مجلة

المكتبات و المعلومات

مجلة نصف سنوية تهتم بشؤون المكتبات، التوثيق والمعلومات وتقنياتها الحديثة

تصدر عن مخبر البحث : **تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية**

قسم المكتبات و المعلومات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة منتوري، قسنطينة

المجلد الأول، العدد الثاني. ديسمبر 2002

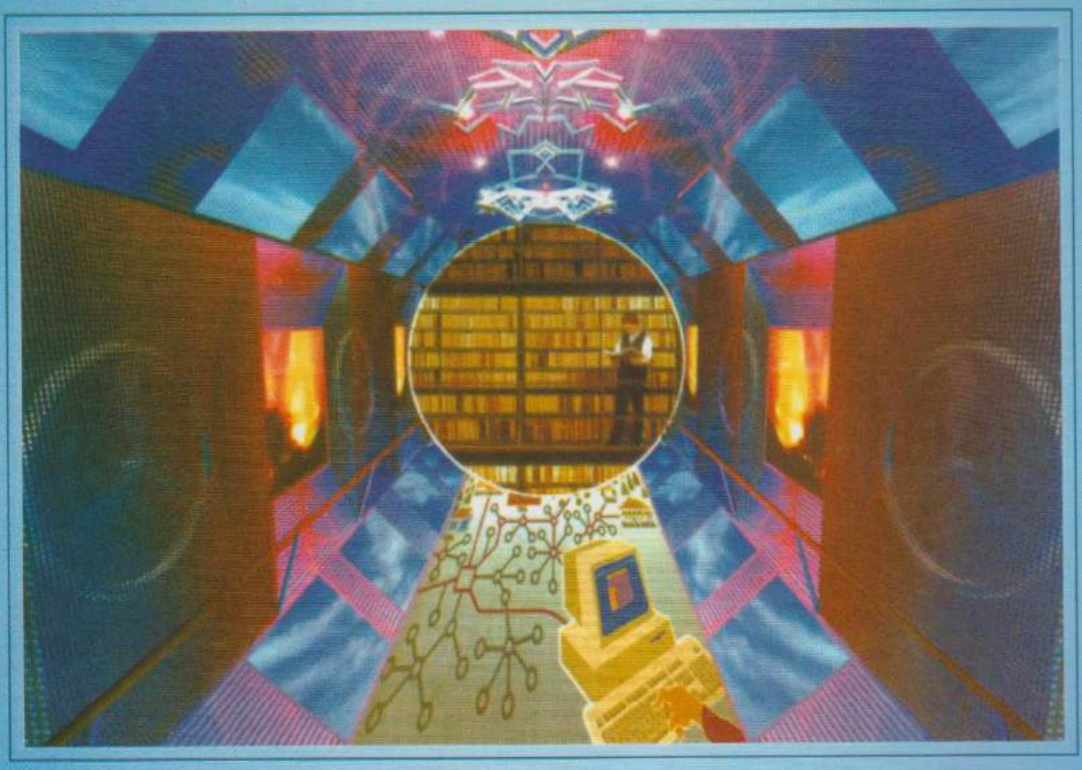

في هذا العدد

- افتتاحية العدد
- مجتمع المعلومات والفجوة المعلوماتية : أسبابها وسبل تقليصها
- المعلومات الرقمية وأثرا في تطور البيئة الأكاديمية العربية
- تطبيق نظام الجودة في المؤسسات التوثيقية العربية
- المكتبة الجامعية وتحديات مجتمع التكنولوجيا الرقمية
- تكنولوجيا المعلومات ودورها في التعليم والتكوين : الصعوبات والتحديثات
- دور الانترنيت في دعـــم التعليم عن بـــعد
- المكتبات الجامعية في ظل مجتمع المعلومات : نحو التكيف مع التحديات
- الانترنيت بجامعة منتوري قسنطينة : دراسة تحليلية

مجـــــلة
المكتبـات والمعلومـــات

مجلة محكمة نصف سنوية تهتم بشؤون المكتبات، التوثيق والمعلومات وتكنولوجياتها الحديثة
تصدر عن مخبر بحث: " **تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية** "
في قسم المكتبات والمعلومات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
بجامعة منتوري قسنطينة

المجلد الأول، العدد الثاني- قسنطينة، ديسمبـــر ***2002***

التصميم والإخراج: **أ.كمـــال بـــطـــوش**

المكتبات والمعلومات
قسم علم المكتبات، جامعة منتوري
قسنطينة – الجزائر

الهيئة العلمية الاستشارية:

أ.د. شعبان عبد العزيز خليفة
أستاذ المكتبات بالجامعات المصرية
أ.د. محمد فتحي عبد الهادي
وكيل كلية الآداب بجامعة القاهرة
أ.د. أبوبكر محمود الهوش
أستاذ المكتبات بجامعة طرابلس، ليبيا
أ.د. ربحي مصطفى عليان
أستاذ المكتبات بجامعة البلقاء الأردنية
د. وحيد قدورة
أستاذ المكتبات بجامعة تونس
د. دحمان مجيد
مدير بحث بمركز الإعلام العلمي والتقني بالجزائر
د. عيلاهم رابح
أستاذ بقسم المكتبات – جامعة الجزائر

هيئة الإشراف

الرئيس: **أ.د. عبد الحميد جكون**
رئيس جامعة منتوري، قسنطينة

الأعضاء: **أ.د. حميد خروف**
أ.د. لوكيا الهاشمي
أ.د. عبد اللطيف صوفي
د. عبد المالك بن السبتي
د. محمد خير الدين خلادي
أ. حليمة سمرة
أ. عزالدين بودربان
أ. كمال بطوش
أ. نجية قموح
أ. محمد الصالح نابتي
أ. فتيحة شرقي
أ. بن قايد قصبة تبورة

رئيس التحرير:
أ.د. عبد اللطيف صوفي

المراسلات:

توجه المقالات إلى العنوان التالي:

مجلة **المكتبات والمعلومات:** قسم المكتبات والمعلومات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجمهورية الجزائرية.

هاتف: 00 213 31 62 17 08 فاكس: 00 213 31 61 42 85

E-Mail: Lire@Scientist.com

شـــروط النـشـــــر

- ✓ تقوم المجلة بنشر المقالات والدراسات باللغة العربية واللغات الأجنبية بعد موافقة لجان التحكيم التي تستدعى لهذا الغرض.
- ✓ تقبل البحوث بما لا يزيـــد عن ***20*** صفحة مطبوعـــة بواسطة الحاســـوب ومعبأة فوق قرص مرن، إضافة إلى مستخلصين واحد بالعربية وأخر باللغة الفرنسية أو الإنكليزيـــة مع عدد من الكلمات المفتاحية للبحث تتراوح بين ***(5-10)*** كلمات.
- ✓ تلتزم المجلة بنشر المقـــالات الجديدة غير المنشورة سابقا في مجلات أخرى، والتي تلتزم بقواعد المنهج العلمي الملائم.
- ✓ تكلف هيئة الإشـــراف أســـــاتذة مختصين لقـــراءة المقـــالات والدراسات للموافقة عليها، كذا لإجـــراء التعـــديلات الطفيفـــة عليها قبل النشـــر، قصد تصويبها وخلوها من الأخطاء اللغوية. أما التعديلات الجوهرية فتترك لأصحاب المقالات.
- ✓ لا تنشر المجلة الأعمال العلمية المترجمة إلا مرفقة بموافقة خطية من مؤلفها الأصلي
- ✓ الدراسات والبحوث المنشورة في المجـــلة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة بل تعبر عن أراء أصحابها.
- ✓ يخضع ترتيب المقالات داخل المجلة لاعتبارات فنية دون أي أمر أخر.
- ✓ *لا تعاد المقالات إلى أصحابها، سواء قبلت للنشر أو لم تقبل.*
- ✓ تقدم لأصحاب الدراسات المنشورة ثلاثة أعداد هدية من المجلة.

القسم العربي

افتتاحية العدد 1

مجتمع المعلومات والفجوة المعلوماتية: أسبابها وسبل تقليصها.
أ.د. عبد اللطيف صوفي 3

المعلومات الرقمية وأثرها في تطور البيئة الأكاديمية العربية.
أ.د. عماد عبد الوهاب الصباغ 15

تطبيق نظام الجودة في المؤسسات التوثيقية.
د. عبد المالك بن السبتي 30

المكتبة الجامعية وتحديات مجتمع التكنولوجيا الرقمية.
أ. كمال بطوش 39

تكنولوجيا المعلومات ودورها في التعليم والتكوين: الصعوبات والتحديات.
أ. محمد الصالح نابتي 50

دور الإنترنت في دعم التعليم عن بعد.
أ. بوعناقة جديدي سعاد 55

المكتبات الجامعية في ظل مجتمع المعلومات : نحو التكيف مع التحديات.
أ. لخضر فردي 64

الانترنيت بجامعة منتوري قسنطينة : دراسة تحليلية .
أ. ريحان – معمر جميلة 79

القسم الأجنبي

l 'Intranet et son impact dans la prise de décisions au niveau des entreprises

Dr. Med Kheireddine KHOLLADI 1

Analyse et interprétation de la situation de la lecture publique en Algérie durant la période coloniale 1830 –1962

Dr. Abdelhamid ARAB 9

La bibliothèque: un outil de rénovation pédagogique

Azzedine BOUDERBANE 27

Citation des références bibliographiques : Rédaction des notices

Abdelhamid RIHANE 31

كلمة تحرير المكتبات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال

استطاعت تكنولوجيا الإعلام و الاتصال خلال العقود القليلة الماضية أن تبدل هذا العالم بصورة جذرية لم يسبق لها مثيل، وذلك عبر الإمكانات الهائلة، والتطورات المتلاحقة التي أفرزتها في جميع مجالات العلوم والمعارف، وعبر وسائلها فائقة القدرة والسرعة، في مجال معالجة المعلومات، وتخزينها، ونقلها، واسترجاعها.

وقد وضعت هذه التكنولوجيا المكتبات إسوة بغيرها من المؤسسات الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية ، والسياسية، على طريق مجتمع المعلومات، وفرضت عليها دخوله، وإلاّ أصبحت فائضة عن الحاجة، كما فرضت عليها دخول سوق المنافسة، والمشاركة في اقتصاد السوق، مع ولوج عالم الأوعية الرقمية، والنشر الإلكتروني.

ومما يؤسف له أن مجتمعاتنا العربية مازالت تعاني من أزمة العزوف عن القراءة، وعن استخدام الكتاب حتى بشكله التقليدي، وهي أمور تصعّب على مكتباتنا عملية الانتقال إلى استخدام الأوعية الحديثة، ودخول عالم الأوعية الرقمية. وفي ضوء هذا الواقع الأليم، الذي يؤكد على أن القراءة والإقبال على المكتبات العربية هو في تراجع مخيف، يعيق سعي مكتباتنا لدخول مجتمع المعلومات، ومواكبة العصر، وحاجاته المتجددة.

ونظراً للعلاقة الوثيقة القائمة بين القارئ والكتاب، بجميع أشكاله وأنواعه، وبين المكتبة بكافة أنواعها ومستوياتها، فإنه لا يمكن لأحدها أن يتقدم دون الآخر، لأن النشر مرتبط بالقراءة، والقراءة جزء من المكتبة، والمكتبة موصولة بالنشر، وهكذا ضمن حلقة متراصة متكاملة، يتطلب تطوير أي منها تطوير الآخر، أو بقاء الجميع في حالة خمول وركود مريرين.

من هنا كان علينا واجب تطوير التعليم ما قبل الجامعي والجامعي قبل كل شئ، قصد تخريج الأجيال المرتبطة بالقراءة والمطالعة وحب البحث، بدل تخريج حملة شهادة لا يعرفون كيف يستخدمونها في حياتهم العلمية، لأن نظام الدراسة والامتحانات المدرسية وجعلهم يتجهون نحو الاستظهار والحفظ، أكثر من المطالعة والبحث واستخدام المكتبة، بما فيها من علوم ومعارف. إن على مدارسنا أن توجه اليوم جل اهتمامها ورعايتها نحو تخريج العلماء، والباحثين، والشعراء، والأدباء، والمفكرين، قبل أي شئ آخر، ونحو العناية بالكيف قبل الكم، عندها يمكن الحديث عن تطوير مكتباتنا بما يناسب العصر وآفاقه المنشودة.

إن من أول واجباتنا اليوم التوعية لهذه المخاطر، ومواجهة المشكلات التي نعترض سبيل تطوير مكتباتنا باتجاه التقنيات الحديثة، والمكتبات الإلكترونية، ولن يتأتى لنا ذلك بدون التشاور وتبادل الأفكار والخبرات والتجارب، مع التعاون الفاعل، والعمل المشترك لجميع المهتمين بقضايا التربية والثقافة في بلادنا، فضلاً عن انفتاحنا الواعي على العصر، وتقوية مقدرتنا على الأخذ والعطاء، إذا لا يليق بنا أن نكتفي بالعيش على موائد الآخرين، علماً بأن قضايا المكتبات والثقافة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال لم تعد قضية الدولة بمؤسساتها فحسب، بل لابد من مشاركة جميع فئات المجتمع وشرائحه، في تحمل عبء هذه المسؤولية، ودعم الاستثمار الخاص في مجالات المعرفة والبحث العلمي، أنها مسؤولية المربين، والباحثين، والناشرين، والمكتبيين، وجميع العاملين في الإدارات والمؤسسات التي تهتم بالتربية، والتعليم، والثقافة. ومعلوم أن الإنسان هو رأس المال الحقيقي في مجتمع المعلومات، وأن الاستثمار الثقافي هو أساس كل استثمار، لأن رصيد كل أمة اليوم إنما يتكون من نتاج عقول أبنائها أولاً وقبل كل شيء، والعقول لا تقوى إلا بالمعرفة المتجددة، وهي قوة لا نستطيع بدونها تدعيم مكانتنا في هذا العام.

إن بلادنا وهي تسعى للخروج من أزماتها المتعددة الجوانب، لابد أن تضع في اعتبارها أن البناء الثقافي المتين هو أساس كل بناء، فليس يكفي أن نبني المصانع، ونشيد المباني، ونزرع الحدائق، بل لا بد أن يرافق ذلك كله تحصين عقول الأجيال بالمثل العليا للمجتمع، وتدريبهم على كسب المعرفة الجادة المتطورة بأنفسهم، وللمكتبة في ذلك دور كبير لا يجوز إهماله، المكتبة المتطورة، المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، في زمن متغير.

رئيس التحرير

مجتمع المعلومات والفجوة المعلوماتية: أسبابها وسبل تقليصها

أ.د.عبد اللطيف صوفي
أستاذ ورئيس قسم المكتبات
جامعة منتوري قسنطينة

1. مجتمع المعلومات:

ليس من السهل وضع تعريف محدد واضح شامل لمفهوم مجتمع المعلومات، إذ لا يكفي توفير وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات بأنواعها وأشكالها في مجتمع ما ليحمل هذه التسمية، بل لابد فوق ذلك من أن يتوفر هذا المجتمع على درجة عالية من التكوين والتأهيل والوعي، ويمتلك حركية اجتماعية متكاملة، تلعب فيها الجماعات على سبيل المثال دوراً بارزاً في تعليم الطلبة عن بعد، والبنوك في إنشاء البطاقات الذكية في كونها طريقاً للتجارة الإلكترونية، والحكومة في إفساح المجال أمام جميع المواطنين للتعبير عن آرائهم، وأفكارهم، واختيار ممثليهم إليكترونيا. كما تقوم المستشفيات فيه بالإفادة من بنوك المعلومات الطبية والتداوي عن بعد: بينما تلعب مصالح الأمن دوراً هاماً وحيوياً في مكافحة المخربين على شبكات المعلومات، وتمارس الشركات أعمالها عبر السبل التكنولوجية المتطورة، مع التحديث المستمرة، ومواكبة التطورات المتلاحقة في جميع الميادين. وهناك خمسة معايير رئيسية لمجتمع المعلومات يمكن إيجازها بمايلي:

- **المعيار التكنولوجي:** ويقيس مدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل مكان، داخل المدن، والقرى، والمؤسسات، والمنازل والمدارس وما إليها، ومدى استخدامها والتحكم فيها.
- **المعيار الاقتصادي:** ويعكس مستوى الأفراد الاقتصادي، ودخلهم المادي، ومواردهم الاقتصادية، والموارد الاقتصادية للمعلومات التي ينتجها، ومدى تطور الريف من الناحية الاقتصادية.
- **المعيار السياسي:** ويعكس مدى ترسيخ الديمقراطية، وتعزيزها، وحرية التداول والتعبير واختيار المسؤولين، والنضج السياسي للأفراد والمجتمع.

- **المعيار الثقافي:** ويعبر عن المستوى العلمي المعرفي للأفراد وإدراكه لأهمية المعلومات كقيمة ثقافية [1]

وقد استطاعت تكنولوجيا الإعلام والآصال الحديثة المتواصلة التطور أن تغير في حياة الناس بصورة كبيرة في الدول المتقدمة التي تنتج هذه التكنولوجيا، بما مكنهم من التحول منذ عام ***1995*** مجال مجتمع المعلومات، بإيجاد شبكات معلومات وافية توفر المعلومات لجميع أفراده في كل زمان ومكان، لأن مركز ثقل هذا المجتمع هو الإنسان، وبالتالي لابد من تكوينه، وتثقيفه، وإفساح المجال أمامه بكل التسهيلات والوسائل اللازمة لدخول هذا المجتمع بوعي وإدراك. وقد وضع هذا المجلس ثلاثة وسائل لحل المشكلات التي تعرض سبيل دخول مجتمع المعلومات وهي:

1- التزام الدول بإقامة قواعد خدمات أساسية قاعدية، ووضعها تحت جميع الناس، بغض النظر عن إمكاناتهم المادية، أو مستوياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية والثقافية.

2 - إقامة نقاط التقاط محلية أو منافذ لتحصيل المعلومات في كل وقت داخل المدارس والمكتبات، والأماكن العامة وما إليها لفائدة الناس الذين لا يمتلكون وسائل تحصيل المعلومات الإلكترونية في منازلهم، أو أماكن عملهم.

3 - الإعلام الواسع حول أهمية جعل الخدمات الإعلامية، والمعلوماتية الإلكترونية إلزامية، حتى تتأكد، وتتدعم، وتزداد رسوخاً مع الزمن [2]

إن مجتمع المعلومات هو مجتمع جديد في كل جوانبه. إنه مجتمع الإبداع والابتكار، والاكتشافات العلمية المتواصلة. ويتحدث المجلس الأوروبي في كتابه الأخضر عند حديثة عن مجتمع المعلومات فيقول: " ينبغي التأكيد على أننا نتجه لخلق مجتمع المعلومات الذي لا يقصى أحداً، ليقوم للناس ومن الناس، ذلك لتحرير القوى التي تعيش فيه، حتى لا يكون هناك فقراء معلومات وأغنياء معلومات. إن الخدمات الشاملة يمكن أن تحقق ذلك، لأن تكنولوجيا المعلومات ومنتجاتها يجب أن تتجه نحو حاجات المستفيدين، وتوقعاتهم، وتمكينهم من استخدام منافذ رخيصة بتكاليف معقولة، لأحسن الخدمات المطلوبة. ولا يجوز حصر الخدمات الشاملة بقضية تخفيض التكاليف أو الخدمات الهاتفية فقط، بل يجب توسيعها لاعتبارات معلوماتية بكيفية أخرى هامة، والسؤال المطروح هنا بقوة: هل تستطيع أوروبا بعامة تحمل مجتمع المعلومات بتكاليفه، وطاقاته وإمكاناته ؟ "[3]

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للدول المتقدمة التي تمتلك الإمكانات والطاقات اللازمة لدخول هذا المجتمع، فماذا تقول الدول النامية، والفقيرة، التي مازال بعضها يعاني حتى من تحصيل لقمة العيش. وعندما يتحدث هذا النص عن مجتمع المعلومات الذي لا يقصي أحداً، ولا يريد رؤية فقراء معلومات وأغنياء معلومات، فانه دون ريب من قبيل الكلام الجميل الذي ينطبق عليه المثل السائر. " اقرأ تفرح، جرب تحزن " اللهم إلا إذا كان المقصود بأغنياء المعلومات وفقرائها داخل مجتمعاتهم المتقدمة.

أما مجتمع المعلومات الذي ننشده نحن في الدول النامية، ونسعى إليه "، فهو مجتمع تسوده العدالة والحوار. والمصالح المتبادلة، واحترام الآخر، وليس لنا من سبيل إلى هذا المجتمع سوى بحفز الهمم، وخلق الظروف المناسبة للإبداع والابتكار، حتى نتمكن من وضع تكنولوجياتنا وتطويرها بأنفسنا ... بما يخدم مصالحنا وأهدافنا في التطور والتقدم، بعيداً عن سياسة الإملاء الغربية التي تبذل كل جهدها للهيمنة والسيطرة "[4] من خلال العولمة، التي تسخر الإستراتيجيات والسياسات بهدف الهيمنة على العالم، وفرض أنماطها الاقتصادية والعسكرية، والاجتماعية، والثقافية، مثل تحرير التجارة، والأسواق المفتوحة، وتدفق رؤوس الأموال، والشركات متعددة الجنسيات، واحتكار العمل عبر إنتاج سلع ذات تقنيات عالية، كصناعة الحواسيب، وبرامج علوم الفضاء، وغيرها من التكنولوجيات الحديثة المتطورة مع سعيها لطمس الخصوصيات الحضارية والإنسانية لدول الجنوب. وقد وضح تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية الصادر عام ***1999*** أن العولمة تخلق وضعاً جديداً من عدم الأمان، لأنها تزيد الفجوة بين الأقلية الغنية القادرة من شعوب العالم، والغالبية العظمى الفقيرة التي تحظى ولو بالحد الأدنى من المكتسبات في مجالات الحياة المختلفة الاقتصادية منها أو الثقافية والإعلامية وغيرها، وفي الوقت الذي تعلن فيه الليبرالية الجديدة انتصارها، مازالت دول الجنوب تدور في حلقة مفرغة، دون أن تستطيع الوقوف على قدمها بل تجد الفجوة تزداد بينها وبين الدول الغنية يوماً بعد يوم.

2. الفجوة المعلوماتية:

الفجوة المعلوماتية بتعبير موجز، هي المسافة المعلوماتية التي تفصل بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية، أي بين دول الشمال ودول الجنوب. وتعد الفجوة المعلوماتية إحدى المشكلات الكبرى التي يعانيها عالمنا المعاصر، وهي ترتبط

بعـــدد من الأسئلة المطروحة حول المحيط الذي نعيش فيه، ومستقبل العالم من حولنا، ومستقبلنا في هذا العالم، كما ترتبط بأحداث ***11*** سبتمبر التي عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية، والأمن الدولي.

والفجـــوة التي نتحدث عنها واسعة بين قلة من العالم المتقدم ***20%*** من سكان العـــالم، وبين كثرة من العالم النامي ***80%*** من سكانه. وإذا كان من المفترض أن تقدم تقنـــيات المعلومـــات والاتصال المتطورة تحسينات سريعة على شروط الحياة في الدول النامية، فإن الملاحظ أنها وسعت الهوة في مستويات الحياة بين الطرفين.

ولبيان مستوى هذه الفجوة نسوق الأمثلة التالية:

* يوجد في العالم اليوم ما يزيد عن ***02*** مليون تلكس وأكثر من ***40*** مليون جهاز فاكس فضلاً عن ***700*** مليون كومبيوتر و***900*** مليون خط هاتفي شغال، ***80%*** منها في الـــدول المتقدمة، بينما يوجد في ولاية كاليفورنيا وحدها من الخطوط الهاتفية أكثر مما يوجد في الدول الأفريقية مجتمعة الموجودة في النصف الشمالي من القارة.

* إن نسبة ***90%*** من مستخدمي إنترنت هم في الولايات المتحدة الأمريكية.

* بلغـــت القيمة السوقية لمايكروسوفت عام ***1999*** ما يعادل ***407*** مليار دولار علماً بأنها لا تشغل سوى حوالي ***10*** آلاف عامل.

* بلغ الدخل القومي لفرنسا عام ***1998*** ما يعادل ***1329*** مليار دولار، وإيطاليا ***1133*** ملـــيار دولار، بينما بلغ دخل الدول العربية مجتمعة بما تملكه من مردود الثروة النفطية ***323*** مليار دولار [5].

* التعليم الجامعي في الدول المتقدمة يتجه أكثر فأكثر نحو الجامعات الافتراضية، وجامعـــات انترنيـــت، والتكوين عن بعد، بينما مازال التعليم العالي في مجمله داخل الدول النامية يعتمد الوسائل التقليدية، والتكوين التقليدي، والمكتبات التقليدية.

* المكتبات في الدول المتقدمة تعتمد أكثر فأكثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، والأقراص المدمجـــة ***CD-Rom***، وانترنيت، والشبكـــات، والاتصال المباشر عـــلى الخط (***Line-ON***) بقواعد المعلومات وبنوكها، كما يعتمد الوسائط المتعددة (***Multi-Media***) والمنشورات الإلكترونية وتنتقل من الحاسوب في المكتبة إلى المكتبة في الحاسوب، كما تتجه بقوة نحو إقامة المكتبات الرقمية ***DigitalLibrary*** سعيا للوصول إلى المكتـــبات بـــدون جدران، بينما المكتبات في الدول النامية مازالت تعتمد بصورة أساسية الوسائل التقليدية والأوعية الورقية في مجموعاتها وخدماتها.

* عـــام **1998** كـــان هناك **72.1** طريق لالتقاط المعلومات بالنسبة لكل **100** ســـكان في الـــدول المتقدمة، بينما ينخفض هذا العدد في الدول النامية إلى **7.8** طريق لكـــل **100** ساكن وأكثر من ذلك بالنسبة للدول الفقيرة أو الأقل نمواً حيث يصل إلى **1.6** طريق لكل **100** ساكن فقط.

* عـــام **2000** اســـتقبلت انترنيـــت **81.5** ضيفا لكل **1000** ساكن في الدول المتقدمة، بينما لم تستقبل سوى **0.85** ضيفاً في الدول النامية لكل**1000** ساكن.

* عـــام **1997** عرفت إنترنت استضافة في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر بـــ **267** مرة من افريقيا، أزدادت عام**2000** حيث وصلت إلى **540** مرة [6]

هـــذه بعض الأمثلة التي يمكن تقديمها حول توضيح الفجوة المعلوماتية بين دول الشـــمال ودول الجنوب، وهي إن دلت على شيء إنما تدل على الهوة المعلوماتية التي تفصل بين العالمين، عالم الدول المتقدمة، وعالم الدول النامية، الأول الذي يمتلك جميع الوسائل، الإمكانات التي تؤهله للدخول إلى المعلومات، والأفكار، والعلوم، أي مجتمع المعلومـــات بمعناه الواسع، والثاني الذي يفتقر بشكل أو بآخر إلى هذه الإمكانات، إنه الفرق بين الناس، والجماعات والمناطق في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية، وامـــتلاك المعلومـــات واستخدامها لمزيد من التقدم والتطور، كذا استخدام انترنيت بفعالية وفائدة [7].

3. أسباب الفجوة المعلوماتية:

تشـــير العديد من الدراسات، أن الفجوة المعلوماتية ترتبط بأمرين أساسين هما: الدخـــل الوطـــني، والبناء الثقافي، هذا إلى جانب بعض الأمور الأخرى مثل: حجم الموازنـــة المالية للدولة وشكلها، خلفيات العمر، الجنس، الخلفية اللغوية للأفراد، كذا أمـــاكن الســـكن بمقرها وبعدها من العواصم والمدن الكبرى، كل هذه الأمور تلعب دورهـــا في الفجوة المعلوماتية بين الدول، بين دول الشمال والجنوب من جهة، وبين دول الجنوب بعضها إلى جانب بعض من جهة أخرى، بما يجعل الواحدة منها أكثر أو أقل تقدماً من الأخرى.

ومن بين أهم الأسباب الأخرى التي تتسبب في تعميق الفجوة المعلوماتية نذكر: قلـــة الحواسيب الموضوعة تحت التصرف، الأمية والأمية المعلوماتية، قلة الكوادر الفنية القادرة على التأطير، ضعف الاهتمام بانترنيت كوسيلة ثقافية هامة لا غنى عنها، هذا

فضلاً عن ضعف القوة الكهربائية في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ضعف البنية التحية للهاتف ووسائل الاتصال الأخرى. ففي أوغندا على سبيل المثال بقيت إحدى المستشفيات سنين طويلة بدون هاتف، برغم سعيها المتواصل لتحقيق ذلك، ثم حصلت عليه ولكن بارتباط مع القمر الصناعي مع تكاليف بلغت (2.5) دولار للدقيقة الواحدة، وهذا يعادل ثلاثين مرة أكثر من التكاليف المماثلة في بلاد الغرب. وفي أوغندا أيضاً، اضطرت متدربة في دورة تكوين أن تسافر مدة (06) ساعات للوصول إلى كامبالا حتى تحصل على المعلومات التي تحتاجها لمواصلة التكوين، متحملة تكاليف السفر المرتفعة، فضلاً عن طول المسافة وضياع الوقت والجهد، ولكن لم يكن أمامها أي سبيل آخر للوصول إلى مطلبها بسبب ضعف وسائل الاتصال وقصورها، وهو أمر لا يمكن مطلقاً تصور مثيله في دولة متقدمة، ثم أليست هذه الفجوة هي جزء لا يتجزأ من الوضع الاقتصادي المعروف الذي يفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية ؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال تكون بالإيجاب والنفي. صحيح أن للدخل المادي علاقة كبيرة بهذا القصور، وتأثيرا قوياً على خلق هذا الوضع الصعب، بحيث يمكن القول، أن الناس في الدول الفقيرة هم بحاجة إلى الماء والغذاء، والصحة، والتعليم، وليس حاجاتهم إلى الحاسوب، وبالطبع فإن الأمر لا يطرح من خلال إما، أو، لأن الحصول على المعلومات في الوقت المناسب بمساعدة التقنيات الحديثة هو بالمقابل الأقدر على جلب الماء، والغذاء، والصحة، والتثقيف وغيرها من الحاجات الأخرى [8]، بما يجعل مقولة: " البينيسيلين بدل البانتيوم للفقراء " ليست المقولة الأصح والأنسب في هذا المجال.

4. سبل التغلب على الفجوة المعلوماتية:

درست الدول الثماني الكبرى في اجتماعها الذي عقد في أوكيناوا ***Okinawa*** خلال شهر جويلية عام ***2000*** موضوع الفجوة المعلوماتية و سبل التغلب عليها، و ذلك من خلال حوارها حول مجتمع المعلومات. ***Digital Opportunity Task Force*** و التي اطلق عليها فيما بعد ***DOT Force***. ويتكون هذا الفريق من ممثلين عن هذه الدول الثمانية، إلى جانب مندوبين آخرين عن منظمات خاصة وعامة دولية، يعملون جنباً إلى جانب، وبعضهم مع بعض. وقد اجتمع هذا الفريق، بعد دراسة للموضوع من مختلف جوانبه، ورفع تقريره وقدمه لاجتماع قمة الثمانية الذي عقد في

العـــام اللاحـــق في مدينة جنـــوة الإيطاليـــة تحت عنـــوان (الفرصة الرقمية للجميع ومواجهـــة الـــتحديات)[9] وخلص هذا التقرير إلى القول، أن تكنولوجيا المعلومات والاتصـــال (IKT)[10] تقـــدم استخدامات ذكية، تحمل معها عدم مساواة اجتماعية واقتصـــادية بـــين الشعوب، ويتضمن هذا التقرير ثماني نقاط، لم تذكر المكتبات فيها للأســـف بصورة مباشرة، بل من خلال إشارات هنا وهناك تعبر عنها، أو تشير إليها. وتتخلص هذه النقاط بما يلي:

1.4 ضرورة تطوير نقاط دخول اتصالية عامة لتقنيات الإعلام والاتصال في الدول النامـــية، ودعمهـــا بإسهام الدول الكبرى، قصد الوصول إلى دخول مناسب، وتأمين مداخل مقبولة لهذه التقنيات، وتذليل المصاعب التي تعترض طريقها.

2.4 ضـــرورة إعطاء أهمية خاصة للمنافذ المعلوماتية، والتكوين بصورة واسعة على استخدام وسائل الإعلام والاتصال الحديثة.

3.4 استخدام مختلف الوسائل والسبل الكفيلة بتسهيل استخدام انترنيت في الدول النامـــية، وتحســـين التحكم فيها من خلال الكوادر البشرية المؤهلة، والمعلمين، والطلاب، وتلاميذ المدارس، مع تدعيم الدراسة عن بعد.

4.4 دعـــم قضية ترجمة المعلومات بصورة فورية آلية إلى اللغات الوطنية ما أمكن ذلـــك، وأخذ ذلك بعين الاعتبار عند تطوير البرامج لإقامة شبكات المعلومات الوطنية.

5.4 دعم البرامج على الخط وجعلها، بلغات متعددة

6.4 دعم البرامج غير التجارية، وبخاصة بالنسبة للمؤسسات والمجموعات العلمية وتوسيعها، وزيادة أعدادها.

7.4 دعم الدول وتشجيعها على إيجاد منافذ دخول مجانية للمعلومات، وبخاصة في الشبكات الوطنية والمعلومات المختزنة محلياً.

8.4 دعـــم الناشـــرين الراغـــبين في إقامة نماذج ذات الاستخدام الواسع، وذات المحتويات العلمية الهامة.

وقـــد تم اعـــتماد هـــذا التقرير في اجتماع رؤساء الدول الغنية في مدينة جنوا الإيطالية.

5. الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات والفجوة الرقمية.

بعد صدور وثيقة اوكيناوا (*Okinawa*) السابقة الذكر، رفع السيد روز شيمون (*Ross Shimmon*) باسم الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (*IFLA*)[11] رسالة إلى قادة الدول الثماني الكبرى أبلغهم فيها دعم الاتحاد لهذه الوثيقة الصادرة عنهم من حيث المبدأ، والمضمون العام لها، وذكرهم بالدور الفاعل للمكتبات وأهميتها في تقليص الفجوة الرقمية، وموافقته على تدعيم فريق عمل الفرصة الرقمية الذي شكلوه، بما يحقق الفائدة للجميع. وقد تسلم منهم رسالة إيجابية، تبعها تشكيل ما يسمى (ظل الدول الثماني الكبرى) الذي تألف من مندوبي جمعيات المكتبات في هذه الدول، في إطار التغطية المعلوماتية، ولتقديم الدعم الملائم في الوقت المناسب. ثم شارك السيد روز في اجتماع عقدته اليونسكو لهذا الغرض، وقدم أيضا دراسة حول الموضوع ضمنها رأي الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات في فريق عمل الفرصة الرقمية، وسبل دعمه لها أيضا. كما قدمت اليونسكو مقترحاتها في هذا الاتجاه، بانتظار عقد مؤتمر جنوة للدول الغنية، ومتابعة ما يصدر عنها حول هذا الأمر الهام ودراسة التوصيات الجديدة، وإبداء الرأي فيها، منطلقين بضرورة تذكير الحكومات الأوروبية بأهمية المكتبات، ودورها في هذا الصدد.

وقد تشكلت لجان في العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا من مختلف أنواع المكتبات لدعم هذا التوجه، حفاظا على وضع المكتبات كمؤسسات ثقافية ذات أهمية فائقة في مواكبة التقدم العلمي، والازدهار الثقافي، ودورها البارز في نقل المعلومات، وضرورة وجودها عند نقاط الولوج لدى وسائل الإعلام والاتصال. وفي اجتماع عقدته مجموعة (ظل الدول الثماني الكبرى) على هامش مؤتمر افلا (*IFLA*) الذي أقيم في بوسطون بالولايات المتحدة الأمريكية، تم إقرار ضرورة إصدار منشور حول "المكتبات وإنترنت" بالارتباط مع منشور (*IFLA-UNESCO*) الخاص بالمكتبات العامة والصادر عام ***1994***[12]. كذا المنشور الخاص بالمكتبات المدرسية الصادر عام ***2000***[13]. ويمكن أن تكون مثل هذه المناشير وسيلة مفيدة للسياسيين، والمفكرين، وأصحاب القوة المالية، قصد إيجاد سبل ملائمة للاستخدام والتطبيق في الميدان، عند وضع استراتيجيات وطنية للمعلومات، تبعا لتوصيات فريق عمل الفرصة الرقمية (*Dot-force*). وقد تم تعميم المناشير السابقة الذكر الصادرة عن الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات، ومنظمة اليونسكو على أوسع

نطـــاق، وعبر لغات متعددة، قصد التعريف بها في مختلف الدول، وبين المنشغلين بهذا الأمر الهام.

وقـــد قام الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (***IFLA***) عام ***2000*** بتشكيل لجنة قصـــد إدارة هـــذا الموضوع، والحوار حوله، مع دراسة القضايا الخاصة بحرية التقاط المعلومـــات، والحـــق العام في تحصيلها، وحرية الناشرين وحدودها، مع إلزامية النشر وحريـــته، فضـــلا عن تخزين المنشورات الإلكترونية، وقوانين نقلها، إلى غير ذلك من أمور. اجتمعت هذه اللجنة أربع مرات حتى الآن، وعقدت مؤتمرا صحفيا لبيان النتائج التي توصلت إليها، وكان بين أهم الموضوعات التي درستها هذه اللجنة في اجتماعاتها موضوع الدوريات المطبوعة، والدوريات الإلكترونية [14]

ومـــا يؤسف له أن القرارات التي تتخذها منظمة التجارة العالمية (***WTO***) من شأنها أن تؤثر في المستقبل سلبا على وظائف المكتبات ليس في الدول النامية فحسب، بـــل وحـــتى في الدول المتقدمة والدول الكبرى. وقد أوضحت (***IFLA***) تخوفاتها من الانعكاسات السلبية لهذه القرارات على المكتبات، حين شاركت في اجتماع (***WTO***) الذي عقد على مستوى الوزراء في سياتل (***Seattle***)، كما شاركت في مؤتمر الدوحة بقطـــر خـــلال شـــهر نوفمبر الماضي. ومن أهم هذه القرارات التي تؤثر سلبيا على المكتـــبات وعلـــوم المعلومـــات نذكر: الاتفاق العام المتعلق بنقل الخدمات (***GATS***) والاتفاق الخاص بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية (***TRIPS***) [15]. وتسمح الاتفاقيات الـــتي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية بفتح جميع حدود الدول أمام المنافسة، كذا خدمات الجهات العامة مثل المكتبات، وتفسح المجال أمام الدول الراغبة في توقيع هذه الاتفاقـــات. وغني عن القول أن ذلك يلقي بظلاله السلبية بصورة خاصة على الدول النامية، ويجعلها أسيرة حاجات الدول المتقدمة، ومؤسساتها الكبرى.

وعـــند بدء الجولة الثانية من مباحثات الجات (***GATS***) عام ***2001*** دخلت ***13*** دولـــة بينها الدول الثماني الكبرى في مفاوضات حول المكتبات والأرشيف والمتاحف ومـــا إليها، وبالتأكيد ستنضم إليها بعض الدول الأخرى، أما الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (***IFLA***) فقد تقدم بطلب إلى هذه الدول يؤكد فيه على ضرورة إبقاء الدعم الـــلازم للمؤسسات الثقافية السابقة الذكر، لأنها تقع في محيط التثقيف العام، وتدعم الحق العام في الاطلاع [16]

ويـــتركز خطـــر اتفاقـــية تريبس (***TRIPS***) المشار إليها آنفا، في تقييد حرية المواطنين ووضع الحواجز أمام وصولهم إلى المعلومات بدون مقابل، تدعيما لحقهم العام في الاطـــلاع والتثقيف، لا بد من الوقوف في وجه ذلك، مع ضرورة انتزاع اعتراف مـــنظمة التجارة العالمية (***WTO***) بحقوق النشر والتأليف الوطنية للدول. وإذا كان من الصـــعب تحقيق ذلك من خلال الجمعيات والمؤسسات والاتحادات الوطنية، فانه لا بد مـــن تحريك الاتحادات والمنظمات الدولية التي تهتم بشؤون المكتبات والمعلومات، مثل الاتحـــاد الـــدولي لجمعيات المكتبات (***IFLA***) ومنظمة اليونسكو(***UNESCO***)، بغية إيجـــاد مكـــان للمكتبات على المنصة الدولية، والاعتراف بوجودها، وتأثيرها في مجال الـــثقافة والتكوين ودعم حرية الرأي وحقوق الإنسان، وأهمها حقه في الاطلاع، ولن يكون بإمكان المكتبات الإسهام في تقليص هذه الفجوة إلا عبر تكاتفها وتضامنها على المستويات الوطنية والدولية.

6. مقترحات لتقليص الفجوة الرقمية:

هناك بعض المقترحات المفيدة في دعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دول الجـــنوب وتوسيع تواجدها، وزيادة جدواها وفاعليتها، قصد تقليص الفجوة الرقمية الواسعة بينها وبين دول الشمال. وبين أهم هذه المقترحات نذكر:

أ. ضـــرورة إعـــادة كل دولة من دول الجنوب النظر في واقعها المعلوماتي، والســـعي الحثيث لتطويره بما يتناسب مع عصر المعلومات، ودعمه بجميع الوسائل المادية والبشرية اللازمة.

ب. الـــتوقف عن التبعية المطلقة، والتقليد الأعمى لدول الشمال، والعمل على تجديـــد دماء الثقافات الوطنية، ودعم الإبداع والاختراع على المستويات الوطنـــية، قصـــد التمكن من إقامة التكافؤ الحضاري، لان لكل حضارة عناصر تفوقها الذاتي.

ج. تعميم الشبكات الداخلية في المؤسسات (***Intranet***) حتى يعتاد الموظفون فيها على التحاور الشبكي، والإفادة اكثر وبصورة علمية واعية من فرص إنترنـــت للتنمية الوطنية على المستويات الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية وغيرها.

د. إن حصار المعلومة اصبح اليوم مع هذه التقنيات الحديثة خرافة، بل ضربا من المستحيل، وعلينا أن نوجه جل اهتمامنا ورعايتنا لتوفير المعلومات، وتامين النفوذ إليها أمام اكبر نسبة من المواطنين، لأننا إذا لم نفعل ذلك، فإننا لا ريب سنواجه صدمة المستقبل، أي العجز المذهل للتعامل مع عالم المعلومات، وهي اخطر أمراض الغد.

ه. إعطاء موضوع البحث والتطوير أهمية خاصة في تقييم تقنيات المعلومات وتطبيقاتها في الدول المتقدمة، وتطبيق المناسب منها في بلادنا، مع دعم التحديث دون تأخير.

و. إعطاء موضوع التكوين حقه من الأهمية، التكوين على جميع المستويات، في الحي والمدرسة، في الجامعة والمؤسسات، وتطوير برامج التكوين في معاهد المكتبات الوطنية وأقسامها بما يتناسب مع التكنولوجيات الحديثة، وتطوراتها.

ز. إعطاء موضوع التعاون الاهتمام الذي يستحق، ونقصد به التعاون بين المكتبات وما في حكمها، كذا التعاون بين العلماء والباحثين، كذا التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية قصد الحصول على فائدة أشمل بتكاليف اقل.

ح. إقامة المزيد من مراكز البحوث والمؤسسات العلمية وتطوير المكتبات الإلكترونية، والنشر الإلكتروني، وإنشاء مشروعات تعاون إقليمية في هذا المجال.

ط. دعم القطاع الخاص حتى يقوم بدور اكثر فاعلية في مجال النشر الإلكتروني، وبخاصة الدوريات الإلكترونية، وفي مجال تقديم خدمات أوسع للمكتبات ومراكز المعلومات [17]

هوامش البحث

[1] السعيد، سامر محمد. الإنترنت: المنافع والمحاذير.ط.*1*. الكويت: دار سعاد الصباح للنشر، *1998*.ص.ص.*95-96*.

[2] Wolfgang G.Stock .Universitätsdienst der Telekommunikation und der Informationsdienste. BD-32 (1998)1. P.p.73-74.

(3) صوفي عبد اللطيف. المكتبات الجامعية والبحث العلمي في مجتمع المعلومات. المجلة العربية للمعلومات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ***2000***. م.***21***، ع.***2***. ص.***3***

(4) العوضـــي، رفعت. باحثون و مفكرون عرب يحذرون من فخ العولمة. دمشق : صحيفة تشرين. ***24*** جويلية ***1999***. ع. ***7463***. ص. ***10***

(5) المرجع نفسه.

(6) صـــوفي عبد اللطيف. المكتبات على طريق مجتمع المعلومات. أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد العـــربي المكتـــبات والمعلومـــات حول:" المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكتروني وخدمات المعلومات في الوطن العربي"نابل: ***8-12*** أكتوبر ***1999***.ص. ***452***.

(7) الهندي، إحسان.العولمة، و أثرها السلبي على سيادة الدول. دمشق: معلومات دولية، ع. ***58*** (خريف ***1998***) ص.***61***.

(8) Ross, Shimmon. Konnen die Bibliotheken dazu beitragen, die digitale Kluft zu Überrucken. BD-36 (2002)1. P.62.

(9) Op.cit. p.61.

(10) Op.cit. p.62.

(11) Gipfeltreffen Kyushu-Okinawa 2000: Okinawa Charter on the global information society. Governementof Japan. 2000.

(12) Digital opportunities for all: meeting the challenge.

(13) IKT= Information and Telekommunikationstechnik.

(14) IFLA = International Federation for Library Association.

(15) IFLA-UNESCO. The school library manifesto.IFLA,1994

(15) IFLA-UNESCO. The school library manifesto.IFLA,2000

(16) Ross, Shimmon. Op.cit. P.65.

(17) TRIPS= Agreement on Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights.

(18) Ross,Shimmon.Op.cit.P.67

(20) المسند، صالح بن محمد. تقنيات المعلومات والاتجاهات الراهنة في المكتبات ومراكز المعلومـــات. مجلـــة دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، القاهرة: دار غريب للنشر، ***2000***.م***5***، ع. ***3***. ص.***33***.

المعلومات الرقمية وأثرها في تطور البيئة الأكاديمية العربية

الدكتور عماد عبد الوهاب الصباغ
أستاذ مشارك، قسم علم المعلومات والمكتبات.
جامعة قطر
imad@qu.edu.qa

مستخلص

أدى دخول التكنولوجيا إلى بيئة المعلومات إلى أن يتغير الأسلوب الذي نستخدمه لنبحث عن المعلومات الضرورية لإسناد أدوارنا الأكاديمية في التدريس والبحث العلمي. كما أدى إلى حدوث تغير جذري في الطريقة التي تخدمنا فيها مؤسسات المعلومات وإلى الأبد. وتدل كل المؤشرات على أن هذا التغيير مستمر. والبيئة الأكاديمية العربية ليست مستثناة من التغيرات التي سببتها التكنولوجيا والتي أدت إلى إحداث نقلة نوعية في صيغة المعلومات التي نستخدمها: من المعلومات المكتوبة إلى المعلومات الرقمية. ويعتبر التحول التكنولوجي من أهم السمات المميزة لعصر المعلومات، لأن التكنولوجيا أصبحت إحدى أسس حياتنا اليوم وفي المستقبل المنظور. وكلما أنشأت مؤسسة المعلومات خدمة جديدة فإننا بحاجة إلى تطوير مهارات جديدة تمكننا من الاستفادة من الخدمة المستحدثة، كما أن دور إختصاصي المعلومات سيتغير هو الآخر بصورة جذرية لمواكبة التغيرات التي سيحدثها إنشاء الخدمة الجديدة في بيئة المعلومات. والعنصر الإنساني هو أكثر العوامل أهمية للاستفادة من المعلومات الرقمية التي تعتمد بصورة شبه تامة على تكنولوجيا المعلومات. وتواجه مؤسسات المعلومات المزيد من التحديات لتطوير وإنشاء خدمات المعلومات الرقمية مع إدامة خدماتها التقليدية، وفي معظم الأحيان من دون أية زيادة في الملاك المعلوماتي المؤهل، وفي ظل موارد مالية محدودة. ومن المؤكد أن تقديم خدمات المعلومات الرقمية يتطلب مجموعة مهارات خاصة، وفي معظم الحالات ساعات عمل أكثر وليس أقل. ويتوجب على كل مؤسسة معلومات أن تجد حلاً لمشكلة توفير المعلوماتيين المؤهلين لتقديم خدمات المعلومات الرقمية. وفي معظم الأحيان يتمحور الحل حول استثمار جهود الأمناء

المعلوماتيين الحاليين، واستقطاب معلوماتيين جدد للمستويات الفنية الدنيا، واعتماد ممارسات إشرافية مبتكرة.

مقدمة

يبدو أن فكرة المعلومات الرقمية والمكتبة الرقمية ليست بالحداثة التي نتصورها. فالبحوث والدراسات تشير إلى أن هذه الفكرة قد سبقت القدرات التكنولوجية اللازمة لخلق البيئة الرقمية بعقود من الزمن[1]. ويوماً بعد آخر، تصبح المعلومات المتوفرة بصورة رقمية أكثر أهمية المستفيدين، بعامة، والبيئة الأكاديمية والبحثية، بخاصة. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن هناك فهماً حقيقياً لما هو مقصود بالمكتبة الرقمية. ومع ذلك فإن التخبط في تفسير معنى المصطلح العلمي لا يقلل من أهميته بأي شكل من الأشكال.

في مطلع تموز من عام ***1996*** أجرى محرك البحث "ألتافيستا – ***AltaVista***" بحثاً تركز على مصطلح "المكتبة الرقمية" أو"المكتبات الرقمية" فتم استرجاع ما يقرب من ***20000*** مدخل، وبعد ستة أشهر أجري البحث نفسه فأسترجع أكثر من ***30000*** مدخل، وهذا يدل على مدى السرعة التي يتزايد بها استخدام المصطلح[2].

ومن الواضح أن معنى "المكتبة الرقمية" أقل شفافية مما هومتوقع. ويحاول علماء المعلومات تقديم شرح مقبول لما يعنيه هذا المصطلح في الجانب التطبيقي من خلال تأشير فعالياته العملية التي تعتبر أنواعاً جديدة للإدارة واستخدام المعلومات. خاصة وأن هذا المصطلح أخذ يحل محل مصطلحات قديمة استخدمت لتناول الحقل نفسه، مثل، "المكتبة الإليكترونية"، و"المكتبة الافتراضية" [3]

وقد عرفت رابطة المكتبات الرقمية (***Digital Library Federation—DLF***) المكتبات الرقمية بأنها:

- "منظمات توفر الموارد، وبضمنها الأفراد المتخصصين، لاختيار مجموعات الأعمال الرقمية، وبنائها، وتوفير المداخل إليها، وترجمتها، وتوزيعها، وحماية ملكيتها، وضمان ديمومتها بحيث تكون متاحة للقراءة بصورة اقتصادية لمجتمع معين أومجموعة من المجتمعات" [4]

في حين أن مشروع إنسبيرال (***INSPIRAL***) البريطاني يصف المكتبة الرقمية بأنها:

- "المكتبة التي توفر مصادر رقمية. ويمكن لهذه المصادر أن تكون بأشكال متنوعة. وتعتمد خدماتها على مهارات المكتبة التقليدية، من خلال السماح بتقييم المصادر، وتنظيمها، وخزنها، واسترجاعها، واستخدامها. وفي بعض الأحيان يكون حفظ المجموعات الخاصة وتوفير المداخل إليها جزء من اهتمامها. ولا تعتمد المكتبة الرقمية على موقع معين، ولكنها توفر نقطة وصول مباشرة وبصورة منفردة، وتستطيع توفير مداخل إلى المصادر النائية (***remote resources***) وإلى مجموعتها الذاتية" (5)

ويستخدم مصطلح "المكتبة الإليكترونية – ***Electronic Library***" بشكل تبادلي مع مصطلح "المكتبة الرقمية" فالمصطلحان يعنيان الشيء نفسه لمعظم الناس. إلا أن المتخصصين يشيرون إلى غير ذلك. فتينات، على سبيل المثال، يصف كل من المكتبة الإليكترونية والمكتبة الرقمية كالآتي:

- "المكتبة الإليكترونية هي مكتبة تتكون من مصادر وخدمات إليكترونية. والمصادر الإليكترونية قد تشتمل على كل المواد الرقمية، بالإضافة إلى المصادر القياسية التي تحتاج إلى الكهرباء لكي تستخدم. مثلاً، أشرطة الفيديو هي صيغة قياسية تتطلب معدات إليكترونية لكي تُشاهد. لذلك فالمصطلح "مكتبة إليكترونية" يتضمن جميع المواد التي يمكن للمكتبة الرقمية أن تحتويها، إضافة إلى مواد أخرى. لذلك فهي أكثر شمولية.
- المكتبة الرقمية هي مكتبة تحتوي على مواد وخدمات رقمية. المواد الرقمية هي أشياء تخزن، وتعالج، وتنقل بواسطة آلات وشبكات رقمية (ثنائية – ***binary***). أما الخدمات الإليكترونية فهي خدمات (كالمساعدات المرجعية) تقدم رقمياً من خلال شبكة حاسوبية.
- وكل من المكتبة الرقمية والمكتبة الإليكترونية يمكن أن تكون "مكتبة افتراضية – ***Virtual Library***" إذا ما كانت متوفرة بشكل افتراضي فقط – وهذا يعني، أنه لا وجود مادي للمكتبة "في البيئة الحقيقية". مثلاً، يمكن أن تكون المكتبة الافتراضية متكونة من مواد من مكتبات متنوعة مستقلة يتم تنظيمها في مكان افتراضي باستخدام الحواسيب والشبكات الحاسوبية"(6).

وللمكتبة الرقمية عدد من الأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها. وقد حاول طلبة أحد المقررات الدراسية في مدرسة علوم المكتبات والمعلومات بكلية سيمونز الأمريكية في عام **1999** تحليل التعاريف المتوفرة لمصطلح "المكتبة الرقمية" لتحديد ماهيتها وأهدافها، فتوصلوا إلى ما يلي[7]:

المكتبة الرقمية، التي لها أهداف سامية:

- ✓ تخدم بشكل مثالي مجتمع محدد أو مجموعة من المجتمعات
- ✓ قد لا تكون كينونة (***entity***) منفردة
- ✓ معززة بهيكل تنظيمي منطقي وموحد
- ✓ تدمج التعلم والمداخل
- ✓ تحقق استفادة قصوى من البشر (المكتبيين)، والموارد التكنولوجية
- ✓ توفر مداخل سريعة و كفوءة، مع إمكانية المداخل المتعددة
- ✓ توفر مداخل مجانية (ربما للمجتمع المعني فقط)
- ✓ تملك وتدير مصادرها (قد تكون قد اقتنت بعضها)
- ✓ تمتلك مجموعة هي:
  - كبيرة، ومستمرة عبر الوقت
  - منظمة وتدار بصورة جيدة
  - تحتوي على هيئات متنوعة
  - تحتوي على أشياء، وليس تمثيل فقط
  - تحتوي على أشياء قد لا يمكن الحصول عليها بطريقة أخرى
  - تحتوي على أشياء هي ليست رقمية بطبيعتها".

ويشير هارتر إلى أنه نتيجة للمدى الواسع للتعاريف المتوفرة للمكتبة الرقمية بهدف توفير فهم لما هو متضمن في مصطلح المكتبة الرقمية، فإن هناك عدد من العوامل التي يجب أخذها بنظر الاعتبار. وهي تشمل[8]:

- تفسيرات المكتبة الرقمية قد يكون لها معان مختلفة للمستخدمين والمجتمعات المختلفة، كذلك المجموعات التي تسعى لخدمتها. فهذه المجموعات تخلق وتمتلك احتياجات لمعلومات خاصة جداً [9]
- يمكن تعريف المكتبة الرقمية بحسب نوع المعلومات التي تخزنها، والتي عادة ما تُعرَّف بحسب احتياجات المستفيد [10]

- تحصل المكتبة الرقمية على معناها من توفر التكنولوجيا وتقدم التكنولوجيا، لذلك فالخدمات التي تقدمها، تُعَرَّف في العادة من خلال احتياجات المستفيدين ويتم تطوير هذه الخدمات تلبية لأهداف المنظمة والمستفيدين (11)
- هناك حاجة ماسة للمهارات المكتبية التقليدية في البيئة الرقمية. مثلاً، الحفظ، وتقويم المجموعات، والتكشيف والفهرسة، ومهارات استرجاع المعلومات وجميعها مطلوبة لتهيئة المصادر في المكتبة الرقمية (12)
- هناك فرق بين المكتبة الرقمية وخدمات المكتبة الرقمية، وهذا الفرق يضفه فوكس كالآتي:

"المكتبة الرقمية هي تمثيل مَقروء بالماكينة لمواد قد تكون متوفرة في مكتبة الجامعة بالاشتراك مع تنظيم للمعلومات يهدف إلى مساعدة المستفيدين لإيجاد معلومات بعينها. وخدمة المكتبة الرقمية هي تجميع لحوسبة رقمية، وتخزين، وآليات اتصال مع البرمجيات المطلوبة لتوسيع ومضاهاة، ومد الخدمات التي يتم توفيرها من قبل المكتبات التقليدية المعتمدة على الورق والأساليب الأخرى لجمع المعلومات، وخزنها، وفهرستها، وإيجادها، وبثها" (13)

وبالاستناد إلى التعاريف المذكورة، فالمكتبة الرقمية تتصف بعدد من الخواص التي لا تمتلكها المكتبة التقليدية، والتي يمكن أن نلخصها بالآتي:

– الصيغ الرقمية الإليكترونية

مصادر المعلومات في المكتبة الرقمية هي كلها "مجموعات من الأعمال الرقمية" في كل الأشكال الإليكترونية. وهذا يشمل:

- مواد منقولة عن الأعمال الورقية
- مطبوعات إليكترونية أصلية
- مصادر بأشكال متنوعة مثل الأعمال المرجعية، والمواد المرئية، والتسجيلات الصوتية، والصور المتحركة، وما إلى ذلك. (14)

– حفظ أو إدامة المجموعات

لابد للمكتبة الرقمية من أن تمتلك مجموعات مصادر خاصة بها (حتى وإن لم تكن تمتلكها مادياً) وتصبح دائمة بمرور الوقت. ويمكن للمجموعات أن تكون شاملة، أوفي حقل محدد من حقول المعرفة.

- تنظ م المصادر

عـــلى غرار مثيلتها التقليدية، المكتبة الرقمية هي ليست موقعاً تخزن فيه مصادر المعلومـــات المجمعـــة مع بعض. فالمجموعات يتم اختيارها بعناية، وتنظم بطريقة تمكن المســـتفيد من الوصول إليها بسهولة. على هذا الأساس لا يمكننا أن نطلق على النسيج العنكبوتي العالمي (WWW) مكتبة رقمية.

- التشبيك

تعمـــل المكتـــبات الرقمية وتتطور في بيئة الشبكات الإليكترونية الرقمية. وهذا يعـــني إنهـــا تستطيع أن توفر ارتباطات فوقية (***hyperlinks***) بمصادر جهات متعددة؛ وهذا يعني أيضاً إن مكتبات مختلفة يمكن أن تتقاسم معلومات معينة. وفوق هذا كله، فالاتصـــالات عـــبر الشبكات تمكن المكتبة الرقمية من توفير مداخل كونية، لذلك لا يحتاج المستفيد من المكتبة الرقمية أن يكون متواجداً جسدياً في المكتبة حتى يحصل على المعلومات الرقمية التي يحتاجها.

- الخدمات

المكتبة الرقمية هي أكثر من مجرد مجموعة من المعلومات الرقمية. وفي الحقيقة، هي مجموعة منسقة من الخدمات تعتمد على مجموعات من المواد. ويمكن لخدمات المكتبة الرقمية أن تشمل البحث والتنقيب، والترتيب و الفلترة، والخدمات المرجعية، والمساعدة في التعليم والتدريس.[15]

دور المعلوماتي في البيئة الرقمية

يؤدي استحداث خدمات معلوماتية جديدة إلى نقلة نوعية في طبيعة الأدوار التي يؤديها المعلوماتيون (من أمناء مكتبات وغيرهم). ومن المحتمل أن تكون نسبة التغيير عالية جداً خاصة في المكتبات التي تعودت على الثبات في التنظيم والتمويل. فالتكنولوجيا تدفع بالتغيير إلى معظم مسؤوليات المكتبة. وفي الوقت الذي يستمر فيه أمين المكتبة المسؤول عن تنمية المقتنيات باختيار واقتناء الكتب والدوريات التقليدية، فسوف يتوجب عليه التعامل مع مصادر معلومات "نصل إليها ولا نملكها مادياً". والمواضيع التي يشملها هذا التعامل تتضمن استئجار قواعد البيانات الإليكترونية، وخدمات الوصول إلى النصوص الكاملة للبحوث المنشورة في الدوريات، وغير ذلك من خدمات لا يمكن اقتنائها إلا صوريا [16]. وحين تصبح هذه المصادر جزءاً مهماً من

موضوع إجازات الاستخدام، يصبح من غير الممكن وغير الجائز لأمين المكتبة أن يتصرف كمحامي، ولكن التحليل الذي يقدمه يكون مهماً في ضمان أن تكون اتفاقيات إجازة الاستخدام المحلي للمنتجات الإليكترونية ملائم للظروف المحلية، وتوقع أنماط استخدام هذه المصادر.

أما المفهرسين فسوف ينتقلون هم أيضاً للعب أدواراً جديدة حين يحاولون تعزيز توفر المداخل إلى المصادر الجديدة. فهم الآن لا يعالجون الكتب فحسب، بل يتعدون ذلك لمعالجة الأقراص المكتنزة بذاكرة القراءة فقط، وأقراص الحاسوب، والمواد المتعددة الصيغ. وقد نمت نظم أتمتة المكتبات بشكل متقدم. ومن واجب المفهرس أن يصنع قرارات عن مواضيع مثل الارتباط بمجلات إليكترونية وإدارة عمليات الترابط مع قواعد بيانات مختلفة. ويقوم المفهرسون اليوم بوضع قيود تحتوي على أساليب مختلفة للوصول إلى مصدر معين. والمتوقع هو أنماط من القيود التي تحتوي على المقتنيات المطبوعة، والمصغرات الفيلمية، والمداخل المباشرة لنسخ متنوعة من المواد. ولابد للقيود أن تتفاعل بشكل ناجح ليس مع الفهرس الإليكتروني للمكتبة فحسب، ولكن مع الكشافات المتنامية، وخدمات النصوص الكاملة، وأدوات البحث. وفهرسة الإنترنت نفسها هي من المهام الجديدة لأمناء المكتبات.

وبالإضافة إلى اقتناء ومعالجة مصادر المعلومات بأشكال جديدة متنوعة، فإن المكتبات بعامة أصبحت منشغلة بصورة متزايدة في استحداث أنواع جديدة من مصادر المعلومات. فالمكتبة الرقمية (التي لم تحدد ماهيتها بدقة لحد الآن) تبادر باستحداث مصادر معلومات ذات محتوى محلي تتطلب أساليب سيطرة ببليوغرافية غير اعتيادية [17]

أما أمين المكتبة المسؤول عن المراجع فقد بدأ يواجه مؤخراً خطراً مضاعفاً. ففي الوقت الذي يستمر فيه بخدمة العملاء من داخل المكتبة، فإن العديد من أمناء المكتبة هؤلاء يضطرون لخدمة زبائن من مواقع بعيدة عن المكتبة [18] وزبائن المكتبة الذين يستخدمونها عن بعد يحتاجون في العادة إلى اهتمام خاص من مكتبي المراجع، حتى وإن كانوا يستخدمون نفس المصادر (الإليكترونية) التي يستخدمها زوار المكتبة الفعليين. فالأسئلة التي توجه عبر البريد الإليكتروني أو صفحات النسيج العنكبوتي العالمي (الويب) تتطلب اهتمام موظفي المراجع، وإرسال الإجابات تكون في العادة أكثر تعقيداً واستهلاكاً للوقت من خدمات المراجع التقليدية التي تقدم في المكتبة. وبتطور

التكنولوجيا تتطور وظيفة مكتبي المراجع ليصبح معلم "تعليم معلومات" [19] ومن المعتقد أن أقسام المراجع في مختلف المكتبات ستشهد أكبر تحول في أدوار أمناء المكتبات العاملين فيها [20]

ومن الملاحظ أن مواقع الويب قد أصبحت وسيلة طبيعية للعديد من أمناء المكتبات، وأحدث استخدامها لأمناء المكتبات عدة أدوار لم تكن ملازمة لهم فيما مضى. فالعديد من أمناء المكتبات يستخدمون مواقع الويب الخاصة بهم كبرنامج وحيد للخدمة الإليكترونية للعملاء. وتعتبر مساهمة أمين المكتبة ضرورية للتطوير الجيد لموقع الويب وهيكلية ربط الصفحة (***page-linking structure***) التي تتيح إمكانية الاستخدام الفعال. وحين يتم استحداث الموقع الإليكتروني، ستكون هناك حاجة مستمرة لملاحظات العاملين لإدامته، وتعديله، وتحديثه. وبالطبع يمكن للأتمتة أن تتحمل جزءاً من المسؤولية، فيما يقوم الفنيون بإنجاز بعض المهمات، ولكن في معظم المكتبات يقع العبء الأكبر من مهمة تطوير وإدامة موقع الويب على كاهل أمين المكتبة. وبناء على ذلك ستواجه المكتبات حاجة إلى الاستخدام الفعال لعدد محدود من الأفراد لتلبية العدد المتزايد من التغيرات المتولدة عن التكنولوجيا. وبالطبع فلابد من إعادة النظر بتوزيع المهمات على المعلوماتيين العاملين في المكتبة، واستقطاب معلوماتيين جدد بخلفيات علمية متنوعة، واستخدام أساليب إدارة مبتكرة يمكن أن يساعد المكتبات على تطوير بدائل يمكن أن تحل المشاكل الحالية وفي الوقت نفسه تمتلك المرونة الكافية للتعامل مع التغيرات المستقبلية.

ومن خلال تجاربنا كباحثين قضينا سنوات طويلة في البحث العلمي وما يتضمنه ذلك من بحث عن مصادر المعلومات، فإن إيجاد المصادر كان الجزء الأصعب في عملية البحث. فقد كنا نحتاج إلى أن نلتقي بأمين المكتبة المسؤول عن المراجع ونجري معه لقاءً مطولاً. وبعد عدة أيام نتلقى قائمة ببليوغرافية تحتوي على عدد من العناوين ذات العلاقة بموضوع البحث. ونأخذ القائمة ونذهب إلى المكتبة بحثاً عن المصادر التي تم تحديد عناوينها حيث نقضي ساعات وأيام في البحث عنها. وأخيراً نجد عنواناً أو إثنين نشعر إنها الأكثر أهمية ونبحث في قائمة المصادر في كل منها، ونعود إلى المكتبة بحثاً عن العناوين التي وردت في القائمة. وقد تأخذ هذه العملية عدة أسابيع، وكان يعتمد نجاحها في معظم الأحيان على لقائنا بأمين المكتبة المسؤول عن المراجع. واستمرت هذه الحالة حتى بعد ظهور خدمات البحث الآلي، والشبكات المكتبية. فحتى منتصف

الثمانينيات (وإلى الآن في معظم المكتبات ومراكز المعلومات العربية)، كان البحث في قواعد البيانات الإليكترونية يجري من قبل وسطاء متخصصين (مثلا، أمين المكتبة المسؤول عن المراجع والذي يمتلك خبرة في قواعد البيانات وخدمات استرجاع المعلومات) يقومون بإجراء البحوث الآلية للمستفيدين النهائيين ثم يقدمون لهم مجموعة المصادر الأكثر عائدية [21]

ولكن هذه الحالة تغيرت في معظم المكتبات في الدول الأكثر تقدماً. وتقول أفتر بهذا الصدد: "تصاعد تدخل الوسطاء للبحث عن مصادر المعلومات حتى منتصف الثمانينيات، ثم شهد تراجعاً حاداً في حين تصاعدت تكاليف إجراء البحوث المباشرة بشكل ثابت"[22]. ولكن ظهور الأقراص المكتنزة (***CD-ROM***) وعدم ارتباط البحث في منظوماتها بتكاليف إضافية أسهم دون ريب في تشجيع الباحثين والمكتبات على حد سواء في تمكين المستفيد النهائي من إجراء البحث الآلي بنفسه. وهذا أدى إلى تغيير نمط التعامل بين المستفيد والوسيط. كذلك أسهم في تقليل الاعتماد على البحث في النظم المباشرة (مثل نظام ديالوغ). ولاحظت أفتر في دراستها التي نشرتها في العام ***1995***، أن "هناك استعداد واضح ومتعاظم لدى المستفيدين النهائيين لاستثمار وقت وجهد، مع احتمالية الخطأ والنسيان، عوضاً عن إنفاق الأموال من أجل منتجات سريعة، ومؤكدة، ومضمونة" [23]

ومن الواضح أن الانترنيت ستقدم الخطوة التطويرية التالية في محيط العمل البحثي للمستفيد النهائي. فقد بدأت العديد من قواعد البيانات ونظم المعلومات توفر إمكانية الدخول إلى النصوص الكاملة لما هو متوفر فيها عبر الانترنيت، مثل، مركز معلومات المصادر التعليمية (***ERIC***). وبهذا أصبح من المتاح للمستفيد النهائي أن يجري بحثه بنفسه، ويقرأ ما يشاء بصورة مباشرة على الخط (***Read Articles On-line***)، وحتى إعادة إنتاج هذه المقالات على الورق. وهذا يعطي البحث العلمي دفعة إلى الأمام. فقد صار من اليسير لأي منا أن إيجاد البحوث والدراسات التي نرغب الإشارة إليها، كما يمكننا أن نتأكد من مدى صلاحية بحث أو دراسة معينة (أو أجزاء منها) وعلاقتها بموضوع بحثنا. وفي بعض الحالات نستطيع أن نؤشر على بحث أو دراسة تمت الإشارة إليها في الدراسة الأولى ونسترجعها هي الأخرى.

وقد أجريت العديد من البحوث والدراسات للتعرف على مدى تأثير الانترنيت على دور أمين المكتبة. فقد بين هرتزبيرغ وردنير ***1999*** [24]، وردنيـــر ***2000***[25] أن

الغالبية العظمى من المستفيدين النهائيين يفضلون إجراء البحث والتنقيب بأنفسهم على الرغم من أنهم لا يقومون بتنقيب جيد عن المصادر، كما أن العديد من المستفيدين النهائيين الغير مؤهلين بشكل معقول يساعدون غيرهم من المستفيدين النهائيين في عمليات البحث عن مصادر المعلومات.

وتتفق نتائج الدراستين مع الدراسات التي أجريت قبل انتشار استخدام الانترنيت في المكتبات. فقد أجرى لانكستر و إلزي و زيتير و متزلير و يون دراسة في عام ***1994*** لمقارنة نتائج البحث والتنقيب عن المصادر من خلال النظم الإلكترونية التي يجريها الباحثون النهائيون مع التي يجريها أمناء المكتبة المحترفون. فقد أوضحت الدراسة أن المستفيدين النهائيين يحصون (حين يجرون عملية التنقيب بأنفسهم) على نتائج ضعيفة في معظم الأحيان[26]. وقد وجدت الدراسة نفسها أن الباحثين حين ينقبون في منظومات الأقراص المكتنزة لا يجدون سوى ثلث عدد المصادر التي يمكن لأمين المكتبة المحترف أن يجدها. وفي دراسة أخرى أجراها نيمز و ريج في عام ***1998*** وجدا أن نسبة متدنية جداً (13%) من الباحثين النهائيين الذين ينقبون في الانترنيت بأنفسهم يستخدمون العمليات البولينية (***Boolean operators***)[27].

وهذه الحقائق كلها تشير بوضوح أن هناك حاجة اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، لتدريب وتأهيل المستفيدين النهائيين. ومن الضروري أن يقدم هذا التدريب من قبل أخصائي مراجع مدربين. ولابد لهذا التدريب أن يتجاوز مجرد التعليم التقليدي للمنطق البوليني ليتناول بعض إستراتيجيات البحث، مثل توسيع البحث وتقليصه، واستخدام المكانز لإيجاد الواصفات الأكثر فائدة، وإجراء البحوث المتعددة، وما إلى ذلك.

المعلومات الرقمية ومجتمع المعلومات

مجتمع المعلومات هو نوع خاص من البيئات التي تكون محكومة كلياً بالهياكل الاجتماعية للتكنولوجيات الرقمية في الاعتبارات الوراثية (الجينية)، والشكلية، والأساسية، أي، أنه يشير ليس إلى وجود وتطور هذه التكنولوجيات بذاتها ولكن لتداخلها وتكاملها في البناء الاقتصادي، والحضاري، والسياسي، والطبقي للكيانات الاجتماعية. وعلى هذا الأساس فإن مصطلح المجتمع المعلوماتي بصورة عامة لا يفترض بادئاً ذي بدء مجتمعاً تكنولوجياً فحسب، بل امتلاك الظروف الاجتماعية للبيئة الرقمية

(الموطن الرقمي) – يصبح المجتمع مجتمع معلومات فقط حين تصبح تكنولوجيا مجتمع المعلومات مكوناً أساسياً في التفاعل الاجتماعي اليومي[28] فأين نحن من ذلك كله؟

من الواضح أن المجتمعات العربية بعامة لا زالت بعيدة كل البعد عن "مجتمع المعلومات"، ولا تبدو هناك أية مؤشرات على قرب تحولنا إلى مجتمعات معلوماتية. حيث إننا لا زلنا نفتقر إلى:

- تصنيع ماديات تكنولوجيا المعلومات، و
- تصنيع برمجيات تكنولوجيا المعلومات، و
- توافر البنية التكنولوجية التحتية، و
- امتلاك الخبرة التكنولوجية والقوة العاملة عالية التخصص بتكنولوجيا المعلومات (إلا فيما ندر)، و
- الإحساس والشعور التكنولوجي

ومن المؤسف أن الفجوة التي تفصل بين مجتمعاتنا العربية ومجتمعات المعلومات تتوسع يوماً بعد آخر نتيجة لتسارع الاختراعات العلمية والتقدم الهائل في تكنولوجيات المعلومات.

ولكن هذه الحقائق لا تدعو إلى اليأس بقدر ما يجب أن تدفع بنا للبحث عن سبل ووسائل نستطيع من خلالها ردم الفجوة التكنولوجية التي تفصلنا عن مجتمع المعلومات أو تقليصها على الأقل. وتبدو إدارة المعرفة وسيلة يمكن أن تسهم في ردم الفجوة التكنولوجية.

خاتمـــة

من الواضح أن المكتبات قد تأثرت بالتغيرات المتسارعة لتكنولوجيا المعلومات. وفي الوقت الذي تستمر فيه بتقديم خدماتها التقليدية، فقد أصبح من الضروري للمعلوماتيين وأمناء المكتبات أن يعملوا على تطوير مهارات جديدة، وأن يطوروا أنفسهم للقيام بالمهامات اللازمة لإسناد الخدمات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات[29].

من الملاحظ أن التكنولوجيا قد أثرت بشدة على جميع نشاطات المكتبة تقريباً. فأمين المكتبة المسؤول عن اختيار مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبة يتوجب عليه اليوم أن يتعامل مع ضرورة أن يوفر لعملائه مداخل للمصادر الرقمية من دون

"امتلاك" هذه المصادر مادياً. وعلى المفهرسين أن يجعلوا هذه المصادر متاحة. وفي الوقت الذي يتوجب فيه على أمين المكتبة المسؤول عن المراجع أن يساعد عملاءه في التعامل مع مصادر المعلومات المتوافرة في المكتبة، أصبح لزاماً عليه أن يقدم المشورة والمساعدة إلى أفراد يتعاملون مع مصادر المعلومات من خارج المكتبة أيضاً. ولم تتغير مهمة أمين المكتبة، المتمثلة بتوفير خدمات معلوماتية ممتازة للعملاء، ولكن التكنولوجيا أضافت العديد من الأبعاد الجديدة لهذه المهمة [30]. وفي معظم الحالات لن يكون من السهل تلبية هذه المهمات. فمعظم المكتبات، وخاصة في الدول العربية، لا زالت غير مهيأة للتغيرات السريعة المستمرة. فالميزانيات محددة مسبقاً بدون أية زيادات حقيقية. وفي العديد من المكتبات ليس هناك تغيرات سريعة في صفوف أمناء المكتبات للتعامل مع الاتجاهات السريعة التغير. كما أن إمكانية الحصول على الأموال الضرورية لتعيين أمناء مكتبة جدد صعب في معظم الأحيان. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في الإعداد التقليدي لأمناء المكتبات وبشكل يجعلهم غير مؤهلين للتعامل مع مصادر المعلومات الرقمية. وأخيراً، فإن إضافة خدمات تعتمد على التكنولوجيا يؤدي في العادة إلى زيادة عدد ساعات عمل أمناء المكتبات، بدلاً من تخفيضها، وذلك من أجل تطوير وإدامة نماذج جيدة من الخدمات المرغوبة [31].

وبناءً على ذلك يتوجب على أمناء المكتبات أن يطوروا حلولاً أكثر ملائمة للظروف المحلية. فأمين المكتبة العربية يحتاج إلى أن يطور حلولاً لهذه المشكلة قد تختلف عن الحلول التي يحتاج أمين المكتبة في منطقة أخرى من العالم. وبالرغم من أن العديد من البدائل قد تمت مناقشتها في البحوث والدراسات، فإن عدداً من العوامل الأساسية هي أكثر شيوعاً لأمناء المكتبات ويمكن تنفيذها بشكل مترابط. والمزيج الملائم من إستراتيجيات إدارة التغيير يمكن أن يساعد المكتبات على تحديد احتياجات نماذج الخدمات الحالية وفي نفس الوقت وضع الأسس لاستمرار الدعم المستقبلي للخدمات المعتمدة على التكنولوجيا.

وتدفع التكنولوجيا المكتبات للعب أدواراً جديدة، بعضها مرغوب به، وبعضها غير مريح، ولكنها جميعاً مفيدة بشكل عام. وفي معظم الحالات فإن الأدوار الجديدة ستكون إضافات للمهمات الحالية وليست بديلاً عنها. ومن المؤكد أن خدمات جديدة ستبقى تتطور، ولكن العديد من الخدمات التقليدية للمكتبات ستبقى قائمة في المستقبل المنظور. وهناك تحديات دائمة تواجه هذه المكتبات لتلبية الاحتياج المتزايد

للخدمات مع محدودية الموارد البشرية والمالية. وتستطيع كل مكتبة أن تطور برنامجاً خاصاً بها لإدارة التغيير يأخذ بنظر الاعتبار العناصر الأساسية لأمناء المكتبة المتمرسين، والتعيينات الجديدة، وأساليب قيادة مبتكرة.

بالرغم من أن المتطلبات المتعددة للمكتبات الرقمية قد تكون هي نفسها في المكتبات التقليدية، إلا أن الاختلافات ما بين النوعين واسعة لدرجة كبيرة. فتنظيم المجموعة الرقمية ليس له أي شبه واضح بتنظيم المجموعة المطبوعة من جانبي العمل اليومي، والمهمات الفردية التي يجب أن يتم تحقيقها. ويجد المكتبة العاملون في المكتبات الرقمية أنفسهم اليوم لا يعملون أي شيء سبق لهم تعلمه خلال دراستهم الأكاديمية. بالإضافة إلى ذلك فإن التكنولوجيا تتطور بسرعة لدرجة أن ما يتعلمونه اليوم قد يصبح متقادماً في الغد. لذلك فمن الأهم لأمناء المكتبات الرقمية أن يبدون مهارات شخصية فردية بدلاً من الخبرة المتخصصة. ولابد لهم أن يتعلموا العيش على أساس التغيير المستمر. فمن المهم لهم أن يقرءوا باستمرار (ولكن بشكل مختار) ويجربوا على الدوام. ومن المهم لهم أن يتعلموا حب التعلم، وأن يعلموا أنفسهم، وأن يكونوا مستعدين للمجازفة. وأن يكونوا حساسين جداً لتوقعات ومتاهات التكنولوجيا.

ومن الضروري أن نعرف أن تركيز الاهتمام على بناء قواعد البيانات وإيجاد محركات بحث أفضل (***search engines***) قد فشل في التعرف على الاحتياجات الدقيقة للمستفيدين. فقواعد البيانات الرقمية الأفضل ومحركات البحث الأقوى سوف لن توصل المصادر الأفضل إلى أيدي المستفيدين النهائيين. ولابد لمن يسعى لتطوير مكتبة رقمية أن يفعل ذلك بالتعاون مع أمناء المكتبة المتخصصين بالمراجع من أجل تطوير سلسلة من منتجات المعلومات التي تساعد المستفيد على تحديد وفهم المصادر المتاحة له فعلياً.

وأخيراً، فإن التدريب المنتظم يلعب أهم الأدوار في تهيئة أمناء المكتبات للتعامل مع البيئة الرقمية والتكيف مع متطلباتها. ولكن لابد أن يؤخذ التدريب بجدية تامة وأن يتم صياغة البرامج التدريبية بشكل يضمن تحقيق استفادة فعلية من المادة التدريبية. كما يتوجب أن يتم اختيار المدربين والمتدربين بدقة لتحقيق أهداف البرنامج التدريبي. ودائماً يمكن الاستعانة بخبرة المنظمات المماثلة وتجاربها الناجحة في تبني البرامج التدريبية المناسبة.

مصادر البحث

(1) Harter, S.P. "What is a Digital Library?, Definitions, Content, and Issues". A paper presented at KOLISS'96: International Conference on Digital Libraries and Information Services for the 21st Century, Sept. 10-13, 1996, Seoul, Korea. [Available at: http://php.indiana.edu/~harter/korea-paper.htm] (checked 10.04.2002).

(2) Harter, S.P. "Scholarly Communication and the Digital Library", Journal of Digital Information 1 (No. 1, 1997). [Available at: http://JoDI.htm] (checked 10.04.2002).

(3) Waters, Donald J. "What Are Digital Libraries?". CLIR, 4 (July/August, 1998) [Available at: www.clir.org] (checked 10.04.2002).

(4) Ibid.

(5) INSPIRAL Project. 2001 [Available at: http://inspiral.cdlr.strath.ac.uk] (checked 19.04.2002).

(6) Tennant, R. Digital v. Electronic v. Virtual Libraries. [Available at: http://php.indiana.edu/~harter/korea-paper.htm] (checked 19.04.2002).

(7) Schwartz, C. Definitions –LIS 530Z Digital Libraries. [Available at: http://web.simmons.edu/~schwartz/530-defs.html] (checked 23.04.2002).

(8) INSPIRAL Project. Op. Cite.

(9) Fox, E. A. and Rajat Gupta. Definitions. [Available at: http://ei.cs.vt.edu/~dlib/def.htm] (checked 27.04.2002)/

(10) Digital Libraries and Knowledge Management. [Available at: http://www.pages.drexel.edu~plg24/rol.html#KIL] (checked 28.04.2002).

(11) Ibid.

(12) Harter, S.P. What is a Digital Library?. Op. Cite.

(13) Fox, E.A. and R. Gupta. Op. Cite.

(14) Klemperer, K. and Stephen Chapman. Digital Libraries: a Selected Resource Guide, 1997 [Available at: http://www.lita.org/ital/1603_klemperer.htm] (checked 28.04.2002).

(15) Reich, Vicki and Terry Winograd. Working Assumptions a bout the Digital Library, 1995 [Available at: http://www-diglib.stanford.edu/diglib/WP/PUBLIC/DOC10.html] (checked 28.04.2002).

(16) Ann Grodzins-Lipow. "Who Will Give Reference Service in Digital Environment?" Reference & User Services Quarterly, 37 (Winter 1997): 125-9.

(17) Ron Chepesuiak. "Organizing the Internet: The "Core" of the Challenge (Dublin Core Metadata Set)", American Libraries, 30 (January 1999): 60-4.

(18) James R. Retting. "Academic Reference Service Astride a Fault Line", Wilson Library Bulletin, 67 (May 1993): 53-4.

(19) Nestor Osorio, "In Distance Learning, Is There a Role?", Issues in Science and Technology Librarianship, (Spring 1997).

(20) Ann Grodzins-Lipow. Op. Cite.

(21) Judith M. Umbach, "Planning for Information Technology", Feliciter, 45 (Number 6, 1999): 39-40.

(22) Ibid.

(23) Lawrence Rudner, "Who Is Going to Mine Digital Library Resources? And How?". D-Lib Magazine, 6 (No. 5, May 2000). Available online. http://www.library.ucsb.edu.html.

(24) J. E. Evans, "Economics of Information Resource Utilization: Applied Research in the Academic Community". ERIC Document Reproduction Service No. 380107.

(25) Ibid.

(26) S. Hertzberg & Lawrence Rudner. "The Quality of Researcher's Searches of the ERIC Database. Education Analysis Policy Archives, 7 (25, 1999). Available online: http://epaa.asu.edu/epaa/v7n25.html

(27) Lawrence Rudner. Op. Cite.

(28) الصباغ، عماد عبد الوهاب. "إدارة المعرفة ودورها في إرساء أسس مجتمع المعلومات العربي". الندوة الخامسة للمعلومات، دمشق 2-4 تموز (يوليو) 2002.

(29) الصباغ، عماد عبد الوهاب. "المعلوماتيون في البيئة الرقمية: أساسيات إدارة التغيير". المؤتمر العربي الثاني عشر للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الشارقة 5-8 تشرين الثاني؛ 2001.

(30) نفس المصدر السابق.

(31) نفس المصدر السابق.

تطبيق نظام الجودة في المؤسسات التوثيقية

د. عبد المالك بن السبتي
قسم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجمهورية الجزائرية.
A.Bensebti@ARN.DZ

مقدمـــــة:

تسعى غالبية المؤسسات التوثيقية في وقتنا الراهن إلى الارتقاء بخدماتها إلى مستوى يجعلها تنال رضى مستفيديها، ولن يتحقق ذلك إلا إذا انتهجت منهجا تحدد به مواصفات دقيقة، هذه المواصفات يجب أن تكون امتدادا لمواصفات إيزو ***9000*** التي تجبر المكتبات ومراكز المعلومات التقيد بها على غرار المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وبذلك تصبح خدمات المعلومات لها قيمتها الاستعمالية كما هو الشأن بالنسبة لبقية السلع والخدمات الأخرى. لذا فالمؤسسات التوثيقية الجزائرية بخاصة والعربية عامة مطالبة بتبني نظام الجودة إذا أرادت أن ترتقي إلى مستوى المكتبات ومراكز المعلومات في البلدان المتقدمة.

1. مـــفهـوم الجـــودة

هي عبارة عن أداء العمل بمراكز المعلومات وفق معايير ومواصفات قياسية، وتستند في ذلك على كفاءة العاملين وخاصة في المجالات التي تغلب عليها الجانب الفكري، بمعنى وضع الموظف المناسب في المكان المناسب، وتحلي الجميع بالضمير المهني، والمهارة الفردية العالية.

إن تحقيق الجودة يتطلب توفر مجموعة من القواعد التقنية التي ينبغي لكل موظف أن يتقيد بها، والإجراءات المتمثلة في ترابط مهام الموظفين التي يجب على كل واحد منهم أن ينجزها في الوقت المناسب، وبالكيفية المناسبة.

يسمح منهج الجودة بالانتقال من جودة فردية إلى جودة جماعية ومنظمة، وبذلك فهو يؤدي إلى مقاربة شاملة لأداء المهام الموكلة إلى مركز المعلومات بشكل يحقق الإشباع لدى المستفيدين منه. وبهذا يمكن القول أن الجودة تحقق من خلال اتباع تدابير مدروسة، بمعنى أنها تكتسب بفعل التدريب والتكوين والممارسة.

فإذا كان الهدف من تبني نظام الجودة في المؤسسات الاقتصادية هو بلوغ مستوى الامتياز في العلاقة بالزبائن، من خلال تحسين نوعية المنتجات، والرفع من مستوى الخدمات. فإن منهج الجودة لمراكز المعلومات الموجودة بهذه المؤسسات يتمثل في النجاعة، ودعم مصالح وإطارات المؤسسة بالمعلومات والوثائق المختلفة التي يحتاجون إليها.

إن منهج الجودة منهج يحقق التقدم بحيث يؤدي إلى إنجاز الأفضل على مستوى الخدمات المقدمة للباحثين والمسيرين، عن طريق معالجة وتحليل الوثائق، وتنويع منتجات المعلومات لإحاطة المستفيدين بكل المستجدات التي تخدم وظائفهم، وأبحاثهم. كما أن نظام الجودة هو أسلوب يسمح باستغلال الطاقات البشرية والمادية المتوفرة بمراكز المعلومات، بشكل يؤدي إلى تقليص النفقات، وإرضاء المستفيدين. كما أن منهج الجودة سيحقق التقدم لمركز المعلومات وللمؤسسة، على مستوى الخدمات المقدمة، والاستقبال، وآجال وضع الوثائق والمعلومات في متناول المستفيدين، وتنويع مصادر المعلومات المقدمة، والسيطرة على التكاليف.

إن سلوك نظام الجودة من جانب مركز المعلومات سيجعله في منافسة مستمرة مع غيره من مراكز المعلومات بالمؤسسات الأخرى، وإن كانت هذه المنافسة غير مباشرة. وتتجلى هذه المنافسة خاصة في استقطاب التجهيزات الحديثة، بما فيها تجهيزات الإعلام الآلي والاتصال، وتبني الطرق والأساليب المتطورة في تحليل المعلومات، ومعالجتها، وحفظها، وبثها للمستفيدين. وكذلك توظيف أخصائيي المعلومات ذوي المستويات العالية الذين يساهمون بشكل قوي في نظام الجودة بالمؤسسة.

يمكن كذلك اعتبار منهج الجودة بمثابة أداة قوية لتسويق المعلومات بمركز المعلومات، ورسم سياسة حكيمة في هذا الشأن لكسب زبائن جدد وضمان وفائهم تأدية للمهمة التي أنشئ المركز من أجلها. ولبلوغ ذلك ينبغي لمركز المعلومات أن تطبق نظاما يغلب عليه طابع الدقة والصرامة، لتحقيق الأهداف المبرمجة بكلفة معقولة. وبهذا يمكن القول أن منهج الجودة بالدرجة الأولى هو منج إدارة، وتسيير، وتدبير قبل كل شيء.

إن نجاح منهج الجودة يعتمد على مدى تحمل المؤسسة الأم لمسؤولياتها والتزامها بالمنهج التزاما كاملا، وهذا يتطلب منها تحديد سياستها في مجال الجودة والتعريف بها

والإعلان عن الأهداف الواجب تحقيقها. كما يجب عليها أن توفر الوسائل الضرورية لوضع هذه السياسة موضع التطبيق، وفي هذا الصدد يمكن الرجوع إلى المواصفات الدولية المتعلقة بتدبير الجودة.

وكما قلنا أن منهج الجودة يهدف بالدرجة الأولى إلى إرضاء المستفيدين ودفعهم للتردد أكثر على مركز المعلومات، فإن ذلك لن يتحقق فقط من خلال مضاعفة عدد العاملين بالمركز ولا باقتناء أحدث التجهيزات، بقدر ما يتوقف على نجاعة تنظيم العمل، وتوضيح العلاقات بين المستفيدين والموظفين بمركز المعلومات، ومدى استعداد العاملين لتحقيق الأهداف المرسومة، وعلى قدرة المؤسسة في خلق الدافعية والمبادرة لدى الموظفين من خلال وضع نظام المكافآت والحوافز على أساس دقة الخدمات ونوعيتها بما يؤدي إلى رضى المستفيد وحسن انطباعه وتعلقه المستمر بمركز المعلومات. لأن إدارة المؤسسة بمقدورها أن توفر جميع الوسائل، وتحدد الأهداف، وترسم السياسة العامة لأداء الوظائف المتنوعة، لكنها لا تستطيع أن تقوم بكل شيء بمفردها بعيدا عن مساهمات، ومبادرات العاملين سواء كانوا لهم علاقة مباشرة بالمستفيدين أو غير ذلك.

2. نظام الجودة والمواصفات الدولية

يمكن القول أن مواصفات أنظمة الجودة ستكون بمثابة اللغة العالمية لكافة أنواع المعاملات خلال السنوات القليلة القادمة، ذلك أن المستهلك العالمي الجديد يرغب في التعامل مع المؤسسات وهو متأكد، ولديه كل الثقة من توفر جميع الشروط التي تمليها مواصفات الجودة العالمية، وأن تكون جميع المنتجات حاملة لمواصفات إيزو ***9000*** التي لقيت قبولا عالميا. وتصنف هذه المواصفات إلى:

- إيزو ***9001***: تحدد مواصفات الجودة في أنشطة التصميم، التطوير، الإنتاج، التركيب والخدمات.
- إيزو ***9002***: تحدد مواصفات الجودة في أنشطة الإنتاج والتركيب والخدمات.
- إيزو ***2003***: تحدد مواصفات الجودة في مجال الفحوصات الطبية والاختبارات النهائية.

إن تبني مواصفات الإيزو يسمح بالحصول على الفوائد التالية:

- اعتبار شهادة المطابقة بمثابة بطاقة دخول إلى الأسواق العالمية.
- توفير الثقة للعملاء بقدرة المؤسسة على تزويد منتجات أو خدمات تطابق متطلباتهم واحتياجاتهم.
- استمرارية الجودة العالمية والخدمات.
- تحسين الوضع التنافسي للشركات لتتميز عن شركات أخرى غير حاصلة على تلك الشهادة وبالتالي الحصول على فرص تسويقية أكبر.
- تغيير فلسفة العمل من سياسة تهدف إلى الكشف عن العيوب والمشاكل، إلى سياسة تمنع حدوثها بالدرجة الأولى.
- تحسين طرق الجودة.
- تحسين الاتصالات ضمن المؤسسة، وبين المؤسسة وموردیها، وبينها وبين زبائنها من جهة أخرى.
- توثيق جيد للإجراءات وتعليمات العمل وتأسيس نظام لحفظ هذه الوثائق وضبطها مما يؤدي إلى التخلص من الإجراءات غير المجدية والوثائق الزائدة.

3. أهمية العمل الجماعي في إطار منهج الجودة

إن تحقيق مبدأ إرضاء المستفيدين من مركز المعلومات يتوقف على قدرة الموظفين، وتكاثفهم في أداء الوظائف التالية:

- احترام نظام المداومة المحدد من قبل إدارة المؤسسة.
- حسن استقبال المستفيدين.
- مساعدة الباحثين في الوصول السهل إلى المعلومات والوثائق.
- التحديث المستمر لمصادر المعلومات الموجودة بالمركز.
- توفير الجو المناسب والمريح للمطالعة الداخلية.
- تقديم خدمات البث الانتقائي للمعلومات والإحاطة الجارية على الخط المباشر.

وإذا كانت غاية المؤسسة في إرضاء مستفيديها تفرض عليها مستوى مميز من الخدمات والأدوات والتجهيزات، فإن هذه الغاية لا يمكن بلوغها في غياب العناصر التالية:

- إتقان الموظفين لأعمالهم في إطار احترام القوانين والقواعد والآجال المحددة، بما يؤدي إلى خفض التكاليف، وتحسين النتائج.
- أن تكون هذه الأعمال متكاملة مع بعضها البعض ومنسجمة مع السياسة العامة التي حددتها الإدارة ومتحققة للوعود المقدمة للمستفيدين، بحيث يشعر الجميع أن لهم مكانة ودور في نجاح المركز في أداء وظائفه.
- إعطاء أي وظيفة، وأي عمل بمركز المعلومات طابع الخدمة بما يؤدي إلى كسب رضى المستفيدين.

إن جودة مركز المعلومات يتأتى من خلال تحقيق الحد الضروري الأدنى بالمقارنة إلى مرجعية معينة، مع التطلع دوما إلى بلوغ الجودة القصوى قدر المستطاع، وهذه الأخيرة في حقيقة الأمر قد تكون نسبية أو مطلقة في ظل العديد من المؤثرات، والضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون الوصول إليها في معظم الأحيان. ولعل تنوع أدوات البحث واختلافها في بعض المكتبات ومراكز المعلومات المتطورة بالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا رغم اتصافها بالجودة دليل واضح على ذلك. ومن وجهة النظر التقييمية فإن أدوات البحث الحديثة والمطورة التي تتصف بالجودة، قد تكون لا قيمة لها بالنسبة للمستفيد إذا لم تمكنه من الحصول على المعلومات والوثائق بالسرعة والكيفية المطلوبتين.لذلك يستوجب الأخذ بعين الاعتبار النجاعة والفعالية من وراء تطبيق جميع الإجراءات والوظائف التي تدخل ضمن إطار منهج الجودة.

إن منهج الجودة يقتضي طرح مجموعة من الأسئلة لها علاقة بالإجراءات المكتبية التي تنصب على الوثائق والخدمات المقدمة للمستفيدين، ومن خلال هذه الأسئلة تتحدد السياسة التي يجب اتباعها لمعالجة كل صنف من المعلومات والوثائق الموجودة بمركز المعلومات، على أن يسير العمل وفق تصورات المستفيدين وليس كما يراه الموظفون.

4. تدابير نظام الجودة

✓ إقناع مديري المؤسسات الاقتصادية بأن توسيع نطاق الجودة إلى مراكز التوثيق ينبغي أن يحظى بالأولوية، لتحقيق المصلحة العامة. باعتبار أن جودة مراكز المعلومات لا يمكن أن تستثنى من فلسفة التنظيم والتسيير الجديدة.

- ✓ إدماج المهنيين بمراكز المعلومات ضمن حركة تدريب العاملين بالمؤسسات الاقتصادية على استخدام أدوات الجودة، واعتبارهم طرفا مهما في تحقيق النتائج المرجوة.
- ✓ انتهاج أساليب متطورة لتدبير الجودة، وفتح المجال لتبادل التجارب مع مراكز المعلومات الأخرى.
- ✓ قياس نتائج التحسينات ومقارنتها بالتكاليف خلال فترات زمنية متتالية، مع التركيز على نتائج الفترات الأكثر إيجابية، لإدراك المنافع الحقيقية التي يمكن الحصول عليها من تطبيق نظام الجودة.
- ✓ إجراء تحقيق تقييمي دوري حول رضا المستفيدين إلى جانب التقييم الداخلي للوظائف المنجزة والخدمات المقدمة، ومن المهم اكتشاف حالات عدم الرضا المحتملة بمعنى جوانب التباعد بين الرغبات المعلنة والعرض الحاصل بالفعل، والتوفر على معلومات من شأنها أن تساعد في وضع خطة لتنفيذ منهج الجودة التي تهدف المؤسسة إليه. ومن المهم كذلك التعريف بنتائج التحليل واستقصاء حالات عدم الرضا المسجلة، والتوصل جماعيا إلى الحلول الكفيلة بإصلاح الوضع وتفادي استمرار هذه الحالات.
- ✓ وضع مؤشرات دقيقة تتعلق بإنتاجية العاملين، وتسويق الخدمات والمعلومات، ونصيب المستفيدين بمختلف فئاتهم من المعلومات والوثائق، وأدوات البحث المساعدة لتنفيذ الخدمات في أعلى صورها، والدرجات التكوينية والتأهيلية للمكتبيين وأخصائي المعلومات.
- ✓ تطبيق منهج جديد لحوسبة جميع الرصيد الوثائقي، وإيجاد فضاء معلوماتي متعدد الوسائط يحقق رغبات معظم فئات المستفيدين، وتحقيق التشابك مع مراكز المعلومات بالمؤسسات المتجانسة الأخرى من خلال الشبكات المحلية أو الوطنية أو الإنترنت.
- ✓ إن تطبيق منهج الجودة بالرجوع إلى المواصفات الدولية يتطلب الاعتماد على جملة من الأدوات وأهمها التحليل الوظيفي، وتحليل القيمة، ورسم التخطيطات الخاصة بالمسببات والنتائج، ودراسات الترابط بين العناصر المختلفة. وهذه الأدوات تسمح بإبراز الاختلالات، وتحليل الوضعيات المختلفة، وتخطيط العمليات، وتنشيط التفكير، وتجنيد العاملين بالمؤسسة. ومن جهة أخرى يمكن

تحقق أسلوب امتياز لتجاوز الاختلالات التي تسجل ما بين دفتر الشروط والإنجازات، وتجاوز آجال التنفيذ في بعض الأحيان.

5. مقاييس الأداء

مؤشر الأداء هو بيان كمي يستعمل لتقويم ومقارنة أداء المؤسسة التوثيقية في تحقيق أهدافها، ولا يمكن الاستغناء عن المؤشرات باعتبارها أساس قياس تأثير الخدمات المكتبية على المستفيدين، وبالتالي تأثيرها على نوعية البحث والتدريس أو ما يعرف بالمردودية. وتعتمد المؤشرات بالدرجة الأولى على حجم المعطيات ذات القيمة التوضيحية التي تمثل تأثير الخدمات المكتبية على المستفيدين. ويجب أن تستجيب هذه المعطيات الإحصائية إلى جملة من المقاييس لكي تحقق نتائج مفيدة:

- أن تكون ملائمة لما يجب أن تقيسه، قصد الإجابة على التساؤلات المحتملة.
- أن يكون المؤشر واضحا وخاليا من الغموض.
- أن تقاس خطوات المؤشر بكل دقة مع التعريف بالأنشطة والأشخاص والأشياء المقاسة، وهذا يجعل المؤشر قابلا للتكرار.
- أن يكون المؤشر من بين الأدوات المساعدة على اتخاذ القرارات.
- أن يكون المؤشر أداة لكشف النقائص، سواء تعلق الأمر بالموارد البشرية، أو المادية، أو التنظيمية.
- أن يكون المؤشر سهل التطبيق بحيث ينال إقبال من جانب الخبراء وأخصائي المعلومات نتيجة عدم وجود صعوبات، وتعقيدات في تقييم الأداء.

6. مؤشرات الأداء

1.6 الإقبال على استخدام مركز المعلومات

- نسبة المستفيدين الحقيقيين مقارنة بالمحيط
- نسبة المستعملين حسب كل فئة (باحثين، أساتذة، مهنيين، طلبة...)
- معدل الوفاء من جانب القراء، الذي يتوقف على إعادة التسجيل كل سنة من جانب المستفيدين
- معدل استخدام المكتبة عن بعد بالنسبة لكل المستفيدين، أو لفئة معينة منهم.

2.6 الرصيد الوثائقي

- نسبة الرصيد الحي إلى مجموع الرصيد
- نسبة الرصيد لكل تخصص من التخصصات الموجودة مقارنة بمجموع الرصيد
- نسبة الوثائق الإلكترونية، والوثائق التقليدية إلى مجموع الرصيد
- نسبة الوثائق تبعا لنوعيتها (كتب، دوريات، رسائل جامعية، وثائق سمعية بصرية... الخ).
- نسبة الرصيد المخصص للإعارة الداخلية، وكذلك الرصيد المخصص للإعارة الخارجية
- نسبة المقتنيات الجديدة إلى مجموع الرصيد
- معدلات إعارة الكتب والوثائق القديمة
- معدلات إعارة الكتب والوثائق الجديدة

3.6 جودة الفهارس

- نوعية الفهارس (تقليدية، آلية)
- معدل تحديث الفهرس
- استراتيجيات البحث في الفهارس
- المعدل الزمني للوصول إلى المعلومات البيبليوغرافية من خلال الفهرس
- علاقة الفهرس بالفهارس الأخرى محلية كانت أم خارجية

4.6 تلبية احتياجات المستفيدين

- سرعة اقتناء المعلومات والوثائق
- الوقت المخصص للمعالجة
- طرق عرض المعلومات والوثائق على القراء
- خدمات المعلومات عن بعد

5.6 خدمات المراجع

- طرق تجهيز الوثائق المرجعية
- نسبة الوثائق المرجعية الآلية إلى التقليدية

- الأدوات المسخرة لاستغلالها
- معدل تجديد الوثائق

6.6 رضا المستفيدين

- تغطية احتياجاتهم المعلنة من المعلومات
- نوعية الخدمات المقدمة لهم
- طرق الاستقبال المخصصة لهم
- الأخذ بعين الاعتبار مقترحاتهم وملاحظاتهم

الخلاصة

إن النهوض بقطاع المعلومات يتطلب تبني نظاما يؤدي إلى الرفع من مستوى الخدمات، وهذا يعتمد على جملة من الإجراءات أهمها تسخير جميع الإمكانيات المتوفرة لديها، وخاصة العمل الجماعي التعاوني بين جميع الكوادر الموجودة بها. وتبني تدابير نظام الجودة، ثم وضع مقاييس لأداء العمل والوظائف، والتقيد بمؤشرات أهمها الإقبال على استخدام مراكز المعلومات، وجودة الفهارس والبيبليوغرافيات، والأخذ بعين الاعتبار احتياجات المستفيدين بما يضمن رضهم المطلق.

مراجع البحث

1. إيريك سوتر، تعريب عبد اللطيف عبيد، منهج الجودة في المكتبة، المجلة العربية للمعلومات، تونس، *20*، ع*1*، *1999*.
2. بيرت ب بوكهورست، ترجمة د. حميس بن حميدة. قياس الجودة: توجهات *IFLA* لقياس الأداء في المكتبات الجامعية. المجلة العربية للمعلومات،تونس، م*17*، ع*1*.*1996*
3. Guide de la qualité. Collection Guides-Plus. MLP édition. Alger 1997.
4. Institut Supérieur de Gestion d'Annaba. Les concepts fondamentaux de la qualité, Alger 1997.
5. Institut Supérieur de Gestion d'Annaba, Stratégie générale et management de la qualité, Alger, 1998.
6. Normes ISO 9000, Journées d'études sur la qualité, Ain Touta, 1999.

المكتبة الجامعية و تحديات ثورة التكنولوجيا الرقمية

أ. كمال بطوش
قسم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجمهورية الجزائرية.
Battouche_Kamel@Teacher.com

تمهيد:

يبدو أن ثورة المعلومات والاتصالات البعيدة وما توفره من تدفق حر للمعلومات لا يعترف بالحدود أو البوابات، ستمنح للمجتمعات البشرية تأشيرة الدخول إلى مجتمع المعلومات ومن ثمة الانتقال إلى مجتمع التكنولوجيا الرقمية. علما بأنه فيما يتعلق بالمعلومات لابد من التمييز ما بين مجموعة من المراحل التاريخية المهمة. لقد سمحت التكنولوجيا الحديثة للمعلومات لمؤسسات المعلومات بصفة عامة والمكتبات بصفة خاصة، من الانخراط في ثورة الاتصالات المعاصرة. وبالتالي التفكير في تطوير المعلوماتية من خلال تمكينها من التغلغل اجتماعيا وعالميا. إذن مثل هاته الظروف تطرح وبإلحاح متزايد ضرورة إعادة النظر في هذه القضية من زاوية مجتمع المعلومات، هذا الأخير الذي يرادف اقتصاديات المعلومات والتمكن من السيطرة عليها. كما أن مجتمع المعلومات يتميز باتصالات عالمية فعالة تساعد في عملية إنتاج المعلومات بمعدل كبير جدا، وتوزع بشكل موسع مما يجعل من المعلومات القوة الدافعة والمهيمنة على اقتصاد المجتمع البشري.

نظرا لأن فكرة مجتمع المعلومات ليست جديدة بالنسبة للدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ...)، فإنها مكنت من التفكير في نمط جديد للمجتمعات: مجتمع التكنولوجيا الرقمية. هذا الأخير الذي لا يقتصر على المعلومات كمورد استثماري، سلعة تجارية، مصدر للدخل القومي، مجال للقوى العاملة وكخدمة فحسب، وإنما معالجتها معالجة رقمية تساهم في تخزين أكبر كم ممكن من جهة وإضافة إلى فتح مصدر جديد للدخل القومي من جهة أخرى. فالدول المتقدمة قد قطعت أشواطا في التأسيس لمجتمع ما بعد المعلومات وهوالمجتمع المستقبلي – على حد قول الألماني بيتر كلوتز –، الذي سينتقل من اقتصاد السلع والبضائع إلى اقتصاد

المعـــرفة الرقمـــية. هـــذا الأخير الذي يعتمـــد على تجهيز المعلومات – أساس مجتمع المعلومـــات – رقميا، وعليه التأسيس لقطاع جديد إلى جانب القطاعات الاقتصادية المعروفة.

في ظـــل هذا التطور المتسارع لقطاع المعلومات بمختلف أبعاده تقف المكتبات بصـــفة عامـــة، والمكتـــبة الجامعية بصفة خاصة بين الانخراط ضمن مجتمع المعلومات ومحاولـــة الالتحاق بركب مجتمع التكنولوجيا الرقمية، لا سيما إذا ما علمنا بأن عدد الدول التي تتصف بخصائص مجتمع المعلومات لا تتعدى الإثني عشرة دولة. في حين أن عـــدد الدول التي بدأت تؤسس لمجتمع التكنولوجيا الرقمية لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. سنحاول من خلال هذه الورقة استعراض نتائج دراسة ميدانية، نراها كفيلة بالمســـاهمة في وضع تصورات جديدة تمكن مكتباتنا العربية من التأقلم مع هذا الواقع الجديد. وعليه سنسعى من خلال هذه الورقة الرد عن التساؤل التالي: ما موقع المكتبة العربية ضمن مرحلة الانتقـــال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع التكنولوجـــيا الرقمية ؟ وما درجة تأثير ذلك الانتقال على وظائفها وخدماتها وحتى تركيبتها البشرية ؟

1. المكتبة الجامعية عشية مجتمع ما بعد المعلومات

نعـــيش الـــيوم مجـــتمع المعلومات، هذا المجتمع الذي ظهر أول الأمر في الدول المـــتقدمة، والذي يعتمد أساسيا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري، وكسلعة تجارية، كخدمة وكمصدر للدخل القومي، وكمجال للقوى العاملة. والمكتبة الجامعية باعتـــبارها جزءا لا يتجزأ من المجتمع وتؤثر فيه، فقد تأثرت بمطالب هذا المجتمع، ومن التأثيرات التي نلاحظها التحول في شكل المكتبة الجامعية العربية من مكتبة تقليدية إلى مكتبة حديثة. فظهور التقنية الحديثة من حواسيب وأجهزة اتصال متطورة ومختلفة يحتّم ويوجـــب على المكتبة الجامعية تبديل نظامها كلية، وإدخال التقنية على جميع أعمالها ومصـــالحها الفنـــية والإداريـــة، وذلك من أجل التحكم أكثر في المعلومات وتحسين الخدمات، وكذا التكيف والتعامل مع هذا المجتمع الإلكتروني. وسيؤدي هذا إلى زيادة أهمية المكتبيين الذين أصبحوا يعرفون بما يسمى بأخصائيي المعلومات. كما أن اتجاهاتها نحو تقديم خدمات بمقابل قد غيّر من الوظيفة الأساسية لها باعتبارها وحدة علمية، إلى الاستثمار في مجال المعلومات والتعامل معها كسلعة تخضع لقوانين السوق التجارية من عرض وطلب.

كانت هذه وضعية المكتبة الجامعية العربية عشية مجتمع ما بعد المعلومات، فكيف ستكون في صباح الغد التالي في مجتمع يرتكز على ركائز جديدة ويتطلب مطالب جديدة؟

2. دوافع الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع التكنولوجيا الرقمية

تعتمد المكتبة الجامعية أساسا في مجتمع المعلومات على آخر اختراعات وابتكارات تكنولوجيا المعلومات، من حاسبات آلية، وشبكات اتصال فائقة السرعة في نقل المعلومات وإتاحتها للمستفيدين، وكذا في تأمينها الدخول الحر للمعلومات بدون عوائق، واعتمادها على النشر الإلكتروني ومصادر المعلومات الإلكترونية، مما جعل هذه المعلومات تتعرض لمخاطر السرقة والانتحال، وكذا الطبع أو التوزيع غير المرخص، ونشر الفيروسات، وتخريب برامج الحواسيب وأنظمتها. ومن أبرز هذه المخاطر: ضعف حماية المعلومات، غياب حقوق المؤلف، القرصنة وغياب التشريعات القانونية، هذا ما سنوضحه لاحقا.

وقد أدت هذه المخاطر والنقائص التي تعاني منها المكتبات الجامعية في ظل مجتمع المعلومات إلى ضرورة التفكير في تطوير مظاهر المعلوماتية من تخزين، واتصالات عالمية عالية، محاولة بذلك الالتحاق بركب التكنولوجيا الرقمية.

1.2 ضعف حماية المعلومات

تتعرض المعلومات في هذه الأيام لأخطار بلغت قدرا لم تعرفه قط من قبل، فعندما تكون المعلومات مجرد وثائق مطبوعة يسهل توفير الأمن لها، وكل ما يحتاج إليه المرء هو أن يضعها في خزانة حديدية فيمنع الوصول إليها. وحتى عندما ظهرت وحدات المعالجة الرئيسية ***(main frames)*** كان توفير الأمن قضية غير صعبة لأن النظام الحاسوبي المركزي يحتوي إجراءات تتيح توفير الأمن[1] ولكن في هذه الأيام، صارت المعالجة الكمبيوترية منتشرة على الشبكات في جميع أنحاء العالم، فالشبكات تطورت بفضل الانتشار الواسع للكمبيوتر الشخصي، وهكذا صار ينبغي إعادة النظر في حماية المعلومات بسبب تعقد الأنظمة، والتغييرات السريعة التي يفرضها تسارع العمل في الشبكات[2].

لقد أدت الزيادة الهائلة في انتشار نظم الحواسيب الشخصية، واعتمادها على نظم وشبكات المعلومات فائقة السرعة، إلى تعرضها للاختراق أو التجسس، فلقد

أضحت أجهزة هذه النظم كنزا غير مصان يثير شهية هواة اختراق الشبكات وسرقة المعلومات التي تحتويها، خاصة مع توافر تسهيلات ربطها ببعضها عبر الشبكات فائقة السرعة كالانترنيت[3].فحماية المعلومات يجب أن تكون دائمة سواء كان ذلك عند التخزين أو عند إرسال البيانات، وهناك العديد من المحاولات التكنولوجية لحل مشكلة ضعف حماية المعلومات مثل "جدران النار" ***(firewall)*** التي تهدف إلى إبعاد المعلومات الشخصية أو الشبكة عن متناول المتطفلين، فهو بمثابة حاجز تفتيش، أو أداة تتبع.

2.2 القرصنة

تعرّف القرصنة بأنها عملية النسخ غير القانوني لمعلومات يحميها قانون حماية الملكية الفكرية. والقرصنة هي من الأمور الخطيرة لأنها غير قانونية، كما أنها واسعة الانتشار، حيث انتشرت هذه الظاهرة في جميع دول العالم[4]، لأن الجميع يريد الحصول على المعلومات المتاحة أثناء عملية الاتصال سواء للمتاجرة بها، أو استخدامها لأغراض أخرى تكون مربحة. فلقد أصبح بإمكان قراصنة المعلومات الولوج إلى حواسيب البيت الأبيض ومركز بحوث الفضاء في أمريكا ***(NASA)***، حيث يكفي وجود حاسوب وموديم ***(modem)*** لتنفيذ عملية القرصنة، كما أنه يستحيل على المركز معرفة كامل الطريق الذي تسلكه المعلومات من مرسلها إلى مستقبلها جيئة وذهابا، مما يجعل القرصنة بمأمن عن المراقبة والمتابعة. وتشكل الجامعات والشركات والمنظمات أهدافا مثالية لهذه القرصنة، فقد اضطرت إحدى الجامعات الأمريكية دفع فاتورة هاتف قدر بـ: ***200.000*** دولار أكثر من نصفها استخدمت لاتصالات مقرصنة[5].

إن التخوف من القرصنة هو الأمر الذي يجعل الباحثين يحجمون عن عرض أعمالهم عبر شبكات الاتصال مخافة سرقتها أو التزوير فيها أو استغلالها لأغراض أخرى. ولحلّ مشكلة قرصنة المعلومات، كانت العديد من المحاولات التكنولوجية، كاستعمال تقنية الترميز، وتقنية جدار النار، وكذا تقنية تشفير المحتوى ***(Pretty Good Privacy)***، والتي تعتبر محاولات لتأمين المعلومات في الشبكة[6].

3.2 انعدام حقوق المؤلف

إن المشكلة التي نواجهها في مجتمع المعلومات، المجتمع الذي تكون فيه المعلومات أحد الموارد الأساسية، هو أن المعلومات لا تشبه أية موارد أخرى يجوز امتلاكها.

فقضـــية حـــق النشر وإتاحة المعلومات لكل الأفراد تتعارض مع قضية حماية حقوق المؤلف أو الناشر، والمشكلة أن التكنولوجيا سهّلت من إعادة الطبع وسرقة المعلومات.

فمن المخاوف التي تنتاب رجال الفكر والثقافة مسألة الملكية الفكرية، فبظهور الأساليب الحديثة ومنها سرعة تبادل المعلومات، أصبح بإمكان أي كان الحصول على نسخة من العمل نفسه عن بعد، في آلته الطابعة المتصلة بالكمبيوتر الذي يملكه، وذلك بالجودة نفسها التي عليها الأصل، وهذا كله بمجرد كبسة زر[7].

وقـــد أضـــاف التطور السريع في تقانة الاستنساخ من صعوبة ممارسة مالكي حقـــوق النشـــر ســـيطرتهم على إعادة استنساخ وقرصنة أعمالهم، وزاد من صعوبة إمكانياتهم للحصول على تعويضات على قرصنة أعمالهم من المتلصصين، وزاد عليهـــم الطـــين بلة انتشار الإدراك الحسي لدى العامة بأن عمل نسخ للاستخدام الشخصي أو الخاص يعتبر فعلا قانونيا[8]. ويرى أعضاء في جمعية الحدود الأمريكية بكل بساطة أن الملكية الثقافية مغالطة تاريخية. فهل يعتبر هذا المجتمع الجديد مجتمعا يسلب حق المؤلف والمبدع والمفكر؟

4.2 غياب التشريعات القانونية

مـــع التوسع في صناعات تكنولوجيا المعلومات، وانتشار تطبيقاتها في المجالات المختـــلفة، وتـــبادل المعلومـــات عـــبر الحدود، ظهرت الحاجة إلى وضع العديد من التنظيمات والتشريعات، ولوائح التوحيد القياسي. ومن أهم الجوانب التي يجب تغطيتها تشـــريعيا هي تلك المتعلقة بالملكية الفكرية، وحماية الأسرار الصناعية والتجارية، ومنع الممارسات التنافسية غير المشروعة[9].

يـــرى البعض أن المخاطر الناتجة عن القرصنة والاحتيال وإعادة الطبع ناتجة عن غياب التشريعات القانونية التي تحمي معلوماتهم. ويرجع مشكل التشريعات إلى المعدل الســـريع لـــتقدم تكنولوجيا المعلومات، الذي تصعب عملية ملاحقته من قبل الجهات التنظيمية والتشريعية.

وقـــد أعطـــت حـــرية التعبير والنشر عبر الشبكات فرصة لوجود صور تتنافى ومـــبادئ الديـــن الإسلامي وكذا ثقافتنا العربية. ويرجع هذا إلى انعدام التشريعات، واحترام مبدأ حرية التعبير عبر الشبكات. كما تتعرض المعلومات أثناء عملية إرسالها أو إتاحتها عبر الشبكات إلى مخاطر القرصنة والاحتيال، لذا وجب توفير التشريعات التي

تحمي حقوق المؤلفين والناشرين، وتضمن التدفق الحرّ للمعلومات لكي تصل إلى من يحتاج إليها.

وقد سعت الكثير من الدول المتقدمة إلى إصدار تشريعات بهدف حماية المستحدات المعلوماتية المعاصرة. ومن أهم هذه القوانين: قيام الولايات المتحدة الأمريكية عام *1993* بإصدار قانون يقضي بالسيطرة على حقوق النشر في المجال الإلكتروني، وإعطاء الحماية القانونية لهذه الأعمال، وقيامها كذلك بتضمين قوانينهم، قانون حق النشر، وتشجيع الحقوق الإبداعية في المجال التقني، حيث يمكن الحصول على حق النشر بشكل آلي بمجرد أن يصبح العمل مثبتا بشكل مادي، وبذلك لا يمكن لأحد أن ينسخ أو يوزع أو يعرض العمل دون سماح المالك بذلك[10].

3. التكنولوجيا الرقمية: حتمية داخل المكتبات الجامعية

إن دخول المكتبات بصورة متزايدة في الخدمات الرقمية الوطنية والدولية أمر مطلوب وضروري، ويجب أخذه بعين الاعتبار أمام النقائص المسجلة في خدمات المعلومات المتاحة لدى مكتبات مجتمع المعلومات، ومنه كان من الضروري الانتقال بهذه المكتبة إلى مجتمع يحصن هذه المعلومات، فكان مجتمع التكنولوجيا الرقمية.

وقد بدأت منذ عام *1998* تظهر تحالفات المستقبل الرقمي، وذلك مع ضرورة تسهيل وضع الأعمال العلمية في خدمة التطوير والبحث العلمي[11]. وقد أدى استخدام تقنية الترقيم إلى بروز المكتبات الرقمية، التي تعتمد على كفاءة البرامج المستخدمة، وكفاءة المجموعات، كما توفر إمكانات تقديم خدمات مباشرة للمستفيدين الراغبين في استعمال أجهزة المكتبة وإمكاناتها بأنفسهم.

وتعرّف المكتبة الرقمية بأنها مجموعة من أوعية المعلومات المحسّبة رقميا، والمرتبة بطريقة خاصة تلائم طريقة الاستخدام من خلال شبكات المعلومات التي تمكن من الوصول إلى المعلومات مهما بعدت المسافات[12]، وتؤكد تجهيزات المكتبات الرقمية على تيسير تزويد المعلومات وبثها واستخدامها. وينبغي أن تؤدي المكتبة الرقمية الخدمات الأساسية التي تقدمها المكتبة التقليدية، وأن توظف في ذلك مزايا التخزين، والمعالجة الرقمية، والبحث، والاتصالات الرقمية. كما أنها تدعمها، أي الخدمات، بتوفير الأمن، والتحقق، ورقابة الملكية الفكرية.

1.3 التكنولوجيا الرقمية في خدمة المكتبات

إن جميع التقنيات التي كانت مستعملة لتحصين المعلومات من عمليات الوصول إليها، كاستخدام التشفير، باءت بالفشل نظرا لسهولة استخدامها طرق حل الشفرة، والتعرف على كلمات المرور ***(Passwords)***، وذلك للوصول إلى مضامين المعلومات، لـــذا كان لا بد من إيجاد حل لهذه المشكلة، وذلك من خلال اكتشاف تقنية الترقيم. وقد ظهرت هذه الأخيرة بظهور التكنولوجيا الرقمية المطبقة داخل شبكات الاتصال، وعلى مدى واسع. فهي تمكّن من ترميز الملفات عن طريق أرقام محددة، وكل رقم له مدلولـــه ومفهومـــه لدى المرسل والمستقبل. وهذه العملية معقدة التركيب، وتتطلب استخدام تكنولوجيات ذات قدرات عالية.

وستكون خدمات المكتبات التي تعتمد التكنولوجيا الرقمية في ظل مجتمع رقمي، ذات طابع خاص ومتطور، متسمة بالديناميكية والفعالية التي ستحقق، ولوجزئيا عملية إتاحـــة المعلومـــات لمن يريدونها دون قيد أوشرط. وذلك من خلال أجهزة الاتصال المختـــلفة في إطـــار الاتصال العالمي، بهدف تدعيم عمليات البحث والتعليم وخدمة المجـــتمع. وقد استخدمت هذه التكنولوجيا الحديثة في المكتبات الجامعية لبعض الدول المـــتطورة، لما توفره من خصائص ومميزات نذكر منها: عقلنة استغلال الحيز المكاني، إمكانـــية الوصـــول المباشر للمعلومات، ضمان خدمات معلومات موضوعية وآمنة، تحسين المردودية وتطوير الأداء، كما سنوضحه من خلال العناصر الموالية:

1.1.3 عقلنة استغلال الحيز المكاني:

إن مضغوطية البيانات الرقمية تفسح المجال لتجميع الأعمال بدلا من التفكير في طباعـــتها، وســـنرى محتويات مكتبات كاملة مخزنة على قرص صغير بصيغة رقمية. وأصـــبح شـــائعا أن مؤسسات المعلومات تخزن معلوماتها على أقراص ممغنطة بدلا من الملفـــات الورقـــية الـــتي تكون عرضة للتلف، كما أن الأوساط الرقمية لا تحتاج إلى مساحات تخزين كبيرة[13].

لقـــد مكّـــن الاتصال الرقمي عبر شبكات المعلومات الرقمية إلى اختزال الحيز المكـــاني داخل المكتبات الجامعية، فلم يعد هناك ما يعرف بوسائط المعلومات الورقية، الرفوف، الجدران، المباني، والميزانية التي تنجر عن ذلك. إذ تمت عملية الانتقال بالمكتبة الجامعـــية إلى مجـــتمع يـــتعامل رقمـــيا، وأصبحت المكتبة لا تستلزم الحضور البدني

للمستفيدين، والجوانب المادية المكونة لها، حيث وفرت شبكات الاتصال الرقمي للمستفيد المعلومات التي يحتاجها من المكتبات دونما حاجة إلى الفهارس البطاقية. كما أصبحت المجموعات منظمة في شكل قوائم، لا تحتاج من المستفيد سوى لمسة زر، وأصبحت الفهارس تتاح على الشبكات المحلية، الوطنية، الإقليمية والدولية. كما أن هذه المكتبات لم تعد بحاجة إلى بنوك الإعارة والمخازن لحفظ مختلف الأوعية الفكرية، فمكنت بذلك المستفيد من الوصول إلى المعلومات مباشرة من مصادرها المنتشرة عبر المكتبات، ومراكز وبنوك وقواعد المعلومات في كافة أنحاء العالم، وفي وقت قصير.

2.1.3 إمكانية الوصول المباشر إلى المعلومات:

إن استعمال تكنولوجيا الاتصالات الرقمية قد قلص من الوقت الذي تمر من خلاله المعلومات، من إنتاجها إلى الاستفادة منها، إضافة إلى تقليصها لوقت الوصول إلى المعلومات، فقد مكنت المستفيد من الحصول على ما يريده من معلومات في زمن قياسي يمكن عدّه بالثواني، إن لم نقل عدّه بأجزاء بالمائة من الثانية، وأصبح المستفيد في عالم لا تقيده الحواجز الجغرافية والسياسية والزمنية. فأضحى العالم بمثابة قرية إلكترونية يمكن التواصل فيما بين عناصر أفرادها، وتبادل المعلومات بين جميع الشعوب والأمم.

كما مكنت شبكات الاتصالات الرقمية المستفيد من الوصول المباشر إلى الأوعية الفكرية المختلفة، مع إمكانية تصفح محتوياتها في الوقت نفسه، والبحث فيها بسهولة ويُسر، وذلك من خلال الاتصال ببنوك المعلومات والمكتبات الموصلة بالبحث المباشر في جميع أنحاء العالم، والتي تتيح الوصول المباشر إلى مقالات الدوريات، الرسائل الجامعية، المنشورات... وغير ذلك من مختلف الأوعية الفكرية.

3.1.3 ضمان خدمات موضوعية وآمنة:

لقد وفّر استخدام التكنولوجيا الرقمية تقديم خدمات معلومات موضوعية بعيدة كل البعد عن العواطف، كما أنها تقدم معلومات شاملة تغطي الموضوع من مختلف جوانبه. كما يسمح النظام الرقمي بنقل المعلومات والبيانات في شكل نصوص، صور، أصوات ورسوم، وذلك بقدر عال من الدقة. وتتم كل أشكال الاتصالات عن طريق استخدام الإشارات الرقمية، كما يمكن أن تنقل الشبكة الرقمية العديد من المحادثات أو الأصوات المركبة، وذلك في آن واحد.

كما يتسم نظام الاتصال الرقمي بتحقيق قدر عال من تأمين الاتصال ***(Security)***، حيث سبق استخدام نظم الاتصال الرقمي للأغراض العسكرية ونقل البيانات السرية للحكومات، قبل أن يصبح هذا النوع من الاتصال متاحا على المستوى التجاري. كذلك يستخدم الاتصال الرقمي في شبكات بنوك المعلومات والنقل الإلكتروني للبيانات، ونقل المعلومات الحساسة التي تتسم بدرجة عالية من السرية. كما أنها توفر الحماية للمعلومات من الانتحال أو التغيير باستخدام تقنيات معينة كالعلامة المائية المرئية ***(Digital Watermark)***[14].

4.1.3 تحسين المردودية وتطوير الأداء

تكمن قوة الاتصال الرقمي وفعاليته من خلال عدة أبعاد نذكر منها: مقاومة التشويش، مقاومة التداخل في عمليتي الإرسال والاستقبال، تصحيح الأخطاء إلكترونيا، والحفاظ على قوة الإشارة، وذلك على طول خط الاتصال بين المرسل والمستقبل. كما أنها تقوم بتطبيقات مختلفة: نص، صورة، صوت.

كما تتسم الشبكة الرقمية بالمرونة ***(Flexibility)***، حيث تخضع النظم الرقمية عادة للتحكم من جانب البرمجيات الإلكترونية ***(Software)***، مما يسمح بتحقيق قدر عال من جودة الاستخدام[15].

الخاتمة

من خلال بحثنا يظهر أن المكتبة الجامعية العربية تسير بخطى بطيئة وغير مضبوطة نحو التفاعل مع هذا المجتمع الجديد. فالتشاؤم وعدم الثقة بالنفس لدى بعض المسؤولين تقف حاجزا يحول دون اتخاذ أية إجراءات تطبيقية، لذلك يجب كسر هذا الحاجز النفسي والسعي لاستغلال الطاقات الكامنة للمكتبة الجامعية، وتدريب الإطار البشري لمواكبة متطلبات هذا المجتمع. ونحاول من خلال النقاط التالية تقديم بعض المقترحات مساهمة منا في الوقوف عند أهم الآليات التي إذا ما تم استغلالها الاستغلال الأمثل، ستتجاوز مكتباتنا الجامعية الكثير من العراقيل، فتقوم بتأدية خدماتها على أكمل وجه:

- استغلال الإمكانيات المتوفرة حاليا، وتدعيمها بوسائل أكثر فعالية وتعميمها على جميع المصالح والهياكل التنظيمية بالمكتبة الجامعية العربية.

- تطبيق الإدارة العلمية لتوجيه الأعمال والخدمات نحو الأفضل، وذلك لبناء استراتيجية عمل مضبوطة لمراقبة ومتابعة تحقيق الأهداف المرجوة بعيدا عن الانعزالية والارتجالية في العمل.
- السعي لتجاوز المشاكل والعوائق التي تحول دون تعميم الأنظمة الوطنية للمعلومات، وذلك بالعمل على تحضير أرصدتها وتنظيمها لتسهيل تطبيق النظام لجعله يتماشى ومتطلبات العصر.
- توحيد وإرساء قواعد التعاون بمكتباتنا الجامعية، التي تملك أرصدة هامة تبقى دائما حكرا على مؤسسة دون الأخرى، لذلك وجب ترسيخ مبدأ تشاطر المعلومات والخبرات في ظل شبكة عربية.
- محاولة إعطاء الصورة المطلوبة لهيكل المكتبة الجامعية بالداخل والخارج، وذلك بتكييف النشاطات العلمية والثقافية، توسيع وتنويع خدماتها، إثراء مواقعها بالانترنيت بصفحات معلوماتية تتضمن برامج وأعمالا تهدف للمساهمة في إنتاج المعلومات وتحسين المردود وترويجه.
- اتباع خطة تسويقية مضبوطة ومحكمة لضمان رواج خدماتها في أوساط مستفيديها، وتوسيع دائرة اهتماماتها بتوظيف خبرات باحثي علم الاجتماع والاقتصاد كونهم أكثر تحكما في هذا المجال وأدرى بآليات ومتطلبات السوق.
- الاهتمام بالعنصر البشري المتمثل في أخصائي المعلومات، وتكوينه تكوينا أكاديميا يمكنه من التعامل مع متطلبات مجتمع المعلومات.

إنها جملة من التوصيات والمقترحات، يجب أن تتعامل معها المكتبة الجامعية لضمان المكانة اللائقة والفعالة لها ضمن مجتمع المعلومات، وإلا فسيكون مصيرها مستودعا للمعلومات يتجاوزه الزمن، ومقعدا من مقاعد المستهلكين القانعين.

وأملنا كبير في أن نرى ما توصلنا إليه من نتائج وما اقترحناه يؤخذ بعين الاعتبار، ويتحقق في مجتمعنا حتى ندخل في زمرة مجتمعات المعلومات. إن قطار عصر المعلومات ومجتمع المعلومات بدأ المسير ولن يتوقف حتى يصل محطته، وطموحنا أن نكون فيه ركابا لا مودّعين.

قائمة المراجع

(1) – المسفر، يوسف. الشبكات المعلوماتية والجدران الواقية للنار. **علوم وتكنولوجيا**، ع.3، 1998. ص.69.

(2) – المرجع نفسه، ص.70.

(3) – الصوفي، عبد اللطيف. المكتبات وحقوق التأليف الرقمية والنشر الإلكتروني. **تكنولوجيا المعلومات والتشريعات القانونية، قسنطينة. 25-27 سبتمبر 1999**. قسنطينة: جامعة منتوري، 2000. ص.69.

(4) – عبد الوهاب الصباغ، عماد. **علم المعلومات**. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص. 21.

(5) – الصوفي، عبد اللطيف. حدث مجتمع المعلومات في الجزائر. **مجلة المعلومات العلمية والتقنية**، ع.1، 1998. ص.36.

(6) – لعقاب، محمد. المرجع نفسه. ص.62.

(7) – عبد الغني صبرة، بسام. تزويد المعلومات في العصر الإلكتروني: حماية حقوق المؤلف. **نشرة المستخلصات**، ع.10، 1998. ص.ص.84-85.

(8) – الصوفي، عبد اللطيف. **تكنولوجيا المعلومات والتشريعات القانونية**. المرجع نفسه. ص.3.

(9) – نبيل، علي. المرجع نفسه. ص.237.

(10) – زياد، فداء. تحديث القوانين في ضوء عصر المعلومات. **تكنولوجيا المعلومات والتشريعات القانونية، قسنطينة. 25-27 سبتمبر 1999**. قسنطينة: جامعة منتوري، 2000. ص.60.

(11) – الصوفي، عبد اللطيف. **تكنولوجيا المعلومات والتشريعات القانونية**. المرجع نفسه. ص. 177.

(12) – عبد الغني صبرة، بسام. المكتبات الرقمية. **نشرة المستخلصات**، ع.16، 1999. ص.90.

(13) – زياد، فداء. المرجع نفسه. ص.63.

(14) – مكاوي عماد، حسن. **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997. ص.153.

(15) – مكاوي عماد، حسن. المرجع نفسه، ص.150.

تكنولوجيا المعلومات ودورها في التعليم والتكوين: الصعوبات والتحديات

الأستاذ محمد العالم قابتي
قسم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجمهورية الجزائرية.

إن أنظمة التعليم والتكوين كانت ولا تزال محط أنظار كل المجتمعات التي تعتبرها الحل لكل مشاكلها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، كما تعتبرها في نفس الوقت السبب في كل هذه المشاكل، إدا ما فشلت هذه الأنظمة في تحقيق النمو والازدهار لشعوبها. وقد اتجهت هذه النظرة في الوقت الراهن إلى التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، وما يمكن أن تقدمه هذه التكنولوجيات لأنظمة التعليم والتكوين، من حلول لمشاكلها، حتى تتمكن من مواجهة ظهور مجتمع جديد هو مجتمع المعلومات، الذي تعتبر فيه هذه التكنولوجيات أحد مكوناته الأساسية والذي يفرض على كل من يريد مواكبته، أن يتعلم ويتكون مدى الحياة:*(1)*
Life long ***(formation tout au long de la vie learning)*** فأنظمة التعليم والتكوين، بالرغم من أنها ليست المؤسسات الأولى التي بدأت فيها تطبيقات التكنولوجيات الجديدة، إلا أنها تعتبر المخبر الحقيقي الذي تتبلور فيه هذه التكنولوجيات وتتطور بسرعة، على أسس ثابتة وصحيحة، لأنها – أي أنظمة التعليم والتكوين- تشمل نخبة المجتمع، وهذا ما تزيدها عزما وحزما على مواجهة التحديات التي تفرضها هذه التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال.

فما هي التحديات التي تفرضها هذه التكنولوجيات ؟و ما هي الطرق والوسائل التي يجب أن تتبعها أنظمة التعليم والتكوين حتى تستفيد من هذه التكنولوجيات استفادة مثلي؟ وغيرها من الأسئلة الأساسية التي تحدد إشكالية هذه المداخلة المتواضعة، التي أردتها فرصة للنقاش العلمي الجاد لكي نخرج في النهاية ببعض الأفكار والتصورات التي من شأنها أن تساعدنا على فهم هذه التكنولوجيات وخاصة على فهم الدور الذي يجب أن تلعبه في تحسين مردودية التعليم والتكوين، خاصة على مستوى قسمنا، قسم المكتبات والمعلومات الذي يفترض فيه أن يكون القاطرة التي تجر كل التخصصات

الأخـــرى، لما يمتلكه من خصوصيات تتمثل أساسا في كونه يهتم، فيما يهتم، بالبحث عن المعلومات في أي شكل كانت وعلى أي حامل كانت وتقديمها بطريقة منظمة إلى المســـتفيدين.ثم أن أســـاتذته يمتلكون إمكانيات بحثية كبيرة نتيجة تعاملهم المباشر مع الوثـــيقة، ونتـــيجة ما اكتسبوه من منهجيات البحث البيبليوغرافي التقليدي، الذي لا يخـــتلف في أسسه عن البحث الآلي أو المحسب، بل أن هذا الأخير لا يكون ناجحا إلا إدا سبقته دراية ومعرفة بإجراءات البحث التقليدية.

إن المنهجـــية المتبعة الآن في أنظمة التعليم والتكوين تحتاج إلى إعادة النظر فيها وبطـــريقة جديـــة. وقـــد يرجع هذا المطلب أساسا إلى كون التكنولوجيات الجديدة لـــلمعلومات والاتصال أصبحت جزءا لا يتجزأ من هذه المنهجية؛ وبالتالي فإن وضعية التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في المؤسسات التعليمية، في بعض الدول المـــتقدمة، الـــتي بـــادرت مبكرا إلى تبني هذه التكنولوجيات، تختلف عن المؤسسات التعليمـــية في الـــدول النامية أو السائرة في طريق النمو. فهناك مؤسسات تعليمية في الـــدول المـــتقدمة أحدثـــت ثـــورة بيداغوجـــية في مـــناهجها بالاعتماد على هذه التكنولوجـــيات، وهناك مؤسسات رأت أن هذه التكنولوجيات تحمل معها مخاطر في حالـــة تبنـــيها. أمـــا الدول السائرة في طريق النمو، فإن مؤسساتها لا زالت مترددة ومـــتخوفة مـــن السير في هذا الاتجاه، وقد يكون هذا التخوف وهذا التردد لأسباب مالـــية. وهناك مؤسسات تعارض بشدة وتقف أمام تطبيق هذه التكنولوجيا، لا لشيء إلا لأنهـــا تعـــتقد أنها، أي التكنولوجيا، ستسبب لها فقدانا في مناصب الشغل لديها وهكذا...

أي أن هـــناك عدم ارتياح، هنا وهناك، عندما يطرح موضوع التكنولوجيات الجديـــدة للمعلومات والاتصال و أثرها على التعليم والتكوين على الخصوص. ففيما يتمـــثل عدم الارتياح هذا؟ وما هي المخاطر والصعوبات وكذلك العراقيل التي تحول دون تحقيق ما تهدف إليه هذه التكنولوجيات، مع العلم أن هذه التكنولوجيات ما هي إلا حلقـــة في سلسلة التطورات الكبيرة الحاصلة عبر مراحل التاريخ الحديث، بلورت خلالها ما أصبح يعرف بمجتمع المعلومات.

ويجـــب الـــتذكير أنه لكي نستفيد من استعمالات أو خدمات التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، يجب امتلاكها أولا وقبل كل شيء، وهو شيء بديهي، ولكـــنه في نفـــس الوقت يشكل حسب رأينا أكبر تحدي تواجهه الدول الفقيرة. لأن امـــتلاك هـــذه التكنولوجـــيات، في حد ذاته، يتطلب أموالا طائلة، فربط المؤسسات

التعليمية بعضها بالبعض الآخر، بهذه التكنولوجيات، يستوجب توفر استثمارات كبيرة. أما وضع حاسوب شخصي في متناول كل طالب فهذا بعيد المنال، و لم يتحقق حتى في الدول الغنية المتقدمة. وهناك مسألة أخرى تتمثل في أن عمر التكنولوجيات الجديدة قصير وقصير جدا، أو من الأحسن نقول "أن التكنولوجيات الجديدة تتجدد بسرعة" أي أنها لا تعطي الوقت الكافي للمستثمرين فيها، للاستمتاع بعوائدها، وبالتالي الاستثمار فيها يعتبر نوعا من المغامرة حتى بالنسبة للدول الغنية، وهذا ما تفيد به التوقعات، أو ما يعرف باليقظة التكنولوجية، والذكاء الاقتصادي، وهما مفهومان جديدان بدأت الاستفادة من تحليل نتائجهما في أمريكا في نهاية الثمانينيات وفي أوربا في بداية التسعينيات."

فنحن إذن أمام طرفين: طرف يمكنه أن يمتلك التكنولوجيات ومصادر المعلومات، وهو يعلم مسبقا الصعوبات الناجمة، بسب التطور السريع الذي تعرفه هذه التكنولوجيات الجديدة، وبالتالي مسايرة هذا التطور يحتاج منه جهدا آخر واستثمارات أخرى. وطرف ثاني بقي على هامش هذه الحركية بسبب نقص الإمكانيات المالية على الخصوص.

إذن فنحن في حاجة إلى دراسات اقتصادية –دراسات جدوى- تدرس مستقبل هذه التكنولوجيات، على الأقل، على المدى المتوسط، حتى لا يصبح عائد هذه الاستثمارات في فترة قصيرة منعدما، كما حدث بالنسبة للآلات الكاتبة، بما فيها الآلات الذكية، التي كانت تزخر بها مكاتب إداراتنا، حيث أبعدت مباشرة بعد ظهور الحاسوب و لم يعد يستعملها أحد. إن الاستثمار قد لا يكون مجديا في غياب التأكيد على ضرورة التعاون والتضامن في هذا المجال، بمجال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال. ونحن نرى الآن أن المشكل قد تفاقم بسبب استحواذ بعض التجمعات على سوق التكوين الإلكتروني التي استطاعت بطرق ذكية أن تستثمر في مجال التكنولوجيات الجديدة في الوقت الملائم. فهذا الاستحواذ أو الهيمنة –الاقتصادية، إن صح التعبير- قد يترجم إلى أوجه أخرى من الهيمنة الثقافية واللغوية. ولمواجهة هذه الهيمنة يجب تحسيس كل من له مسؤولية تجاه التعليم والتكوين لاتخاذ ما يجب اتخاذه من قرارات. ونحن نرى أن أول ما يجب فعله هو تنمية وتطوير العمل البيداغوجي الإلكتروني وأنظمة الوسائط المتعددة بكيفية شاملة ومتنوعة.

فإذا نحن نظرنا إلى اثر التكنولوجيات الجديدة على التعليم والتكوين من جانب واحد والمتمثل في الجانب التوثيقي على أساس أن الوثائق هي الدعامة الأساسية للتعليم

والتكوين، فإن مشكلة اختيار المصادر المتاحة، بفضل هذه التكنولوجيات الجديدة على الشبكة العالمية "الانترنيت" والشبكات الإلكترونية، وخاصة منها مصادر المعلومات على الخط المباشر، ومسالة مراقبتها من حيث النوعية والجودة، وغيرها من الخدمات الأساسية المطبقة في المكتبات التقليدية، ما فتئت تطرح بحدة منذ أن بدأ التفكير في إمكانيات الاستفادة من هذه التكنولوجيات في الخدمات التوثيقية. فالوضع بالنسبة للأساتذة، أو من هم يشرفون على عملية الاختيار والتزويد، يمكن اعتباره وضعا جديدا، لأن المشكلة لا تكمن في مجموعة من العناوين يختارونها ويراقبونها مثل ما كانوا يقومون به في المكتبات التقليدية، ولكن المشكلة تكمن في الاختيار من بين هذا الزخم الهائل من المؤلفات والعناوين- التي لا تعد ولا تحصى-المتاحة على الشبكات الإلكترونية. أما مسالة مراقبة النوعية، فإن البعض يرى إمكانية تحقيقها. فالمراقبة أصبحت سهلة مما كانت عليه في الممارسات التقليدية حيث كانت تتم بعيدا عن الشفافية المطلوبة أي عكس ما تدعو إليه الإجراءات البيداغوجية الحديثة."

ومن المشاكل التي يجب التذكير بها والتي لها علاقة بتطوير استعمالات المعلومات الإلكترونية، فهي ذات طبيعة قانونية وأخلاقية، تتمثل أساسا في صعوبة التصدي ومقاومة كل ما تقدمه الشبكات الإلكترونية، من جهة، ومن جهة أخرى صعوبة الوقوف بالضبط عند حدود الملكية الفكرية للمؤلفين، وخاصة الأعمال الجماعية أو الأعمال التي تعد عن بعد. وهناك مسائل أخرى، تحتاج إلى نقاش خاص، ترتبط بمستقبل بث المعلومات من جهة، وديموقراطية النفاذ(الولوج) إلى المعرفة البشرية والمساس بحقوق المؤلفين من جهة ثانية.

وعليه يجب تحسيس الجميع، وخاصة الطلبة، بهذه المسائل أو بهذه المواضيع لأنها تتجه باتجاه تطوير الثقافة المعلوماتية في مؤسسات التعليم بمختلف مستوياته وأطواره.

ومن التحديات الأساسية التي يطرحها موضوع تكنولوجيا المعلومات، وتطبيقاتها في التعليم والتكوين يكمن في النقص في التحضير أو عدم الاستعداد، من طرف عدد من الأساتذة، لاستعمالات هذه التكنولوجيات. فهناك من يذهب بعيدا ليقر بأمية بعض الأساتذة في الإعلام الآلي والثورة الرقمية وكذلك المصادر الإلكترونية والوسائط المتعددة التي تشكل المنطلق الحقيقي لظهور مجتمع المعلومات.

فضرورة تكوين المكونين على الاستعمالات المبدئية للحاسوب باعتباره الحلقة الأولى في سلسلة هذه التكنولوجيات، وضرورة تجهيزهم بكل الوسائل المساعدة للنفاذ إلى مختلف المصادر الرقمية، هو التحدي الأكبر الذي يجب على المكونين مجابهته. وقد

يكـــون هذا سهلا إدا توفرت نية التعاون ما بين المكونين أنفسهم. فهناك من المكونين من استطاعوا أن يتغلبوا على هذه المشكلة، وبالتالي يمكنهم مساعدة زملائهم في ذلك. وقد يتم هذا بسهولة كبيرة على مستوى قسمنا مثلا، وذلك ببرمجة لقاءات دورية، بين الأســـاتذة، تـــتمحور حـــول كيفية الاستعمال الجيد لهذه التكنولوجيات، وأضن أن إمكانـــيات القســـم الآن تسمح بهذا التكوين المتبادل ما بين الأساتذة، أو ما يعرف بالتعلـــيم المشـــترك، و هـــي فكـــرة طرحـــت قبل قرن من الزمن، وقد أوصى بها البيداغوجـــيون ولكـــن لم يكتـــب لهـــا النجاح والتحقيق إلا في ضوء استعمالات التكنولوجـــيات الجديدة للمعلومات."وتجدر لإشارة إلى أنه في المقابل نجد جيلا سريع التأقلم مع هذه التكنولوجيات وهم الطلبة، وعليه فإن الأساتذة هم مدعوون أكثر من أي وقـــت مضـــى إلى ضرورة تحيين معارفهم وتجديدها، كما أنهم مدعوون أيضا إلى ضـــرورة التأقلم السريع مع التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، فإن لم يتم هـــذا في أقـــرب وقت، فإنه سيكون سببا في إحداث شرخ اجتماعي له صلة مباشرة بالنفاذ إلى المعلومات وإلى المعرفة*(2)*.فطلبة الدول المتقدمة، استطاعوا أن يحصلوا خلال تكويـــنهم عـــلى*50%* من المعلومات عن طريق المطالعة الحرة، الغير منتظمة، لمصادر المعلومـــات المـــتاحة عـــلى الخط المباشر أو المخزنة في الأقراص المدمجة أو عن طريق الانترنت*(3)* . أي أن ألأستاذ في هذه الحالة لم يبق له ما يقدمه لهؤلاء الطلبة إلا *50%* من المعلومات، وهذا في حد ذاته تحدي كبير بالنسبة للأستاذ يجب أن يتغلب عليه، من خـــلال إتاحـــته فرصة الاستفادة من هذه التكنولوجيات الجديدة دون عراقيل، حتى يستطيع مواكبة احتياجاته و احتياجات طلبته.

إن المعنيين بالمنظومة التعليمية من أساتذة وطلبة ومسئولين، مطالبون ألآن أكثر مـــن أي وقـــت مضـــى بالبحـــث عن حلول جديدة في ضل التغيرات التي تحدثها التكنولوجـــيات الجديدة للمعلومات والاتصال، حتى لا نبق على هامش هذه التغيرات ولن يتم هذا إلا بتنسيق الجهود والعمل المشترك.

المراجـــع

(1) Michel,j.-L'information au Coeur de la transformation de systemes de formation: le cas des écoles d'ingénieurs.in "Actes du collogues international TRANSINFO 96 p.49. Paris: adbs, 1977

(2) المرجع نفسه. ص.*57*

(3) المرجع نفسه ص.*51*

دور الإنترنت في دعم التعليم عن بعد

أ. بوعناقة جديدي سعاد

قسم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجمهورية الجزائرية.

ملخص

تفتح الإنترنت آفاقا واسعة من المعلومات للمرشدين الأكاديميين و الطلبة في التعليم عن بعد، كما أن استخدامها في هذا النوع من التعليم له الكثير من الفوائد. تقدم هذه الورقة وصفا لمجالات استخدام الإنترنت كوسيلة تعليمية في مجال التعليم عن بعد، و تناقش فوائد الإنترنت كمصدر لتبادل المعلومات وأداة للحوار و الاتصال.

مقدمة

إن تزايد الطلب الاجتماعي على مقاعد التعليم في جميع مراحله أصبح يفوق قدرة المجتمع الاقتصادية على تلبيته بالشكل التقليدي المعهود بما في ذلك توفير البناءات المدرسية وتجهيزها و تزويدها بالكوادر البشرية المؤهلة من أساتذة وإداريين و فنيين و غيرهم، فضلا عن ظهور الحاجة الملحة للتعليم المستمر لكل فئات المجتمع كاستجابة منطقية للتحديات الناشئة عن التغير العلمي والتكنولوجي واتساع نطاقه ليشمل مجالات الحياة كافة، " وأمام عجز نظم التعليم التقليدية عن مواجهة هاتين الظاهرتين التعليميتين، نظرا لجمود قوالبها وعدم قدرتها على تلبية الحاجات التعليمية الكمية و النوعية، المتنوعة والمتنامية للجماهير، بدأت المجتمعات الحديثة في البحث عن صيغ تعليمية جديدة تكون أكثر قدرة على تعليم أكبر عدد ممكن من الناس و تلبية طموحاتهم التعليمية الإقناعية المتزايدة بنفقات أقل من نفقات النظم التقليدية، وتكون أكثر مرونة لتتمكن من متابعة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي واستيعابهما في برامجها التعليمية والتدريبية "[1].

التعليم عن بعد

وكان التعليم عن بعد ربما الحل الأنسب لمشاكل التعليم المادية، الزمانية والمكانية، إذ يتيح الفرصة لطلاب المعرفة أن يطلبوها وقتما شاءوا وأينما أرادوا

وبالكيفية المناسبة لهم، و يعرف التعليم عن بعد بأنه " ذلك النوع من التعليم الذي يكون فيه المعلم (أو المؤسسة التي تقدم التعليم) بعيدا عن المتعلم إما في المكان أو الزمان، أو كليهما معا "[2] و يعتمد هذا النوع من التعليم على وسائط اتصال عديدة، مطبوعة، مسموعة، مرئية وحتى الإلكترونية منها.

وكانت إحدى الوسائل الحديثة المستخدمة في هذا النوع من التعليم شبكة الإنترنت بما تتيحه من إمكانات هائلة لتخزين، إرسال واستقبال المعلومات، إذ سمحت لكل من الأساتذة، والباحثين والطلبة من التراسل والتخاطب خارج إطار الزمان والمكان.

لقد تدعم التعليم عن بعد بظهور جامعات الإنترنت التي تتيح مقابل مبلغ زهيد الفرصة للنفاذ إلى فصول يتم عقدها ضمن الموقع، باستخدام البريد الإلكتروني و مؤتمرات الفيديو وأسلوب الحوار الإلكتروني، ويمكن بهذه الطريقة الحصول على التدريب على أحدث التقنيات بتكلفة زهيدة ومن الخبراء أنفسهم[3]

و قد سمحت هذه التقنية الحديثة من:

- إمكانية جمع عدة أقسام دراسية حول موضوع واحد عبر العالم وإجراء حوار مباشر فيه، وتبادل الآراء والأفكار فيه.
- متابعة الدراسة في معاهد تخيلية بديلة عن فصول الدراسة التقليدية، إذ بفضل الإنترنت والوسائط المتعددة أصبح بإمكان أي راغب في متابعة تعليمه، أخذ العديد من المواد والامتحان فيها و الحصول على شهادات جامعية.
- تبادل الرسائل الإلكترونية بين العلماء و الأدباء و المؤرخين.
- الدخول المباشر لأقوى المصادر العالمية للتعليم في جميع التخصصات وأحدث المعلومات حولها.[4]

و قد ظهرت العديد من الجامعات عبر الإنترنت التي تتيح هذا النوع من التعليم مثل جامعة ألمانيا الدولية للتعليم عن بعد ***www.studieren-im-metz.de***، ويقدم معهد روكستر للتكنولوجيا ***Rochester Institut of technology*** فصولا دراسية عبر الإنترنت تمنح شهادة الماجستير في تكنولوجيا المعلومات، و تطوير البرامج، و الإدارة وغيرها [5]، و يقدم معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ***MIT*** برنامجا لنيل درجة الماجستير في إدارة و تنظيم الأنظمة، و تعتبر أكاديمية جيورجيا الطبية من أكبر

الشبكات العالمية، إذ وجد بها خلال عام ***1995***، أكثر من ***200*** فصل دراسي في مختلف أنحاء العالم مرتبط بهذه الأكاديمية و يستطيع الطلبة أخذ عدد من المواد و الامتحان بها[6].

مزايا استخدام شبكة الإنترنت في التعليم عن بعد

- الاتصال والتواصل السريعان، فعبر شبكة البريد الإلكتروني يتواصل المتعلمون مع الموجه أو المرشد الأكاديمي بسرعة و فاعلية دون مواعيد مسبقة أو ساعات مكتبية، إذ بإمكانه توجيههم إلى مصادر المعلومات المتوافرة عبر هذه الشبكة، كما يمكنهم استشارته في بعض القضايا التعليمية باستخدام البريد الإلكتروني.
- الدخول إلى مراكز المعلومات، إذ بإمكان كل من الطلبة و الموجه الأكاديمي الدخول إلى مراكز المعلومات و المكتبات المتواجدة عبر العالم من أجل الاستفادة من محتوياتها المعرفية مع إمكانية خزنها على الحواسيب الشخصية.
- الاشتراك بمنتديات الحوار، بإمكان كل من المتعلمين والموجهين الاشتراك في منتديات محلية و عالمية عبر البريد الإلكتروني.
- الاشتراك بالدوريات الإلكترونية؛ بسبب التنافس الكبير بين دور النشر ارتأت كثير منها نشر المجلات والدوريات عبر الإنترنت بالإضافة إلى طبعها على مطبوعات ورقية و إرسال نسخ منها مجانا وبذلك فهي توفر لزبائنها الأكاديميين والمعلمين والطلاب فرصة الاشتراك بها والحصول على المقالات والمواضيع بسرعة فائقة و بهذا فهي توفر الوقت، الجهد والمال لزبائنها [7].

نظرا لتشعب الخدمات المتاحة عبر هذه الشبكة فسوف يقتصر الحديث في هذه المداخلة على خدمات الاتصال في الإنترنت بفاعلية و المستخدمة في التعليم عن بعد والتي من أهمها: البريد الإلكتروني، مؤتمرات الفيديو، و الحوار الإلكتروني.

1 – البريد الإلكتروني

يعتبر البريد الإلكتروني أحدث وسيلة تبادل للرسائل بين الأفراد و تتميز هذه التقنية بسرعة و كفاءة و فاعلية باستغلال إمكانيات الشبكة المختلفة، فضلا عن أنماط

حديثة من الاتصال كإرسال الرسالة نفسها إلى عدد كبير من المشتركين بصورة سهلة و سـريعة. لقد أجمع خبراء الإنترنت على أن خدمة البريد الإلكتروني هي من أفضل الخدمات وأهمها التي يمكن أن يستفيد منها مشتركو هذه الشبكة التي تزخر بالكثير من الخدمات المهمة.

لقـد كان هدف الباحثين من التشابك هو الاتصال والتراسل باستخدام البريد الإلكـتروني "من أجل الاستفادة التامة من إمكانيات الحاسبات وشبكات الاتصال في آن واحد وتحقيق قدر من الإسراع في عملية تبادل الآراء العلمية والمدونة على تقارير خاصـة بالأبحاث العلمية المتقدمة، وأصبح فيما بعد الوسيلة الفعالة والمناسبة لتحكيم ومـراجعة الأبحـاث العلمية قبل نشرها وإعطاء الأعضاء المحكمين الفرصة والوسيلة المناسـبة لتبادل الآراء والمناقشة المدونة من أجل مزيد من الدقة العلمية المطلوبة في مثل هذا النوع من الكتابة "[8]

تتميز هذه التقنية بعدة مميزات منها:

- إرسال المعلومات عبر البريد الإلكتروني لن يكلف المستخدم سوى ثمن مكالمة هاتفية محلية من مكان الإرسال حتى مزود الخدمة المشترك معه، بصرف النظر عن المكان الذي سوف ترسل إليه المعلومات إلكترونيا.
- إمكانية إرسال الصور بجميع أنواعها سواء كانت ثابتة أو متحركة أو بالألوان عبر البريد الإلكتروني.
- إن إرسال المعلومات عبر البريد الإلكتروني لا يكون قاصرا على مستقبل واحد بل يمكن إرسالها إلى العديد من المستفيدين في نفس الوقت.
- إمكانية إرسال الأصوات و الموسيقى.
- يمتاز البريد الإلكتروني بالسرية حيث لا يطلع على المعلومات المرسلة إلا المُستقبل.
- البرَيد الإلكتروني يمكنه نقل ملفات ضخمة من المعلومات وتبادلها، ولا تستغرق عملية إرسالها و استقبالها سوى ثواني محدودة.[9]

أهم تطبيقات البريد الإلكتروني في التعليم عن بعد:

- استخدام البريد الإلكتروني كوسيط بين المرشد الأكاديمي والمتعلمين لإرسال الرسائل، الرد على الاستفسارات، و كوسيط للتغذية الراجعة.

- استخدام البريد الإلكتروني كوسيلة للاتصال بالمتخصصين من مختلف دول العالم والاستفادة من خبراتهم و أبحاثهم في شتى المجالات.
- يساعد البريد الإلكتروني الطلاب على الاتصال بالمتخصصين في أي مكان بأقل تكلفة و توفير للوقت والجهد، للاستفادة منهم في الاستشارات و في الدراسات الخاصة.
- استخدام البريد الإلكتروني كوسيط للاتصال بين المُوجِهين وإدارة هذه الجامعات(الإنترنت).

أوعية المعلومات الوليدة عن البريد الإلكتروني

تشترك نواتج البريد الإلكتروني في وظيفة واحدة و هي تبادل الآراء بسرعة فائقة و أهم هذه الخدمات:

مجموعات الاهتمام المشترك

وتعرف هذه الأخيرة بعدة تسميات:

Electronic mailing list, Electronic news letters, Electronic letters(journals), Network forum

و تُغَطي هذه القوائم البريدية موضوعات مختلفة، و هي في الأصل تجمع عدد من المشتركينَ ذوي الاهتمام الموضوعي المشترك وتُعَدُ هذه المجموعات منتديات عالمية يتبادل فيها الباحثون والخبراء المعارف المختلفة و يتيح لهم ذلك التعاون عبر المحيطات و القارات، و في الأوقات الملائمة لكل منهم "و يقوم جانب مركزي بتوزيع الرسائل التي تصل إليه إلى جميع أفراد المجموعة مما يخلق جوا متصلا بين الأفراد هو أقرب إلى (صالونات الفكر) في العصور القديمة، لكن ميزة هذا التراسل هو التغلب على عنصري الزمان و المكان حيث لا يتقيد المشتركون في مجموعة الاهتمام المشترك بوقت محدد للتقابل و الاجتماع أو بزمن محدد فاللقاء مفتوح و دائم "[10]

تطبيقات مجموعات الأخبار في مجال التعليم عن بعد

- تسجيل المتعلمين و الموجهين في مجموعات الأخبار العالمية المتخصصة للاستفادة من خبرات أعضائها كل حسب اختصاصه.
- وضع منتديات عامة لطلاب التعليم عن بعد لتبادل وجهات النظر وطرح سبل التعاون فيما بينهم.

_ تُعَدُ مجموعات الأخبار مصادر معلومات ممتازة و منبعا للمعلومات الحية وهي بذلك فرصة لاجتماع طلبة التعليم عن بعد بنظرائهم والمختصين من حولهم عبر العالم.

الحصول على النشرات الدورية

سمحت خدمات البريد الإلكتروني باشتراك أي مستفيد في خدمة النشرات الدورية، التي تتضمن مقالات، أخبار و لقاءات بالإضافة إلى احتوائها على مستخلصات، دراسات و أبحاث ميدانية في مختلف المجالات الموضوعية و تختلف هذه الخدمة عن سابقتها في أن المستفيد يتلقى نشرة دورية بالأخبار و الموضوعات مجال تخصصه و اهتمامه، لكن لا يمكنه تبادل الآراء بشكل مباشر كما هو الحال في الخدمة السابقة (11)

إرسال الفاكسات عن طريق البريد الإلكتروني

و تتضمن هذه الخدمة إرسال فاكسات إلى معظم دول العالم من خلال إرسال خطاب إلكتروني إلى عنوان بريدي معين يتضمن هذا البريد الرسالة المراد إرسالها و رقم الفاكس المراد إرسال الخطاب إليه (12)

2- مؤتمرات الفيديو

مع التطور الهائل في ثورة الاتصالات و المعلومات، و تحول العالم إلى قرية إلكترونية صغيرة ألغيت فيها المسافات و الحواجز الطبيعية بين الأمم، و من أهم التطبيقات العلمية الحديثة في هذا المجال نظم مؤتمرات الفيديو أو المؤتمرات الشبكية ***Networked Video Conferencing***.

و تعرف مؤتمرات الفيديو بأنها اتصال حي بالصوت و الصورة بين عدد من الأشخاص يتواجدون في أماكن جغرافية متباعدة، يتم فيه مناقشة و تبادل الأفكار والخبرات و المعلومات في جو تفاعلي يهدف إلى تحقيق التعاون والتفاهم المشترك ؛ ويلزم هذا الاتصال جهاز وسيط يسمى خادم مؤتمر الوسائط المتعددة ***Multimedia Conference Server*** مما يسهل الاتصال بين عدة مواقع في عدة دول (13)

و تستخدم الجامعة البريطانية المفتوحة أساليب الاجتماع عن بعد بين الموجه والمتعلمين و كل منهم في موقع مختلف عن الآخر (14) كما استخدمته كليات المجتمع ***Community College*** بجامعة كاليفورنيا وتجمع هذه التقنية بين ***1.5***مليون طالب

في حـــوالي **106** كلـــــية مـــن كليات المجتمع وتستخدم جامعة ***Wisconsin*** نظام ***Wisview*** لمؤتمرات الفيديو، وتهتم خاصة بمؤتـــمرات الفيـــديو لتعلم مهارات الرسم البـــيـــاني و الهـــندسي عن بعد [15] تستخدم هذه التقنية في التعليم المفتوح في لقاءات مجموعـــات من المتعلمين مع المُوَجه أو المرشد الأكاديمي، وفي التوجيه ***tutorials*** وفي العروض ***Demonstrations*** والمقابلات الشخصية، كما يستخدم في التنمية و الإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس [16]

مـزايا هـذه التكنولوجيا و تطبيقاتها في التعليم عن بعـد

- متابعة المؤتمرات العالمية من خلال تلك الشبكات و المؤتمرات.
- الاعتماد على هذه التقنية في نقل المحاضرات عن بعد بواسطة تجهيز القاعات الكبرى بالجامعات بكاميرات الفيديو كونفرنس، مع إعداد صفحة موقع على الشبكة العنكبوتية ***website*** لهذه المحاضرات في مواعيدها عن طريق الشبكة بحيث يتابعها الطلبة في منازلهم أو المدن الجامعية أو أماكن تجمعاتهم وغيرها.
- الحصول على الخبرات النادرة عن بعد، و الاستفادة من العناصر المدربة، و يظهر ذلك جليا في المجال الطبي خاصة حيث يمكن عقد مؤتمرات الفيديو لتبادل الاستشارات الطبية وفحص الحالات المستعصية التي لا يمكن نقلها لخطورة و حساسية الوضع الطبي للحالة [17]
- الدراسة و الحصول على الدرجات العلمية عن بعد حيث تُمَكن المؤتمرات الشبكية من توصيل العمل الدراسي الحقيقي للطالب و يستفيد الخبَراء من نشر خبراتهم و تحقيق أرباح أعلى بضغط التكاليف و التنقلات والقاعات.
- الربط بين مراكز الإنتاج و التوزيع و البحث و التطوير العلمي.

3- الحـــوار الإلكـتـرونـــي

المحادثة على الإنترنت تمكن مستخدمها من الحديث مع المستخدمين الآخرين في وقت حقيقي، و يُعرف بأنه برنامج يُشكل محطة خيالية في الإنترنت تجمع المستخدمين مـــن أنحـــاء العـــالم للـــتحدث كتابة و صوتا [18] مع العلم أنه لا يوجد عدد محدد للمستخدمين على القناة المستخدمة ، أما عن استخدامات نظام المحادثة في مجال التعليم عن بعد فهي كما يلي:

- استخدام نظام المحادثة كوسيلة لعقد الاجتماعات باستخدام الصوت و الصورة بين أفراد المادة الواحدة مهما تباعدت بينهم المسافات.
- بث المحاضرات من مواقع جامعات التعليم عن بعد إلى أي مكان يتواجد فيه الطلبة المشتركين و المسجلين في هذا النوع من التعليم.
- استعمال هذه الخدمة لاستضافة عالم أو أستاذ من أي مكان من العالم لإلقاء محاضرة على طلاب التعليم عن بعد.
- عقد لقاءات باستخدام الفيديو حيث يلتقي الطلاب مع زملائهم من مختلف أنحاء العالم لمناقشة مواضيع معينة و تبادل وجهة النظر.
- استخدام هده التقنية كبديل عن إجراء المكالمات الخارجية لأنها غير مكلفة.

خاتمة

يتوقع أن تلعب الإنترنت دورا كبيرا في تغيير طرق التعليم الحالية خاصة في مراحل التعليم الجامعي و العالي، كما أصبحت أداة تعليم قياسية في مجال التعليم عن بعد إذ تصل إلى أقاصي السوق العالمية، و تسمح بإدخال المستجدات بسرعة والتزود بالمعارف الجديدة كما تغني عن المباني باهضة التكاليف و تستبدل هيئة التدريس المكلفة بمدرسين متعاونين غير مكلفين، كما تُبشر بربحية جيدة للتعليم كونها تغطي أكثر قطاعات التعليم تكلفة، المباني و التجهيزات و هيئة التدريس الدائمة.

المراجع

1- زيتون، كمال عبد الحميد. تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصالات. القاهرة: عالم الكتب، ***2002***. ص ***379***.

2- المرجع نفسه. ص ***383***.

3- إبراهيم، مجدي عزيز.التقنيات التربوية:رؤى لتوظيف وسائط الاتصال وتكنولوجيا التعليم.القاهرة:مكتبة الأنجلو المصرية، ***2002***. ص ***343***.

4- الصوفي، عبد اللطيف. المعلومات الالكترونية في المكتبات الجامعية (التحديات وثقافة المواجهة). في: الحوار الفكري، عدد ***3***، جوان ***2002***. ص ص ***63*** – ***85***.

5- المرجع نفسه ص ص ***63*** – ***85***.

6- الموسي،عبد الله بن عبد العزيز.استخدام خدمات الاتصال في الإنترنت بفاعلية في التعليم ***www.tarbeyah.org/mnpage.htm***

7- الدجاني، دعاء جبر.الصعوبات التي تعيق استخدام الإنترنت كأداة تربوية في المدارس الفلسطينية. مؤتمر جامعة النجاح الوطنية تحت عنوان:العملية التعليمية في عصر الإنترنت، فلسطين،9-2001/5/10.

8- صادق، أمنية مصطفى. البريد الإلكتروني وأثره على الاتصال العلمي. المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث نظم و خدمات المعلومات تحت عنوان: النشر الإلكتروني و تأثيره على مجتمع المكتبات و المعلومات. جامعة القاهرة، 26/25 1999.

9- كلو، صباح محمد. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على المؤسسات التعليمية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج 6، عدد 2، 2000. ص ص 90/59.

10- صادق، أمنية مصطفى. المرجع السابق.ص 193.

11- كلو، صباح محمد. المرجع السابق.ص 79.

12- المرجع نفسه.ص 80.

13- محمد، مصطفى عبد السميع. الاتصال والوسائل التعليمية: قراءات أساسية للطالب المعلم. القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2001. ص 222.

14- مالك، خالد مصطفى. تكنولوجيا التعليم المفتوح. القاهرة: عالم الكتب، 2000. ص 248.

15- إسماعيل، الغريب زاهر. تكنولوجيا المعلومات وتحديث التعليم. القاهرة: عالم الكتب، 2001. ص ص 235- 236.

16- مالك، خالد مصطفى. المرجع السابق. ص 248.

17- محمد، مصطفى عبد السميع. المرجع السابق. ص 224.

18- الموسي، عبد الله بن عبد العزيز، المرجع السابق
www.tarbeyah.org/mnpage.htm

المكتبات الجامعية في ظل مجتمع المعلومات : نحو التكيف مع التحديات.

أ. فرمي لنصر

قسم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجمهورية الجزائرية.

مقدمة

عرفت المكتبات الجامعية في السنوات الأخيرة تحولات عميقة نتيجة للانفجار المعلوماتي وما تبعه من ابتكارات تكنولوجية، حيث أن المعلومات تتزايد يوما بعد يوم وكذلك التكنولوجيا المرافقة لتسييرها وبثها و استرجاعها هي في تطور مستمر. هذان العاملان أحدثا ظغوطات كبيرة جعلت المكتبات الجامعية تبحث عن أنجع الطرق لتتكيف مع هذه المعطيات الجديدة ولمواجهة التحديات التي فرضها عليها المحيط سواء كانت هذه التحديات تكنولوجية أو اجتماعية أو سياسية...، وعليها كذلك أن تستجيب للمتطلبات التي تمليها عليها الجامعة لبلوغ أهدافها.

كل هذه العوامل أثرت بدرجات مختلفة على المكتبات الجامعية، غير أن عنصر الابتكارات التكنولوجية في مجال المعلومات يمكن اعتباره من أهم العوامل الذي كان وراء التحولات التي تشهدها هذه المكتبات. كذلك أن العامل التكنولوجي قد غير النظرة اتجاه المعلومات وأدى إلى ظهور تيارين متناقضين من الأفكار حول مكانة المكتبات الجامعية في مجتمع المعلومات :

التيار الأول : يقر بأن المكتبات في ظل مجتمع المعلومات هي في طريق الزوال وأن مستقبل المهنة المكتبية مستقبل مرهون ويمكن إستخلاص هذه الأفكار من المقالات لمجموعة من المختصين في علم الكتبات والمعلومات التي نشرت في المجلات المتخصصة حيث أنها تذهب في مجملها إلى القول بأن المكتبات كمؤسسات وثائقية هي في طريق الزوال وفي هذا الصدد يعلن العالم لانكاستر من خلال كتاباته عن موت المكتبات.

أما التيار الثاني : فهو يؤمن بالمكانة المرموقة التي إكتسبتها المكتبات من جراء هذه التكنولوجية الحديثة. وإن المتخصصون في قطاع المكتبات والمعلومات يجمعون على أن المكتبة لها أهمية ومكانة متميزة داخل مجتمع المعلومات بفضل إستخدامها لتكنولوجية المعلومات الحديثة ويقول في هذا الصدد العالم ريني "أن شبكة الإنترنيت في حاجة قبل كل شيء إلى مكتبي جيد[2]"

وأن الاندماج أو الانتقال إلى مجتمع المعلومات أصبح لا يلقى معارضة من طرف المكتبيين ولا يحدث خطر على وجود المكتبات ولا على المهنة المكتبية، بل هذا الانتقال أصبح مرغوب فيه وأصبح من الأمور العادية وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال ما توصلت إليه المكتبات في استعمال تكنولوجية المعلومات وذلك حسب إمكانياتها المادية والبشرية. وأن المكتبي اليوم أصبح يتحكم أكثر فأكثر في هذه التكنولوجيا وهو على أتم الاستعداد لمواجهة كل التطورات التي تحدث في مجال التكنولوجية عن طريق التكوين المستمر والتدريب.

كل هذه المؤشرات تبين مدى استجابة المكتبات الجامعية إلى التطورات التكنولوجية التي يعرفها قطاع المعلومات وذلك وفق الإمكانيات المادية والبشرية لكل مكتبة جامعية.

مجتمع المعلومات

حسب العلماء والباحثين فإن خصائص مجتمع المعلومات لم تتبلور إلى حد الآن بصورة واضحة ومحددة إلا أن هناك مؤشرات تبين أن هناك تحولات عميقة تحدث داخل المجتمعات المصنعة والتي غيرت من ملامحها حيث شهدت هذه المجتمعات تطورات كبيرة في مجال صناعة المعلومات ويظهر هذا جليا في الانتقال التدريجي من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي وتحول الاقتصاد الذي كان مبني على اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد مبني على المعلومات وهذا الأخير يتميز بالقوة العاملة في مجال المعلومات. ويعتبر اقتصاد المعلومات هو من القطاعات النشطة وأكثر نموا وازدهارا سواء على المستوى الوطني أو العالمي.

وعلى هذا الأساس فإن هناك إجماع من طرف العلماء والباحثين على أننا نعيش اليوم " مجتمع المعلومات في الدول المتقدمة " حيث أن هذه المجتمعات قد أدركت أهمية المعلومات ودورها الأساسي في دفع عجلة التقدم والازدهار وأصبحت المعلومات تنمو بمعدلات كبيرة وتنشر في أوعية مختلفة.

ومن العلماء الذين حددوا خصائص مجتمع المعلومات العالم مارتين، ***Martin*** حيث يقول بأن هناك مجموعة من المؤشرات تفاعلت مع بعضها البعض وكونت خصائص مجتمع المعلومات وهذه المؤشرات هي : المؤشر التقني.والمؤشر الاقتصادي والمؤشر الاجتماعي والمؤشر السياسي والمؤشر الثقافي[3].

إن مجتمع المعلومات هو ذلك المجتمع الذي تلعب فيه ثورة الاتصالات دورا كبيرا بجانب ألحوا سيب وتقنيات المعلومات الأخرى وأشار بأن هناك أثنتا عشر بلدا

يمكن أن تطلق عليها صفة مجتمعات المعلومات وهي البلدان المتقدمة، وهذه البلدان على الرغم من أنها تشكل ما نسبته ***25 %*** من مجموع سكان العالم فإنها تملك أكثر من ***80 %*** من أجهزة الهاتف وأجهزة ألحوا سيب وأجهزة الإذاعة في العالم[4].

ومنذ عام ***1995***حدد المجلس الأوروبي مجال مجتمع المعلومات المنشود بإيجاد شبكات المعلومات وافية وتوفر المعلومات لهذا المجتمع وأفراده في كل زمان ومكان، لأن مركز ثقل مجتمع المعلومات هو الإنسان، وبالتالي لابد من تشجيعه لدخول هذا المجتمع بوعي وإدراك علما بأن مجموعات كبيرة من الناس مازالت تعيش على هامشه، غير قادرة على إيجاد مكان لها داخله، بسبب تكاليفه من جهة، وجهلها باستخدام تقنياته من جهة أخرى، وقد حدد هذا المجلس ثلاث سبل لحل هذه الإشكاليات :

1. التزام الدول بإقامة قواعد خدمات أساسية قاعدية ووضعها تحت تصرف جميع المواطنين مهما كانت إمكانياتهم ومستوايتهم الاجتماعية والاقتصادية أو الثقافية.
2. إقامة نقاط محلية أو منافذ داخل المدارس والمكتبات والأماكن العامة المناسبة، وذلك لفائدة الناس الذين لا يتوفرون على مثلها في منازلهم.
3. الإعلام القوي حول أهمية جعل مثل هذه الخدمات إلزامية وهي الخدمات الإعلامية المعلوماتية الإلكترونية، حتى تتأكد وتزداد رسوخا داخل المجتمع[5].

من الدول السباقة والتي اهتمت بوضع خطة استراتيجية للتحول إلى مجتمع المعلومات هي اليابان حيث سخرت أموال كبيرة لهذا الغرض، وفي سنة ***1994*** صدر برنامج البنية الأساسية المتقدم للمعلومات ويشمل على تطوير والاهتمام بثلاث مجالات أساسية هي:

- تدعيم نظم الاتصالات الرقمية لإتاحة الاتصال بالانترنيت على نطاق واسع.
- تطوير إنتاج الوسائط المتعددة وطرق التعامل والاستفادة منها.
- دعم وتطوير المكتبات الإلكترونية.

وفي نفس المجال فإن المجلس الأوروبي في سنة ***1999*** بدأ في تنفيذ قاعدة بيانات للمشاريع التي تحقق كيان مجتمع المعلومات وهو مشروع (***ESIS***) وهو بمثابة نظام لدعم اتخاذ القرار في مجال بناء أنظمة ومشاريع المجتمع المعلوماتي لأوروبا. ويهدف هذا المشروع إلى بناء وتوفير أدوات مناسبة في مجال : المعرفة، الاتصالات، المشاركة، نشر المعلومات، التجوال والدعاية[6].

إننا نتحدث هنا عن نهضة جديدة شبيهة بتلك النهضة التي عرفها القرن 15 بظهور الطباعة" لقد اخترع ***Gutenberg*** " الحروف المتحركة استجابة لمتطلبات ذلك الزمن، وانتقلت الكتب على ظهر الحصان وبطرق أخرى من مكان إلى آخر بسرعة أدت إلى تغيير مفهوم الزمان والمكان في العصور الوسطى وعجلت بظهور عصر النهضة.

ومنذ ***1990*** فإن العولمة وظهور الانترنيت كذلك غيرت من مفهوم الزمان والمكان، وليس المجتمع الورقي المعلن عليه منذ سنين هو الذي يظهر بل المجتمع الغير ورقي هو الذي يستعد للظهور. وأصبح حاليا من الصعب في التحكم وتسيير القوى التي هي وراء هذا التحول لأن هاته القوى ليست بالجديدة فحسب بل لأنها كذلك تعمل على مستوى الكرة الأرضية بكاملها. وإن التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات السريعة للمعلومات هي من أهم العوامل للانتقال من المجتمع القديم إلى المجتمع الحديث. والانتقال من مجتمع إلى مجتمع آخر يتم عندما يحدث تغيير في مفهوم الزمان والمكان إلى درجة أن تتغير فيه الثقافة. وإن الأدوات الحديثة التي تتجهز بها حاليا المجتمعات للانتقال إلى مجتمع المعلومات هي في تطور مستمر ولقد غيرت من وباختصار فإن الباحثين والمحللين لمحيط مجتمع المعلومات قد توصلوا تقريبا إلى نفس النتيجة وهي أن المجتمعات الجديدة تشيدا بناءا على ثلاثة أقطاب وهي :

1 – القطب التكنولوجي

يتمثل هذا القطب في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار استخدامها في جميع المجالات سواء كانت بحثية أو تعلمية أو خدماتية أو ترفيهية وحتى على مستوى الأفراد والعائلات ويمكن القول بأن هذه التكنولوجيا الحديثة هي العامل الأساسي لهذه التحولات التي تحدث داخل المجتمعات.

وإن المتتبع للتطورات الجارية في المجتمعات الصناعية يلاحظ باستمرار كثرة الأخبار عن الابتكارات الجديدة في مجال تكنولوجياالمعلومات وعن المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن ذلك.

فمنذ خمسة عشر عاما مضت، لم يكن يعلم بأهمية المعلومات وتقنياتها لمستقبل العالم وتقدمه إلا القليل من الخبراء أما اليوم وبعد التطورات السريعة التي أخذت مجراها خلال هذه الفترة الوجيزة، فلا أحد يستطيع أن ينكر هذه الأهمية أو يقلل من شأنها [8].

وهكذا فقد حصلت تطورات كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدءا بتقنية المصغرات الفلمية في تخزين واسترجاع المعلومات إلى ظهور الحاسوب وتبع كل تكنولوجيا تطور كبير، فعلى سبيل المثال فإن تكنولوجيا الحاسوب شهدت تطورات كبيرة سواء من حيث قدرة المعالجة أو من حيث الحجم، كذلك حدثت تطورات كبيرة جدا في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى ظهور التكنولوجيا الرقمية واستعمالها في مجال نقل الرسالة أو المعلومة واستمر التقدم في المجال التكنولوجي وقد أحدث ثورة متزايدة في مجال التقنيات المستخدمة في معالجة المعلومات لتسهيل الوصول إليها والاستفادة منها في أسرع وقت وبأقل جهد ممكن. وإن المحتواة والخدمات المقدمة من طرف هذه التكنولوجيا هي المحددة بصفات مجتمع المعلومات وليس الشبكات المادية.

وهكذا فإن المكتبات بدأت تتغير وأصبح لها دور حيوي في هذا العصر الإلكتروني ورسالتها في إختيار وتنظيم ونشر المعلومات أصبحت ذات أهمية كبيرة، كذا فإن طريقة تنفيذ هذه الرسالة أو المهمة يجب أن تتغير بصورة فاعلية فيما إذا أريد لهذه المكتبات مواصلة الحياة[9].

2 – القطب الاقتصادي

يمثل هذا القطب في ظهور اقتصاد جديد وهو اقتصاد المعرفة، حيث أن المعلومات تبرز في مجتمع المعلومات كعامل اقتصادي وكقوة محركة لعجلة التنمية نحو الإبداع والتطور. فهي من أهم الموارد الحيوية من المداخيل، حيث " يمكن اعتبار المعلومات سلعة اقتصادية غير عادية إلى أبعاد الحدود، ومن خصائصها أيضا يمكن أن تعطي أو تباع من شخص إلى آخر دون أن يفقد المعطي أو البائع فرصة الإفادة المستمرة بها[10].

ولقد تحول الاقتصاد من اقتصاد سلع إلى اقتصاد المعرفة وبدأ يبرز جليا مع بداية الثمانينات " فقد دخل إنتاج صناعة المعلومات إلى أكثر من ***75*** بليون جنيه إسترليني سنة ***1982***، وهذا الدخل هو في تزايد مستمر بنسبة ***12 %*** سنويا، وبهذا المعدل في الزيادة السنوية، فإن صناعة المعلومات ستكون هي المورد الأساسي للاقتصاد العالمي خلال ***25*** سنة القادمة[11]. ويقال بأن حوالي ***50 %*** من القوة العاملة في الولايات المتحدة اليوم مستخدمة في الأنشطة التي تهتم بتجهيز الرموز أو بإنتاج أو صيانة الآلات اللازمة لتطوير الرموز. كما أن ثلث إلى نصف الإنتاج القومي يمكن أن يرد إلى إنتاج وتجهيز واستخدام المعلومات[12].

وحسب ***cartier*** فإن مداخل أسواق تكنولوجيا المعلومات يقدر بـ ***3500*** مليار دولار وفي هذا الصدد يقول بيل قيت إنها تجارة عالمية. وبصفة خاصة فإن التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة اقتصاد شبكة الانترنيت قدر بـ ***300*** مليار دولار في سنة ***1998*** هذه الشبكة التي يمكن أن تصبح في الوقت القريب سوق اقتصادية عالمية تشمل الكرة الأرضية وبدون ظريبة[13].

وهذا يعني عولمة المعلومات أي أن المعلومات أصبحت عالمية لا تحكمها حدود مكانية ولا زمانية وتداولها كان مجانا أو بمقابل يمكن اعتباره من أهم النشاطات الناجحة في مجال التعاون الدولي.

3 – القطب الاجتماعي

يتمثل القطب الاجتماعي في أن المعلومات هي الوسيلة لتحسين الخدمات وتطوير الحياة الاجتماعية. لقد لعب التطور التكنولوجي دورا كبيرا في بناء الحضارة الإنسانية الحديثة، وكان السبب في كل التحولات الجذرية في جميع مجالات الإنتاج الذي هو الأساس للحياة في المجتمع كما أدت التقنية إلى تغيير المجتمعات التقليدية في الدول الصناعية إلى مجتمعات تقنية أثرت بدورها على السلوك الإنساني للأفراد، وعلى الإدارة وعلى المجتمع وعلى التنظيم السياسي للدولة[14].

ويشهد حاليا المجتمع الغربي تحولا هائلا نحو الوظائف المتعلقة بالمعلومات، حيث أن هذا التحول سيؤدي إلى التغير في التركيب الاجتماعي نفسه حسب رأي الباحثين : حيث يصبح هناك أصحاب الغنى في المعلومات وأصحاب الفقر في المعلومات.

وقد وصل البعض في تحليله إلى أننا سنصل إلى حالات نرى فيها مجتمع الصفوة من أغنياء المعلومات والخوف هنا يأتي من أن هذه الجماعة هي التي ستكون بها القوة والنفوذ عن طريق تطويعها واستخدامها للمعلومات. ولعل من بين النتائج التي يراها الباحثون في هذا الصدد ما يلي :

1. أن أغنياء المعلومات ربما يكونون دولا أو مؤسسات وربما يكونون أفراد أيضا لأن الفرد هنا يستطيع من محطة تشغيل واحدة. أن يقوم بمئات الوظائف في مجالات تجميع وتجهيز البيانات وبث ونشر المعلومات مستعينا في ذلك بمراصد المعلومات ووسائل الاتصال الوطنية والدولية جميعا.

2. ستزيد بنسبة دخول المرأة في العمل والإسهام الإيجابي في الخدمات، لأنها تستطيع أن تقوم بهذه الأعمال من منزلها، كما يقدم مجتمع المعلومات هنا فرصة ذهبية للمعوقين نظرا لنماذج عدم المركزية في العمل وتقدم تكنولوجيا الاتصال.
3. ستكون هناك تغيير ومرونة في الوظائف و مسمياتها ومتطلباتها، بدلا من الجمهور البروقراطي الحالي وبالتالي سيرتب المتعلمون (بل والنظام التعليمي نفسه) مستقبلهم الوظيفي خارج إيطار السلم الوظيفي الحالي أو حتى المحن الثابتة المتعارف عليها[15].

بهذا العرض السريع لماهية مجتمع المعلومات ولأهمية المعلومات في شتى مجالات الحياة، كيف يمكن للمكتبات الجامعية مواجهة التحديات التي يفرضها عليها هذا المجتمع الجديد، وما هي السبل لتكيفها مع معطيات مجتمع المعلومات؟.

إن المكتبات الجامعية تمثل في أي مجتمع من المجتمعات وفي أي جامعة من الجامعات المكان أين تقدم فيه أحسن خدمة مكتبية ومعلوماتية، لأنها تتفاعل مع النخبة في المجتمع، وينظر إليها بأنها العين التي يستقي منها الباحث والأستاذ والطالب المعلومات، إذ تقع عليها مسؤولية توفير كل أنواع المعلومات وتلبية حاجات المستفيدين من جهة.

ومن جهة أخرى إن المكتبات الجامعية ضمن العولمة واقتصاد السوق تعتبر مؤسسة لا تختلف عن المؤسسات الأخرى فهي تخضع للقوانيين التي تحكم اقتصاد السوق، ومحكوم عليها إما أن تكون فعالة ولها قدرة على المنافسة بتقديم خدمات للقارئ أو الزبون، وإما ستجد نفسها مضطرة لغلق أبوابها، وعلى هذا الأساس لا يمكنها أن تبقى محايدة للتطورات التكنولوجيا وباستطاعتها مواكبة هذه التطورات وبإمكانها كذلك أن تتكيف مع المحيط الجديد عن طريق :

أ- تعميم الحوسبة

إن الحوسبة يمكن اعتبارها الخطوة الأولى للدخول إلى مجتمع المعلومات، وبإستطاعة المكتبات الجامعية اليوم تعميم استعمال الحاسوب على جميع الأنشطة التي تقوم بها اعتبارا على أنها تتوفر على أعداد هائلة من هذه الوسيلة وعلى كفاءات بإمكانها إستعمال التحكم في هذه التقنية.

إن تقديم خدمة مكتبية جيدة هو هدف تسعى المكتبات الجامعية إلى تحقيقه. وفي هذا المجال يستطيع الحاسب أن يلعب دور هام ومن ذلك :

- ✓ توفير خدمة بحث سريعة وفعالة إلى محتويات المكتبة، من كتب ودوريات وغيرها، عن طريق تأمين الوصول السريع إلى بطاقات الفهرس المخزونة في ذاكرة الحاسوب.
- ✓ إمكانية ربط المكتبة الجامعية بالمكتبات الأخرى إما على المستوى الوطني أو الجهوي أو العالمي واستفادة المكتبة من مواد مكتبية غير متوفرة في أرصدتها خاصة المواد الناذرة.
- ✓ إمكانية قراءة الوسائط الإلكترونية على الشاشة، في الوقت الذي أصبحت فيه هذه الوسائط ***CD – ROM*** و ***D.V.D*** يمثلان حوالي 20 % من سوق الكتب.
- ✓ تفعيل العمل في المكتبة : فوجد نظام آلي لخدمات الإعارة سيساهم في تسريع عملية استلام الكتب وتسليمها أو المراقبة الأفضل للموارد، إذ يتولى التأكيد من أهلية الفرض لاستعارة الكتاب ويخطر المتخلفين لضرورة تسل ما بحوزتهم من كتب بطريقة آلية. كما يمكن لحاسوب أن يساعد في عملية التزويد والخدمات الفنية الأخرى إلى أن يصل الكتاب على رفوف المكتبة[16].

وتكمن أهمية الحوسبة في المكتبات في ضرورة لحل مشكلة المكتبات في تزايد أعبائها في ظبط سجلات المعرفة وتوفير مداخل مناسبة لكل سجل خاصة في المكتبات الجامعية. كما تحتاج المكتبات إلى رفع مستوى خدماتها دون حاجة بزيادة العاملين فيها، وتحتاج إلى توفير الوقت والمال والحوسبة تحقق هذه الأغراض بتوفير الدقة والسرعة وتسيير الوصول إلى أي سجل في المكتبة كما تتيح الحوسبة خدمات جديدة لا يمكن تحقيقها بالطرق اليدوية فيمكنها إعادة تسجيل السجلات حسب الحاجات وإعداد القوائم المطبوعة. وتوفير خدمة الإحاطة الجارية، والإحصائيات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات. كذلك فإن الحوسبة تمكن المكتبة من الاتصال بقواعد البيانات والحصول على النصوص المطلوبة إضافة إلى إقتناء مجموعة من قواعد الأقراص الضوئية. ولعل أعظم إنجاز للحوسبة هو إمكانية الاشتراك والدخول في شبكة الانترنيت العالمي[17].

ومما لاشك فيه أن المكتبات الجامعية تتوفر على كل الشروط لتعميم استعمال الحاسوب إلى جميع الأنشطة التي تقوم بها. فإن الأجهزة متوفرة والإطارات المكتبية

مؤهلة، تبقى الإرادة والعمل بجدية على ترسيخ إستعمال هذه التكنولوجيا والانتقال من المعالجة اليدوية وبالطرق التقليدية للمواد المكتبية إلى المعالجة الآلية لتداول المعلومات. كذلك مما لاشك فيه أن وجود نظام آلي في المكتبة سيكون من العوامل لإعطائها أهمية أكبر في الوسط الجامعي.

2 – الانترنيت

إن وجود الانترنيت في المكتبات الجامعية أصبح من الأمور العادية ولقد أصبحت الانترنيت جزءا من المكتبة لما توفره هذه الشبكة من خدمات وكمية هائلة من المعلومات لا يمكن لأي مكتبة مهما كان حجمها ومهما كانت إمكانياتها أن تقدم ما تقدمه هذه الشبكة. ولذا فإن الانترنيت يمكن اعتبارها نافذة المكتبة الجامعية للإطلاع على ما يحدث في العالم.

وما يهمنا في هذا المجال هو تسليط الضوء على أهم ما يمكن أن تقدمه هذه الشبكة للوسط الجامعي بإعتباره المجتمع الذي تسعى المكتبة الجامعية لتلبية احتياجاته من المعلومات. وما هو مطلوب من هذه المكتبات هو توسيع استعمال الانترنيت لى جميع فئات الوسط الجامعي عن طريق توفير أكبر عدد ممكن من أماكن العمل ويمكن تلخيص الخدمات المقدة من طرف شبكة الانترنيت في مايلي :

أ. تبادل البريد الإلكتروني لعشرات الملايين من البشر عبر العالم.
ب. تكوين مجموعات مناقشة مؤقتة أو دائمة ومشاركتهم الأفكار والآراء.
ج. الحصول على النص الكامل للوثائق الذي يعتبر الشغل الشاغل للباحثين والمستفيدين.
د. المشاركة في نظام شبكات الإعارة بين المكتبات على مستوى القطر الواحد وعلى مستوى منطقة جغرافية معينة.
ه. مشاركة الآلاف من المكتبات ومراكز المعلومات وغيرها من مصادر المعلومات
و. البحث والاسترجاع لملايين الوثائق.
ز. الحصول على برامج مشتركة للحواسيب المرتبطة على الشبكة منها المجاني ومنها بمقابل.
ح. إرسال وتحميل بيانات رقمية ونصية وصور متحركة أو وثائق وملفات مسموعة أو مرئية وفقا لحاجة المكتبة.

ط. التعرف على ساعات العمل ونشاطات المكتبات والمعاهد للتنقل بينها بكل سهولة.

ي. توزيع المطبوعات " الإلكترونية " والاشتراك فيها عن بعد.

ك. الحصول على احتياجات المكتبات من مواد على اختلاف أنواعها من دور النشر وبائعي الكتب.

ل. إنشاء صفحات تحتوي معلومات وإعلانات مبوبة حول المكتبة[18].

أما في ما يخص خدمات الانترنيت المقدمة للوسط الجامعي يمكن أن نقول :

- شبكة الانترنيت تقدم خدمات كثيرة ومتنوعة في شتى المجالات إذا أحسن استخدامها، فبالنسبة للأستاذة والباحثين، فإن شبكة الانترنيت توفر لهم إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات المختلفة، وتعرفهم عن المراجع المتوفرة عن موضوع ما.
- تمكن الباحث من الاشتراك في المجموعات العلمية المتخصصة، إرسال استفسارات وتلقى أجوبة، كذلك توفر إلى طالب الدراسات العليا الكثير من الوقت والجهد عند اختيار موضوع البحث والتعرف على المصادر التي تخدم بحثه.
- أما بالنسبة للطلبة " أن خدمة الانترنيت أصبحت من الأدوات الضرورية للتعليم، وهي حاليا تقوم أحيانا مقام الكتاب والبحث والدراسات التي تساعد على تدعيم عملية التعليم إضافة إلى ذلك أنه من خلال خدمة الانترنيت يحصل الطالب على الكثير من المعلومات القيمة وبسرعة وبدقة عالية، ولذلك فإن مستقبل التعليم وخاصة التعليم العالي متأثر بطريقة أو بأخرى بخدمة الانترنيت خاصة في مجال البحث العلمي والدراسات المتخصصة. وعليه يعد ارتباط الانترنيت مع التعليم أهم ارتباط ثقافي خلال القرن العشرين[19].

إن ربط المكتبة الجامعية بشبكة الانترنيت هذا لا يعني أن المكتبة ستتخلى تدريجيا عن الخدمات التي تقدمها، وعن تطوير أرصدتها من كتب ودوريات والاتجاه نحو اقتناء المصادر الإلكترونية على حساب الوثائق المطبوعة، بل من واجبها الاستمرار في تحسين خدمتها وإثراء أرصدتها ثم تأتي بعد ذلك الانترنيت لان المكتبة هي مكان تفاعل المعلومات والتقنيات معا.

3- إحداث هياكل خاصة بالوسائط المتعددة

لكي تكون هناك إستفادة واسعة من الوسائط المتعددة، على المكتبات الجامعية تخصص هياكل خاصة تكون تحت إشراف مكتبي يتحكم في استعمال هذه التكنولوجيا، و " الوسائط المتعددة تعني الوسط الذي فيه بيانات مكانية (نص وصورة وحدث) تتحدث مع بيانات وقتية (حدث وصورة) بواسطة هدف موحد بالحاسوب.

وعموما فالوسائط المتعددة هي مجموعة من الوسائط المختلفة مثل البيانات والصوت والصورة والنص والرسومات يضمها تطبيق واحد. ويمكن تطبيقها إلى مجموعتين : وسائط على الخط وتطبيقات خارج الخط وتستشار المنتجات على الخط عن طريق شبكات التليفون أو الكابل أو شبكات واسعة المدى مثل الانترنيت، أما محتويات الوسائط المتعددة خارج الخط فلا يمكن بثها عن طريق الشبكات مباشرة ولكن يتم تسجيلها مسبقا وبمعنى آخر يتم تسجيلها على وسيط مادي كالديسكات أو الأقراص المدمجة[20]. هذا النوع من الوسائط هو الذي يهم المكتبة الجامعية حيث من واجبها اليوم تخصيص أماكن لحفظ واستخدام هذه الوسائط لما تتميز به من معلومات لا نجدها في الوثيقة المطبوعة. حيث أنها تحتوي إضافة إلى المعلومات الساكنة ***Statique*** الموجودة في الوثيقة المطبوعة نوع آخر من المعلومات وهي المعلومات الديناميكية ***Dynamique*** والمعلومات التفاعلية ***Interactive*** والمعلومات النشطة ***Active***.

وعن طريق أحداث هياكل مجهزة بكل التجهيزات الضرورية تسير وتنظيم هذه الوسائط المتعددة، فإن المكتبة الجامعية قد وفرت إلى القارئ رصيد من الوثائق من نوع جديد يساعده كثيرا على إشباع حاجاته من المعلومات، وما يمكن ملاحظته من هذا المجال أن إنتاج الوسائط المتعددة باللغة العربية مازالت قليلة وغير قادرة على تلبية الحاجات، حتى أن الإنتاج العربي في الشكل الورقي هو إنتاج قليل مقارنة مع الإنتاج العالمي، و " لكن هناك إقبال عربيا فيما يتعلق بتقديم منتجات إلكترونية سواء على هيئة برمجيات حاسب أم أقراص مدمجة[21] ومع ذلك يبقى الإنتاج في هذا القطاع محدود ويعاني من كثير من الصعوبات.

4 – النشر الإلكتروني للرسائل الجامعية

بإمكان المكتبات الجامعية القيام بإنجاز مشاريع تتمثل في النشر الإلكتروني للرسائل الجامعية، كون أن هذا الإنتاج الفكري متوفر عكس ما هو ينشر في شكل كتب أو دوريات إلى آخره، ومن ناحية أخرى فإن تداول الرسائل الجامعية واستعمالها كونها وثيقة علمية هو استعمال ضعيف ومحدود لأسباب كثيرة، ولهذا فإن النشر الإلكتروني لهذه الأعمال الأكاديمية وبثها بواسطة شبكة الانترنيت يمثل أحسن طريقة للتعريف بهذه الأعمال ووضعها في متناول كل من في حاجة إليها. وباستطاعة المكتبات الجامعية لما تتوفر عليه من أجهزة حواسيب وبرمجيات وإمكانيات بشرية أن تجسد هذا المشروع على أرض الواقع عن طريق :

أ – التكـــــويـــن

إن تكوين طلبة الدراسات العليا سواء على مستوى الماجستير أو على مستوى الدكتوراه على استعمال تكنولوجيا المعلومات يعتبر الخطوة الأولى لإنجاح مثل هذه المشاريع، وبرنامج التكوين يتمثل في إدراج مقاييس حول إنتاج بث الوثائق الإلكترونية المنظمة في برنامج تكوين طلبة الدراسات العليا وتحسيسهم إلى استعمال هذه التكنولوجيا هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإن الطالب الباحث عندما يصبح يتحكم في الميكانيزمات و أدوات خلق الوثائق الإلكترونية، يمكن له أن ينتج رسالته في شكل وثيقة إلكترونية، ويصبح في مكانه متتبع للمعلومات العلمية، هذا التكوين يمكن أن يمس الفئات الثالثة.

أ. طلبة الدراسات العلية الجدد لتمكينهم من التحكم في هذه التكنولوجيا مع بداية حياتهم البحثية.

ب. الطلبة الباحثين الذين هم على وشك إنهاء رسالتهم أو الذين يكونون في مرحلة التحرير.

ج. الأساتذة المشرفين على هذه الرسائل لإشراكهم في إنتاج الوثائق الإلكترونية[22]

ب – الإيداع الجامعي للرسائل الجامعية :

بعد مناقشة الرسالة الجامعية وقبولها من طرف لجنة المناقشة، تلزم المكتبة الجامعية في إطار قانون الإيداع الجامعي صاحب الرسالة إيداع رسالته في الشكل

الإلكتروني إلى جانب نسخ المطبوعة، وعلى هذا الأساس فإن الجامعة مطالبة بوضع قانون ينظم طرق بث الرسالة الجامعية عبر شبكة الانترنيت، آخذة بعين الاعتبار حقوق المؤلف، وفي هذه الحالة تطلب المكتبة الجامعية من صاحب الرسالة. " إمضاء وثيقة يسمح لها على بث الرسالة إما بث ضيق أو بث واسع.

إن وجود مثل هذه الوثيقة يوضح العلاقة القانونية بين صاحب الرسالة والمكتبة التي تحترم حقوق المؤلف ويسمح بالقيام بعملية البث في أسرع وقت ووضع الرسالة في متناول الباحثين. وفي آخر سبتمبر سنة ***1999***، وتحت إشراف منظمة اليونسكو : اجتمعت مجموعة من الخبراء حول موضوع الرسائل الجامعية الإلكترونية وأكدت على أن حركة بث إلكترونيا هذه الرسائل تتوسع يوم بعد يوم لتشمل الكرة الأرضية 23. ومن أسباب هذا التوسع نجد :

أ. أن الأطروحات الجامعية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية تطبع على الحاسوب وتخزن على أقراص ممغنطة. وهذا الاخير يسهل وضعها آليا تحت التصرف عبر أنظمة معالجة النصوص آليا.

ب. أصبح ممكن وضع الأطروحات اليوم على الخط عبر الخدمات المناسبة في نظم الشبكات المحلية، ومن ثم إسترجاعها عبر الحواسيب بنصوص كاملة قابلة للطبع من خلال شبكة الانترنيت.

ج. أصبح بإمكان المكتبات الجامعية اليوم توفير الشروط التكنولوجية اللازمة لحفظ الرسائل في شكلها الإلكتروني لمدة طويلة ووضعها في كل وقت تحت التصرف[24].

الخاتمة :

إن المكتبات الجامعية تجد نفسها اليوم أمام تحديات جديدة ومعطيات تفرضها عليها تكنولوجيا المعلومات. ولمواكبة التطورات التكنولوجية والتي يمكن إعتبارها بمثابة المفتاح للإنتقال إلى مجتمع المعلومات عليها أن تطور نفسها عن طريق الاستعمال المكثف لتكنولوجيا المعلومات للارتقاء بخدماتها إلى المستوى المطلوب، حيث يمكن اعتبارها ظمن مجتمع المعلومات بمثابة باقة مفاتيح للوصول إلى كل أنواع المعارف من خلال مجموعاتها وخدماتها. وما يمكن ملاحظته أن المكتبات الجامعية العربية تتجه نحو هذا الاتجاه ولو أنها لم تحقق إلى حد الآن تقدما كبيرا. فهناك اهتمام كبير بتكنولوجيا

المعلومات وهذا ما يمكن استنتاجه من الوسائل التكنولوجية المتوفرة لدى هذه المكتبات، وكذلك الاهتمام باقتناء مصادر المعلومات الإلكترونية مثل قواعد المعلومات، أقراص مدمجة، وربطها بشبكة الانترنيت.

كل هذه المعطيات تبين بأن المكتبات الجامعية تولى أهمية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات، أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على استخدام الحاسوب في جميع أنشطتها، إلى جانب استخدام الانترنيت، هذا الاهتمام المتزايد بتكنولوجيا المعلومات ويمكن اعتباره كمؤشر بأن المكتبات الجامعية العربية بإمكانها تطوير نفسها ومواكبة التطورات إذا لقيت الدعم من الجهات الوصية عليها ووفرت لها الإمكانيات المادية اللازمة لتحقيق أهدافها.

قائمة المراجع :

1 – LANCASTER. W. – WITER LIBRARIES ? OR WHITHRE LIBRARIES. COLLEGE AND RESEARCH LIBRARIER , 1978. N 5. P. 345. 357.

2 – RENNIE. J. CIVILI ZING. THE INTERNET. SCIENTIFIC.AMERIAIN. 1997. P. G..

3 – MARTIN.W. J. THE INFORMATION SOCIETY IDEA. OR ENTRY ?. ASLIB PEOCEEDINGS. 40 , 1988. P. 11.

4- محمود الهوش، أبو بكر. – التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات : دار الفجر للنشر والتوزيع : 2002. ص 103.

5- الصوفي عبد اللطيف. المكتبات الجامعية والبحث العلمي في مجتمع المعلومات، أعمال اليومين الدراسيين حول تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في المكتبات الجامعية 14/13 ماي 2001. ص 9/8

6- محمود الصوفي أبو بكر. – نفس المصدر ص 55.

7 - CARTIER RICHEL. – LE ROUDE DE L' EDITION , LE PASSAGE VERS LE VIRTIUL. IN DOCUMENTATION ET BIBLIOTHIQUE VOL 45 N 4 P. 137.

8- سليمان، حسن مصطفى. – مراصد المعلومات ودورها في دعم الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات العربية حتى عام 2000 في ضوء التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات، مجلة اتحاد الجامعات العربية. عدد متخصص. 2. 1988، ص 87

9- الهوش أبو بكر. – تقنية المعلومات، مكتبة المستقبل. القاهرة : مكتبة عصمي. 1996ص 89.

10- فيكري : براين كامبل، فيكري ألينا. – علم المعلومات بين النظرية والتطبيق : ترجمت حشمت قاسم. مكتبة غريب – ص 371.

11- الهوش أبو بكر. – نفس المصدر. ص 104.

12- بدر أحمد أنور. — علم المعلومات والمكتبات : دراسة في النظرية والارتباطات الموضوعية. القاهرة : دار غريب، 1996. ص 363.
13 / - CARTIER RICHEL - OP CIT P. 145.
14- الويس، مبدر. — أثر التطور التكنولوجي على الحريات العامة. الإسكندرية : منشأة المعارف. 1983. ص 11.
15- بدر، أحمد أنور — نفس المصدر. ص 150/149
16- عدنان يحي. — الحاسب الآلي في الجامعات العربية سنة 2000، مجلة اتحاد الجامعات العربية. عدد متخصص.2. 1988، ص 172.
17- الخطيب، فوزي خليل. — مشكلات الحوسبة في المكتبات الجامعية العربية.- حول تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات بين الواقع والمستقبل وقائع المؤتمر العربي الثامن للمعلومات. ص 1997. ص 127.
18- السعيف، حسن محمود، غنيم أحمد مها. — شبكة الانترنيت العالمية واستخدامها في المكتبات ومراكز المعلومات، وقائع المؤتمر العربي الثامن للمعلومات حول تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات. 1997. ص 418.
19- الهوش، أبو بكر.- نفس المصدر. ص 128.
20- عبد الهادي محمد فتحي.- اتجاهات حديثة في المكتبات والمعلومات. القاهرة دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.- 2002، ص 111.
21 - عبد الهادي، محمد فتحي.- نفس المصدر. ص 62.
22 - BOULETREAU. V. GAUVIN. J. F.- DUCASSE. J. P.- LA PUBLICATION UN EXEMPLE.- FRAUCO – EUEBECRIS :ELECTRONIQUE DES THESES DE COPERATION A DISTINATION DE LA FRAUCOPHONIE – DOCUMENTATION ET BIBLIOTHEQUE VOL. 45. N 4. 1999. P. 184.
23 / - BOULTREAU.V. – OP. CIT. P. 189.
24- صوفي عبد اللطيف.- مصدر سابق. ص 25.

الانترنيت بجامعة منتوري قسنطينة : دراسة تحليلية

السيدة ريحان – معمر جميلة
محافظة بالمكتبات الجامعية

ملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز مكانة وأهمية الانترنيت و مدى فعاليتها بالنسبة لاحتياجات الأساتذة الباحثين بجامعة منتوري. تناولنا في البداية كيفية نمو الانترنيت وانتشارها في الجامعات في كل أنحاء العالم، بصفتها العنصر الأكثر أهمية في السنوات الأخيرة من حيث التغيير في محيط المكتبات. ثم تطرقنا إلى الأبعاد العلمية و البحثية للأنترنت، حيث كان لشبكات المعلومات الجامعية والبحثية الدور الكبير في نمو الأنترنت. تعرضنا بعد ذلك الى أهم خدمات الأنترنت في المكتبات الجامعية.

يتشكل الجانب الميداني للبحث من شطرين. يقوم الشطر الأول منه بوصف واقع وجود الانترنيت في جامعة منتوري، من النشأة الى يومنا هذا، مع ذكر بعض المعطيات الاحصائية الخاصة بالاجراءات اللازمة لانجاح عملية الاتصال بالشبكة.ويرتكز الشطرالثاني من الجزء الميداني على آراء عينة من الأساتذة حول وضعية الأنترنت بجامعة منتوري، بهدف جمع البيانات الموضوعية و تحليل النتائج للتطلع الى حقائق واقعية وملموسة.

وأخيرا، ننهي البحث بتقديم اقتراحات أولها تدعيم المكتبات الجامعية بما يساير العصر و يجعلها تساهم في بناء مجتمع المعلومات.

مقدمة

تلعب الجامعة دورا هاما في رفد حركة المجتمع بالجديد، سعيا منها في تدعيم وتطوير مهامها، من تعليم و بحث و تكوين. و تسخر اليوم في كبريات الجامعات أحدث الوسائل لخدمة الطلبة و الباحثين، بادماج تكنولوجيا المعلومات في مكتباتها، لذلك سارعت جامعة منتوري على غرار الجامعات الأخرى داخل الوطن و خارجه الى استخدام تكنولوجيا الأنترنت، تجسيدا للشعار الذي وضعته نصب أعينها و المتمثل في تحدي الألفية الثالثة. ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها الأنترنت، قمنا بهذه الدراسة

للكشف عن وضعية هذه الشبكة في محيط الجامعة، وكيفية استغلالها من طرف أساتذة جامعة منتوري قسنطينة، ومدى امكانية تعويضها للخدمات المكتبية التقليدية.

أجريت الدراسة على عينة من مجموع أساتذة الجامعة الذين يبلغ عددهم ***10*** أفراد. ثم تحديد العينة باختيار فرد واحد في كل مجموعة مكونة من ***1531*** لكي نحصل على عينة ممثلة تمثيلا شاملا في إطار العدد الإجمالي للأساتذة على مستوى الجامعة.

نمو الانترنيت و انتشارها في المكتبات الجامعية

تربط شبكة الأنترنت ملايين المستخدمين عبر شبكات الكمبيوتر. ويزداد عدد المستفيدين كلما زاد عدد أجهزة الكمبيوتر. تشكل الانترنيت العنصر الأكثر أهمية في السنوات الأخيرة من حيث التغيير في محيط المكتبات. فتطور الانترنيت و نموها السريع أثر بشكل مباشر على، متيحة بذلك منفذا رقميا المكتبات لتجد نفسها على النسيج العالمي، بنمط جديد. كما أن التغيرات التكنولوجية و مدروسا إلى كنوزها المتعاقبة، والزيادة في النشاطات التعاونية لتبادل و تقاسم المصادر، و توفير خدمات المعلومات للمستفيدين، كلها عوامل عملت على تشجيع و دفع المكتبات للخوض في عالم الانترنيت و استغلال التكنولوجيا الجديدة.سارعت العديد من المكتبات الجامعية إلى الارتباط بشبكة الانترنيت بتدعيم من الجامعات نفسها، حيث جعلت من الانترنيت إحدى أولويات مقومات سياستها في تجهيز المحيط الجامعي بالهياكل و وسائل الاتصال الضرورية

الأبعاد العلمية و البحثية للانترنيت

كان لشبكات المعلومات الجامعية و البحثية الدور الكبير في نمو الانترنيت فكانت تلك الشبكات بأعدادها الكبيرة الإقليمية والوطنية والدولية تمثل الجو الملائم لها، فاستقطبت حولها الباحثين ليتبادلوا الأفكار فيما بينهم و لاثراء الشبكة بالمعلومات و المعطيات. لكن سرعان ما جلبت إليها عامة الناس ليستفيدوا من منافعها المختلفة. فلم تتوقف عن النمو لأن أصبحت تخدم أكثر من ***150.000*** مستفيد و مشارك جديد كل عام إلا أنه في ميدان المكتبات تتيح الانترنيت إمكانية الوصول إلى البيبليوغرافيات لملايين الكتب وفحص العناوين الجديدة و طلبها عند الحاجة.

	المجال	عدد الأجوبة	النسبة المئوية	الترتيب
1	البريد الالكتروني	81	%52.94	2
2	البحث عن مصادر المعلومات	123	%80.39	1
3	المشاركة في مجموعات النقاش	15	%9.80	4
4	تحويل الملفات	28	%18.30	3
5	التسلية	13	%8.49	5
6	مجالات أخرى: نشر مقالات الدوريات	1	%0.65	6

الجدول رقم 3: **مجال استخدام الانترنيت**

إن الأغلبية الساحقة و التي نسبتها تمثل ***80.39%*** تستخدم الانترنيت في مجال البحث عن مصادر المعلومات، كما هو مبين في الجدول رقم ***3***. وما ذلك إلا دليل على أن المكتبة لم تعد تلبي حاجيات الباحثين في هذا المجال و في جميع التخصصات ، وخاصة الحديثة منها. و تستخدمها فئة أخرى بنسبة ***52.94%*** في مجال البريد الإلكتروني، حيث يجدون فيها طريقا فعالا لكسب الوقت و الجهد و المال بالاتصال بأي مكان في العالم بأقصى سرعة و بأيسر الطرق و هو جالس إلى جهاز الحاسوب.

و تستخدم فئة أخرى الانترنيت بغرض تحويل الملفات، اذ أنه من خلال بعض الإجراءات المؤتمتة يستطيع الباحث أن يحصل على وثائق و نصوص كاملة يسحبها من الانترنيت عن طريق جهاز الحاسوب. بينما تصرح فئتان متقاربتان في العدد، و تقدر نسبة كل منهما على التوالي ***9.80%*** و ***8.49%***، الأولى تمثل الأساتذة الذين يشاركون في مجموعات النقاش للاستفادة من خبرة الآخرين و الحصول على المعلومات المهنية في ميدان تخصصهم، أما المجموعة الثانية فتستخدمها بغرض التسلية رغبة منهم في الترفيه عن النفس و تغيير الجو. و توجد حالة استثنائية ***(0.65%)*** ، و كم كانت دهشتنا حين كان جوابها " نشر مقالات الدوريات "، أي أن استخدام الانترنيت في هذه الحالة يستغل في تحقيق الإنجازات العلمية كنشر المقالات.

وعن أماكن اتصال أفراد العينة بالانترنيت، فهي الأماكن التالية

خدمات الانترنيت في المكتبات الجامعية

البريد الإلكتروني

استعملت المكتبات الانترنيت في بادئ الأمر كأداة اتصال لكونها كانت أصلا تعمل على إنجاح النشاطات التعاونية سواء على المستوى الجهوي أو الوطني. فكان البريد الإلكتروني هو أول التطبيقات في هذا الإطار، بداية لأغراض إدارية و مهنية لتسهيل التبادل بين المشرفين على المكتبات، ثم لضمان تسيير النشاطات الجارية لتقاسم الموارد مثل الإعارة بين المكتبات. في عام ***1994-1995***، بينت الإحصائيات السنوية المجمعة من قبل الأمانة التابعة لندوة رؤساء الجامعات بكندا ***(Québec)***، أن أكثر من ***90%***من طلبات الإعارة بين المكتبات الجامعية في منطقة كيبيك وصلت عبر الانترنيت ***(Rouhet, 1996, 39)***. ويفيد البريد الإلكتروني أيضا في اتصال المكتبة بالناشرين أو الموزعين في حالة اقتناء الكتب الجديدة، كما يفيد في تدعيم أي إجراء أو عملية في المكتبة.

البحث في مصادر المعلومات

إن انتشار الانترنيت جعل المكتبات الجامعية و غيرها تستفيد من تنوع وتداخل كبير في مصادر المعلومات الإلكترونية المتوفرة على مختلف نقاط الشبكة. و بالتوازي مع ذلك تم تطوير الأدوات مثل جوفر ***(Gopher)*** أو ***www*** التي تقود الباحثين إلى التجول بصفة صحيحة عبر الطريق السريع للمعلومات، حيث سمحت لهم بالتوسع للحصول على المصادر المتواجدة بالشبكة. ومكنهم ذلك من تجسيد الأهداف المتمثلة في الخدمات التالية :

- الاستفادة من المعلومات الداخلية الخاصة بالمكتبة كتنظيم مصالحها و أرصدتها و كذا خدماتها و مواقيت افتتاحها و نظامها الداخلي الى غير ذلك.
- البحث في قواعد المعلومات الببليوغرافية المتوفرة على الشبكة و المتاحة على مستوى العالم بصفة عامة (عبد الهادي، ***1995، 134***).
- توفير الخدمات الفنية كالفهرسة المحسبة التي تسمح للباحث بالاتصال المباشر بفهرس مفصل من خلال كلمة من العنوان أو المؤلف (مكي بومعرافي، ***1999***، ***69***).

المشاركة في جماعات المحادثات المهنية و العلمية

ويتم الاندماج في تلك الجماعات بالاشتراك عن طريق المركز الرئيسي للانترنيت داخل الدولة (مثل المجلس الأعلى للجامعات في مصر)، و الاشتراك يتوقف على رسالة يعبر فيها كل من يهمه الأمر عن رغبته في الاشتراك في الجماعة المناسبة له، فيقوم المركز الرئيسي بتحويل تلك الرسالة إلى عنوان الجماعة، فيقبل صاحبها بعد ذلك عضوا فيها(عبد الهادي، 1995،134).

تحويل الملفات /File transfert protocole-FTP

بعد البحث في مكتبة من المكتبات عبر الشبكة العالمية الانترنيت، يمكن للباحث أن يحول أحد الملفات التي قام بالاطلاع عليها الى حاسبه الشخصي لتخزينه فيه. فالانترنيت تتيح الخدمة التفاعلية لمستفيديها، فيستطيعون بالتالي تصفح المعلومات في شكل النصوص الزائدة أو الوسائط الزائدة للحصول على المعلومات في شكل نص عادي، صورة و صوت (غنيمي، 1997، 39).

الانترنيت في جامعة منتوري قسنطينة

لم يأت اتصال جامعة منتوري بالانترنيت صدفة، بل جاء ربط الجامعات الجزائرية عامة بهذه الشبكة بعد أن تم اتصال الجزائر بها. و كان ذلك عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني منذ سنة 1994. كما تم إيصال مختلف المؤسسات (130مؤسسة) بهذه الشبكة. و يكمن الغرض من وراء ذلك في تلبية حاجيات أكبر عدد ممكن من المستفيدين و إتاحة إمكانية الوصول الى المعلومات المفيدة أمام الباحثين و المفكرين.

إن انتشار شبكة الانترنيت في الجامعات الجزائرية يعتبر البداية للتفتح الثقافي والعلمي و التبادل و التواصل، و يجنب العزلة عن العالم(بن حمادي، 1996،12).

واقع وجودها في الجامعة

تم ربط جامعة منتوري بشبكة الانترنيت في سبتمبر 1998، فاستطاعت على غرار الجامعات الأخرى في الوطن، أن تحصل على خطوط متخصصة من خلال منفذ مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني على مستوى مختلف المجمعات التابعة لها.

إلا أن عملية الاتصال بالانترنيت في جامعة منتوري بطيئة جدا، وأحيانا تتوقف الأجهزة عن العمل و يرجع هذا العائق لكون الخطوط المتخصصة التي تزيد طاقتها عن *64* كيلو بايت/ثانية غير كافية. بالإضافة إلى هذه السلبيات، فهي مرتفعة التكاليف. ففي هذا المجال، بينما تدفع الهيئة التونسية المكلفة باستغلال الانترنيت ما يعادل *6* ملايين دينار جزائري سنويا كإيجار لخط بطاقة *512* كيلو بايت/ثانية (بن حمادي، *1996*،*12*).

أصبح من الضروري تخفيض تكلفة الخط المتخصص على الشبكة و توفير طاقة أعلى بكثير مما هي عليه، لضمان استغلالها بطريقة سريعة، عملية و مفيدة.

تحليل نتائج الدراسة

عن مستوى خدمات المكتبة بجامعة منتوري أجابت العينة بما يلي :

	مستوى الخدمات	عدد الأجوبة	النسبة المئوية	الترتيب
1	مرضية للغاية	*5*	*%3.26*	*3*
2	مقبولة علي العموم	*83*	*%54.24*	*1*
3	غير مقبولة	*63*	*%41.17*	*2*
4	دون اجابة	*2*	*%1.30*	
	المجموع	*153*	*%99.97*	

الجدول رقم 1 : **مستوى خدمات المكتبة**

يمثل الجدول رقم *1* آراء أفراد العينة حول خدمات المكتبة بجامعة منتوري. وعند قراءة هذا الجدول يتضح لنا في أول وهلة أن خدماتها مقبولة على العموم بنسبة *%54.24* من أفراد العينة. فهم يعلنون بذلك على أنها لم تبلغ مستوى المكتبات المتطورة، إلا أنها قد تلبي احتياجات القراء الى حد ما. و على الرغم من ذلك تظهر فئة أخرى بنسبة لا تقل أهمية وهي *%41.17* لتعلن عدم رضاها عن خدمات هذه المكتبة، و ذلك بوضعها في مستوى غير مقبول، أي أن المكتبة لا تقدم خدماتها للقراء بالصفة اللائقة و لا تؤدي دورها كما يجب، مقصرة في ذلك في حق الطلبة و الأساتذة و الباحثين. الا أن خدمات المكتبة نفسها قد تبدو مرضية للغاية، وهذا ما يراه بعض المستجوبين بنسبة *%3.26* من بين المجموع الكلي للعينة. فيما لم تجب فئة تقدر بنسبة

1.30% ممن لا تهمهم المكتبة و لا خدماتها. أصبحت الانترنيت وسيلة أساسية لا غنى عنها في المبادلا ت الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية... و غيرها، فكيف تستخدم العينة هذه الوسيلة؟

	مدى الاستخدام	عدد الأجوبة	النسبة المئوية	الترتيب
1	نعم باستمرار	38	%24.83	2
2	نعم أحيانا فقط	76	%49.67	1
3	نعم نادرا جدا	9	%5.88	4
4	لا أبدا	28	%18.30	3
5	دون إجابة	2	%1.30	
	المجموع	153	%99.98	

الجدول رقم 2 : **مدى التردد على الانترنيت**

من خلال نتائج الجدول رقم 2 أعلاه ، نلاحظ أن أكبر الأجوبة نسبة *(49.67%)* تخص الأساتذة الذين أكدوا استخدامهم للانترنيت و لكن ليس دائما، علما بأن هذه الشبكة و ضعت في متناولهم منذ سبتمبر*1998* . لكن من يستخدمها بصفة مستمرة لا تتجاوز نسبتهم المئوية *24.83%* من إجمالي أفراد العينة فهذه الفئة من الأساتذة تؤكد بأن الانترنيت قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من حياتهم و انشغالا تهم اليومية. أما أضعف نسبة من مستخدمي الانترنيت فلا تتجاوز *5.88%* من فئات الدراسة. قد يعد بعضهم من الذين يستخدمونها كفضوليين لا أقل و لا أكثر، و قد يعد البعض الآخر منهم من أولئك الذين لا يولون اهتماما حقيقيا لشبكة الانترنيت. وصلت نسبة الذين أكدوا عدم استخدامهم للانترنيت *18.30%*. وآخر نسبة *1.30%* تعكس مجموعة صغيرة من الذين فضلوا الصمت على أن يبوحوا بحقيقة كونهم لا يستخدمون الانترنيت .

أما مجالات استخدام العينة للانترنيت فهي تتوزع على ما يلي :

	المكان	عدد الأجوبة	النسبة المئوية	الترتيب
1	من الجامعة	98	%64.05	1
2	من البيت	29	%18.95	2
3	من مكان آخر	26	%16.99	3
4	دون اجابة	31	%20.26	

الجدول رقم 4 نقاط الاتصال بالانترنيت

إن الذين امتنعوا عن الإجابة و الذين يقدر عددهم بنسبة **20.26%** هم تقريبا الذين أجابوا في الجدول رقم **2** بأنهم لا يستخدمون الانترنيت.

و تبين لنا النتائج المحصل عليها بأن أكبر نسبة تمثل **64.05%** من مستخدمي الانترنيت تتصل بهذه الشبكة العالمية من الجامعة. لقد زودت عدة نقاط في الحرم الجامعي بخطوط الاتصال بشبكة الانترنيت مجانا، خدمة للباحثين على مستوى الجامعة. و توجد فئة أقل بكثير تبلغ نسبتها **18.95%** تمثل الذين يتصلون بهذه الشبكة من بيوتهم، عن طريق الجامعة، تشجيعا لهم على الاندماج في هذا العالم اللامحدود، الانترنيت. أما الذين يتصلون بالشبكة من أماكن أخرى، فهم يقدرون تقريبا بنفس المقدار أي بنسبة **16.99%** . فهذه الشريحة لا تستغنى عن الانترنيت، و لو اضطرت الى دفع مبلغ مالي مقابل ذلك، و قد يكونون مضطرين إلى ذلك لأنها غير متوفرة لديهم في البيت أو لكونهم ينتمون الى كلية لم تستفد بعد من خط اتصال بالانترنيت. فقد يتعذر عليهم الانتقال نظرا لبعد المسافة بين مكان عملهم و مكان توفر الانترنيت في الجامعة.

و عن سؤال حول امكانية تعويض الأنترنت للخدمات المكتبية التقليدية، فقد رأت العينة أن ذلك غير ممكن، الأمر الذي يو ضحه الجدول الموالي :

	تعويض الخدمات	عدد الأجوبة	النسبة المئوية	الترتيب
1	نعم	22	%14.37	2
2	لا	109	%71.24	1
3	دون اجابة	22	%14.37	

الجدول رقم 5 تعويض الخدمات المكتبية

تفيد النتائج على أن معظم أفراد العينة، و يقدر عددهم بنسبة ***71.24 %*** لا يستغنون عن الخدمات المكتبية بالرغم من توفرهم على الانترنيت. فهم يؤكدون على أن وجود المكتبة بخدماتها التقليدية ضروري، بل تتأكد مكانة المكتبي كلما توفرت تكنولوجيا المعلومات لديهم، لأنه يمتلك من القدرات و التكوين في مجال تقنيات المكتبات و المعلومات ما يجعله يفيد الباحث في البحث عن مصادر المعلومات و غيرها من الخدمات الأخرى. و تعبر فئة من أفراد العينة ***(14.37%)*** عن رأيها مجيبة " بنعم"، معلنة على عكس المجموعة الأولى بإمكانية التخلي عن خدمات المكتبة التقليدية. فهي تفضل الخدمة الإلكترونية بصفة شاملة. ***(14.37%)*** أيضا من أفراد العينة لا يريدون الافصاح عن رأيهم اتجاه هذا السؤال، فكيف لهم أن يجيبوا طالما أنهم يجهلون كيفية استخدام الأنترنت أو الخدمات التي توفرها لهم.

النتائج العامـــــة

بعد تحليلنا لمختلف الأجوبة حول استخدام الانترنيت من طرف أساتذة جامعة منتوري نستنتج أنها كانت بداية محتشمة. فعلى الرغم من وجود هذه الشبكة في الجامعة منذ ***1998*** إلا أن الأغلبية لا يستعملونها إلا قليلا. و نحن نعلم أن المكتبة لم تعد تكفي لسد حاجيات المستفيدين. و ذلك نجده في الجدول رقم ***1*** حين عبرت نسبة عالية من الأساتذة عن عدم رضاهم اتجاه مستوى خدمات المكتبة، و بالأخص تلك الخدمة المتعلقة بالبحث في مصادر المعلومات كما هو مبين في الجدول رقم ***3***: أي أن فئات الدراسة يستعملون الانترنيت بغرض البحث في مصادر المعلومات أكثر من أي شيء آخر. و يبرز لنا بعض التناقض كون أن الأساتذة يشتكون من سوء الخدمات المكتبية من جهة، و هم في الوقت ذاته لا يستخدمون الانترنيت إلا أحيانا. و يرجع ذلك بدون شك لعدم تلقيهم لأدنى تكوين أو تدريب على استعمال هذه التكنولوجيا الجديدة. و مهما يكن من أمر فالأغلبية الساحقة بما فيها الذين يحسنون استخدام الانترنيت تتفق على أنه لا يمكن الاستغناء عن الخدمات المكتبية التقليدية. فهم يرحبون بالانترنيت كحدث هام يدعم و يكمل خدمات المكتبة و لكنه لا يعوضها على الإطلاق.

خـــاتمـــــة

إن إدخال شبكة الانترنيت في المكتبة الجامعية و حسن استغلالها سيسهل مهمة الباحثين في الوصول إلى المعلومات المطلوبة بالسرعة والدقة و الشمولية اللازمة،

وتمكنهم من الحصول على كميات هائلة من الوثائق و المصادر و المعلومات المحو سبة في شتى الموضوعات و المجالات. و هي وسيلة مهمة للاتصال بالباحثين الآخرين في أي مكان من العالم لإجراء التشاور معهم. إذا اعتبرنا أن الانترنيت أصبحت ضرورة قصوى للمكتبيين و المستفيدين على حد سواء، فلا بد من التفكير في خلق سياسة صارمة و واضحة للتكوين في مجال استخدام هذه الشبكة، للإبحار فيها بكفاءة و فعالية و تحقيق الإفادة من المعلومات بسرعة و يسر.

المـــراجع العـــربيـــة

1- بن حمادي، م. مركز البحث العلمي و التقني (وقائع اليوم الإعلامي حول واقع و آفاق البحث العلمي في الجزائر، أفريل *1996*، قسنطينة). قسنطينة : الأكادمية الجامعية، *1996*، ص. *12-22*.

2- السيد، مصطفى. دليلك الشامل الى شبكة الأنترنت.القاهرة : دار الكتب العلمية، *1997*.

3- صوفي، عبد اللطيف. الأنترنت : امكاناتها، أ دواتها و جدواها في المكتبات. مجلة المعلومات العلمية و التقنية، *1998*، ج. *8*، ع.*1*، ص.*41*.

4- عبد الهادي، زين الدين محمد. استخدام شبكة الأنترنت في المكتبات العربية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات و المعلومات، *1995* ، ع.*3*، ص.*134-145*.

5- غنيمي، محمد أديب رياض. شبكات المعلومات : الحاضر و المستقبل. القاهرة : المكتبة الأكادمية،*1997*.

6- مكي بو معرافي، بهجة. الأنترنت في المكتبات : فوائد و تحديات (أعمال المؤتمر التاسع للاتحاد العر بي للمكتبات و المعلومات، *21-26* أكتوبر*1998*حول الاستراتيجية العربية للمعلومات في عصر الأنترنت و دراسات اخرى). تونس : المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، *1999*، ص.*69-76*.

المراجع الأجنبية

1 - Rouhet, Michel. Les Nouvelles technologies dans les bibliothèques. Paris : éd. Du cercle de la librairie, 1996.

2 – Semra, Halima.Nouvelles technologies de l' information : mythe ou réalité ? L'Ecluse : bulletin d'information et de liaison, 1997, vol. 9, n° 4. p. 27-29.

L 'INTRANET ET SON IMPACT DANS LA PRISE DE DECISIONS AU NIVEAU DES ENTREPRISES

Dr. Mohamed-Khireddine KHOLLADI
Chef de Département Informatique
Faculté des Sciences de l'ingénieur
Université Mentouri Constantine

RESUME Principaux objectifs de l'introduction d 'un système d 'information informatisé utilisant les nouvelles technologies de l'information et de la communication (NTIC) via 1 'Internet et 1 'Intranet sont: amélioration de la qualité de la prise en charge des problèmes, évaluation des activités des services, maîtrise de la gestion administrative, maîtrise de I 'augmentation continue des coûts de gestion et facilité la prise de décisions. La gestion de l'énorme masse d 'informations avec des moyens conventionnels: meilleure organisation, bonne administration et personnel qua4fié et suffisant, entraîne une gestion difficile et complexe: pas de contrôle sérieux de gestion et des hommes, pas de transparence dans les activités et mauvaise gestion administrative. Les solutions susceptibles de satisfaire nos objectifs, visent ô optimiser l'utilisation rationnelle des énormes ressources matérielles, humaines et financières des entreprises et à introduire les techniques les plus modernes de traitements de l'information par la mise en place d 'un schéma directeur de l'entreprise. Les apports de l'outil informatique par les NTIC dans le domaine de la gestion sont: meilleure organisation des activités, gain considérable en temps minimum de dépenses, meilleure exploitation des informations en temps réel et améliorer efficacement les méthodes, les moyens de stockage, les traitements de données et les prises de décisions. Dans le cadre de cette communication nous allons aborder les aspects de I 'intranet des entreprises dans le cadre de la prise de décisions

Mots clés: intranet, internet NTIC, Système d'Information, Entreprise et Prise de Décisions

INTRODUCTION

Les principaux objectif~ de nous allons aborder les aspects del'introduction d'un système d'information l'Intranet des entreprises dans le cadre de informatisé utilisant les nouvelles l'Internet. Cela suppose que l'on va technologies de l'information et de la aborder des notions d'Internet, d'internat, communication (NTIC) via l'Internet et de site Web et de système d'information l'Intranet sont: amélioration de la qualité des entreprises. Apports de l'outil de la prise en charge des problèmes, informatique dans le domaine de la gestion évaluation des activités des services, sont: meilleure organisation des activités, maîtrise de la gestion administrative et gain considérable en temps, minimum de maîtrise de l'augmentation continue des dépenses, meilleure exploitation des coûts de gestion et facilité la prise de informations en temps réel et améliorer décisions. La gestion de l'énorme masse efficacement les méthodes, les moyens de d'informations avec des moyens stockage et les traitements de données et conventionnels: meilleure organisation, les prises de décisions. Les solutions bonne

administration et personnel qualifié susceptibles de satisfaire nos objectifs et suffisant, entraîne une gestion difficile sont: optimisation de l'utilisation et complexe: pas de contrôle sérieux de rationnelle des énormes ressources gestion et des hommes, pas de matérielles, humaines et financières des transparence dans les activités et mauvaise entreprises et introduction des techniques gestion administrative [KHO-99a, KHO- les plus modernes de traitements de 99b, KHO-Olb et KIHO-02b].

Dans le cadre de cette communication nous allons aborder les aspects de l'Intranet des entreprises dans le cadre de l'Intemet. Cela suppose que l'on va aborder des notions d'Intemet, d'Internat, de site Web et de système d'information des entreprises. Apports de l'outil informatique dans le domaine de la gestion sont: meilleure organisation des activités, gain considérable en temps, minimum de dépenses, meilleure exploitation des informations en temps réel et améliorer efficacement les méthodes, les moyens de stockage et les traitements de données et les prises de décisions. Les solutions susceptibles de satisfaire nos objectifs sont: optimisation de l'utilisation rationnelle des énormes ressources matérielles, humaines et financières des entreprises et introduction des techniques les plus modernes de traitements de l'information par la mise en place d'un schéma directeur de l'entreprise orienté NTIC. Les objectifs sont l'amélioration de la qualité de l'information fournie, l'assurance de sa fiabilité, l'uniformisation des sources d'informations, l'homogénéisation des données au niveau de l'ensemble, et la rationalisation et l'automatisation des procédures de gestion [KHO-O O].

2. SITE WEB DE L'ENTREPRISE

Internet est un cyberespace permettant de chercher des données dans le monde entier, de s'entretenir avec des gens de cultures différentes et de mettre à la disposition de toute une présentation de l'entreprise. Comme le système téléphonique international, personne ne possède l'Internet ni le contrôle entièrement, mais les ordinateurs qui le composent sont intercormectés de telle sorte qu'il fonctionne comme un seul grand réseau.

Grâce au Web, Internet a connu un très grand succès et c'est un facteur de développement. Il est utilisé de plus en plus dans de nombreux domaines, tels que l'emploi, l'éducation, la santé et le commerce électronique. Les faiblesses de I 'Internet sont la saturation du réseau (adressage, débit, etc.). C'est un réseau «labyrinthe », où le manque de sécurité lors des transactions est grand et la validité des informations recueillies est compromise [DEL-99, MAR-97 et LAR97].

Le site Web d'une entreprise permet de présenter l'entreprise et ses produits ou services, recherche de clients potentiels, l'image de marque technologique, les services à valeur ajoutée (conseils, assistance technique, etc.) et le commerce en ligne. Le site Web de l'entreprise peut contenir toutes sortes de choses comme des pages d'informations statiques, des applications interactives et on peut aussi trouver des informations dans des bases de données, les extraire et en insérer d'autres. Beaucoup d'entreprises et de personnes privées ont leur propre page Web pour se présenter sans diffusion dans le monde entier. Un journal d'entreprise est destiné aux collaborateurs de l'entreprise. Des informations comme la description et le stock des différents produits rangés dans une base de données ne sont intéressants qu'à l'intérieur de l'entreprise. Un

réseau Intranet est utile pour diffuser ces données auprès des collaborateurs de l'entreprise [SAN-99].

3. INTRANET ET L'ENTREPRISE

Intranet désigne tout réseau TCPIIP privé, qui n'est pas nécessairement connecté à lntemet, mais emploi ses normes et ses outils de communication pour fournir des informations à ses utilisateurs (réseau d' entreprise). Il s'agit donc d'une architecture adoptant les outils et les protocoles de l'Intemet. Cet environnement permet d'associer les avantages du Net aux besoins de l'entreprise.

Parmi les principales applications, on peut citer la publication et la diffusion de l'information (édition, publication et consultation), l'amélioration de la circulation de documents et le développement des échanges (messagerie, News groups, téléphonie et téléconférence), l'accès unifié aux bases de données de l'entreprise et le développement d'applications client serveur.

L'Intranet est réservé au monde professionnel. C'est un point d'entrée unique au coeur de l'entreprise et de ses applications. L'Intranet permet de transmettre des messages, d'enregistrer des données pour chaque collaborateur et de lier entre eux des sujets comme sur Internet. C'est une plate-forme de communication pour des groupes fermés d'utilisateurs et aide à la diffusion de l'information dans l'entreprise. Les données sont presentées dans le format HTIvIL et de plus en plus en XML. Elles sont enregistrées sur un serveur de fichiers, sur votre disque dur local ou même sur Internet. L'lntranet est une sorte de Web fermé, qui peut être diffusé par un LAN (Local Area Network) à l'intérieur d'un bâtiment ou par un WAN (Wide Area Network) sur plusieurs continents [1(110-99c et STE-00].

La solution non propriétaire et évolutive (Intranet repose sur des outils et des protocoles (Http, HTML, SMTP, etc.), rodée par l'Internet, qui s'appuient sur une architecture ouverte (TCP-IP), constitue l'un des atouts de l'Intranet. L'Intranet est évolutif selon les besoins de l'entreprise (approche modulaire). L'interface est simple et universelle (le navigateur devient l'interface client universel). Le système est hétérogène (un système indépendant des architectures matérielles (Windows, Mac OS, Unix, AS/400, etc.) grâce au couple HTML/Java). Les consultations sont rapides (Intranet s'appuie sur un réseau local de type LAN: Ethernet, 10 Mb/s voire Fast Ethernet 100 Mb/s, etc. et lorsque Intranet utilise une liaison WAN: Transpac, RNiS, LS etc., l'entreprise maîtrise plus facilement la bande passante et les temps de réponse). C'est un réseau multimédia (1' infrastructure Intranet véhicule sur un même support des textes, des images, des images animées (Visioconférence), de la voix (téléphonie W)). Des milliers des logiciels (l'lnternet est une mine de logiciels performants à des prix très attractifs voire gratuits tels que L1NUX, Apache HTTP, Eudora etc.) sont réutilisables directement dans un Intranet. Le marché est dynamique (l'Intranet est devenu un enjeu incontournable et un des marchés les plus actifs au monde: éditeurs de logiciels de suites intranet (Microsoft Back Office, Netscape Suite Spot, Novell Intranetware, etc., Spécialistes de l'interconnexion (ASCEND, CISCO, SIzI1VA, etc. et opérateurs de télécommunication. La productivité est meilleure (bonne communication interne (intra ou inter sites), facilite l'accès à l'information, optimise le travail collaboratif et facilite les échanges avec les partenaires de l'entreprise). Il y a de substantielles économies

(frais de télécommunication, frais d'impression, d'expédition et de distribution (mailing, etc.), coûts de formation par l'emploi d'un client unique, coûts réduits des logiciels, soumis à une très forte concurrence et déploiement rapide). En fait, on vient d'énumérer la plupart des atouts de 1 'Intranet.

Les faiblesses de l'Jntranet sont dues au fait que le marché n'est pas encore stabilisé et que de nombreuses technologies sont en cours de normalisation. Il y a des incompatibilités entre Netscape et Internet Explorer. Des compétences TCP-IP sont indispensables. La sécurité est délicate à maîtriser (si connexion vers Internet). Le risque de main mise d'un éditeur est très grand qui imposera ses solutions et son rythme d'innovation. Le Java est complexe. Les clients WEB sont de plus en plus lourds (configuration minimale correspond à un Pentium avec 116 Mo de mémoire ou équivalent). Le nivellement est fait par le bas (HTTP, SNMIP sont des protocoles rustiques). Tout ce que l'on vient de citer (dans ce paragraphe) constitue les principales faiblesses de l'Lntranet.

4. CREATION D'UN PETIT INTRANET

La connexion en réseau des micro-ordinateurs existants dans la plupart des entreprises facilite l'introduction de l'Intranet. Le support de communication pour Intranet peut être formé des liaisons privées ou même utiliser Internet partiellement ou totalement. L'installation d'un serveur Web sur lequel est nécessaire d'enregistrer les données destinées à L'Internet et les logiciels de communication. Les Collaborateurs peuvent accéder à partir de leur micro-ordinateur et d'un navigateur Web aux informations diffusées sur Intranet. Pour réaliser un Intranet, il faut qu'il y ait au minimum un ordinateur, un système d'exploitation Windows NT4 Workstation disposant d'emblée d'un Peer Web Service. Ce service va permettre aussi la diffusion des pages Web sur Internet. Pour installer Intranet, il faut d'abord installer le protocole et les accessoires de communication TCP/LP ainsi que le Peer Web Service de Windows NT4 Workstation. Par la suite, on peut proposer un service World Wide Web, un service Gopher et un service FTP sur l'Intranet. Les données peuvent être accessibles sur le Web à l'aide d'ODBC (Open Data base Connectivity) et les données de la base de données peuvent être diffusées sur L'Intranet et sur Internet [KHO-99b et KilO-O lb].

5. GESTION ET PROTECTION DES DONNEES SUR INTERNET ET SUR INTRANET

Les fichiers HTML représentent les pages Web sur un serveur Web (serveur de fichiers sur un réseau local) chargé de la gestion des fichiers. Au Départ, L'Internet avait des serveurs UNIX comme serveurs Web, maintenant, on a le logiciel Internet Information Server «ISS» permettant de réaliser des projets importants. Il peut être chargé gratuitement à partir d'Internet et peut être installé sur serveur Windows NT. Les informations peuvent être diffusées sur hithernet et sur Intranet. L'ouverture d'Intranet sur le réseau Internet rend possible l'accès à votre micro-ordinateur à partir d'Internet. Il est nécessaire d'avoir un système permettant de dresser un mur de feu (Firewall) pour se protéger de toutes intrusions. Il existe deux stratégies de protection contre des accès indésirables: la première autorise tout ce qui n'est pas interdit et la seconde n'accepte que ce qui est explicitement autorisé. Cette dernière méthode doit être utilisée un haut niveau de sécurité est nécessaire. Elle est moins facile à mettre en oeuvre, mais les nouveaux documents sont automatiquement protégés [STA-96 et DER-92].

Les utilisateurs doivent se procurer l'autorisation d'accès. Dans la première méthode, les nouveaux documents ne sont pas protégés. Les différents types de Firewall portent le nom de Application Gateway, de Circuit Gateway ou de filtre de paquets. La différence essentielle résulte dans le mode de travail. Le filtre de paquets est le Firewall le plus universel, car il analyse tous les paquets indépendamment de l'application. Des serveurs Proxy, appelés ordinateurs intermédiaires, sont mis en oeuvre comme des Firewalls frontaux entre Internet et le réseau interne Intranet. Le mécanisme de protection consiste à convertir les adresses internes. Les ordinateurs d'Intranet sont invisibles de l'extérieur. La figure i illustre un exemple d'intranet avec un serveur Web et des Firewalls, où toutes les stations de travail appartiennent à une seule société. Pour que les données des deux services ne doivent pas être accessibles par l'autre, deux Firewalls ont été mis en place. Ils constituent une barrière naturelle d'accès vers Internet. Chaque service dispose de son propre serveur Intranet. Plus l'entreprise est grande, plus il faut de Firewalls et des serveurs Web.

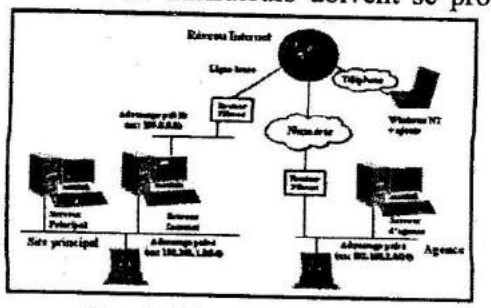

Figure 1. Schéma d'exemple d'Intranet

6. LES DEFFERENTS SYSTEMES D'INFORMATION DANS L'ENTREPRISE ET LA PLACE DE LA DECISION

Chaque fonction ou type d'activité dans l'entreprise peut être caractérisée par un système d'information: le système technique (Etude et réalisation d'un produit), le système commercial (Gestion des achats et des ventes), le système financier (Gestion des capitaux), le système contentieux (Gestion des problèmes juridiques), le système comptable (Mouvements des biens), le système administratif (Coordination, commandement et gestion du personnel), etc.

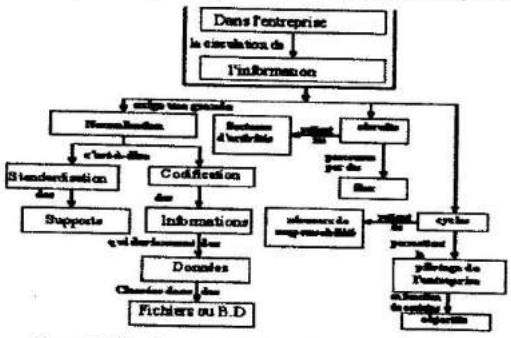

Figure 2. Circulation de l'information dans l'entreprise

(La figure 2) montre l'importance de la circulation de l'information dans l'entreprise, par où elle circule (dans des cycles d'information et des circuits d'information) et comment elle est normalisée [KHO-Ola et KHO-02b].

La figure 3 nous montre la place du système d'information dans l'organisation et son importance pour le décideur afin qu'il puisse être bien renseigné pour prendre des décisions qui vont agir sur l'environnement et sur l'entreprise elle même. Sachant que l'information est la base de la prise de décisions. Les décisions prises sont de nature très diverse et plusieurs classifications ont été proposées.

On citera quelques-unes: [BAR-98)et [GON-96]

- ✓ Selon les fonctions décision financière, décision administrative, décision commerciale, etc.

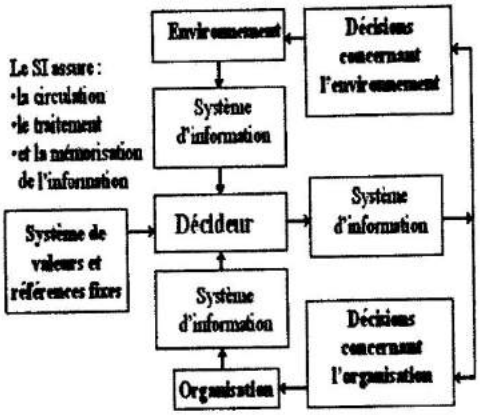

Figure 3. Importance du système d'information dans l'entreprise

• Selon l'importance de la décision: décisions opérationnelles (exploitation courante), décisions administratives (gestion des ressources), décisions stratégiques (relatives à 1' extérieur), etc.

Le processus de la prise de décisions nécessite une préparation des décisions, leur exécution et le contrôle de leur exécution. La décision doit être précise, récente et adaptée. La figure 4 nous montre les sources d'information (statistiques, comptabilité et le tableau de bord) dont leurs traitements, selon le cas par la méthode traditionnelle (gestion budgétaire) ou celle dite scientifique (recherche opérationnelle), nous permettent la prise de décisions la plus rationnelle possible en fonction des critères selon un système de valeurs et de références fixes. Il existe diverses sources d'informations: sources internes (ventes, comptes, vendeurs, distribution, contrôle de gestion, etc.), sources documentaires (administration, organisations professionnelles, presse, etc.) et sources externes (sondage ad hoc, panels permanents, études qualitatives, etc.).

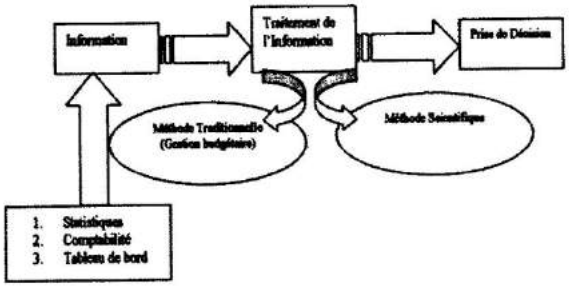

Figure 4 : Le processus de la prise de décision

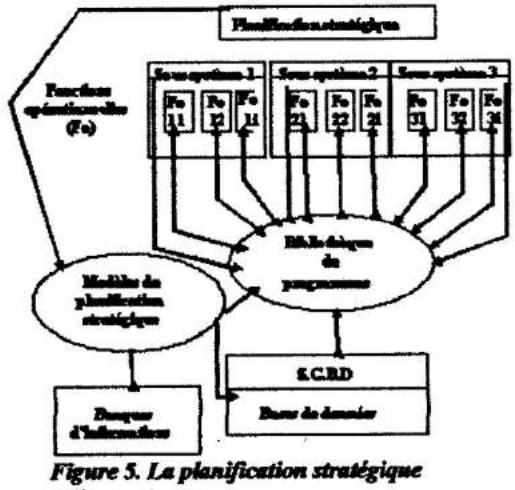

Figure 5. La planification stratégique

Il existe en gros cinq visions possibles d'un système d'information: l'élaboration de sous-systèmes juxtaposés d'information (solution par les fichiers), la coordination des systèmes d'information par création d'une base de données (solution base de données), l'utilisation de modèles de planification et d'aide à la décision, l'intégration des différents programmes en une bibliothèque de programmes et l'avènement de la planification stratégique. La planification stratégique de la figure 5 permet d'éliminer les inconvénients précédents des quatre premières solutions qui sont la difficulté de mettre au point des différents programmes, l'impossibilité d'en assurer en permanence une maintenance et une évolution satisfaisante et la limitation du nombre de programmes disponibles. Elle va permettre

une vision plus compacte du système d'information de l'entreprise où les domaines d'applications sont structurés en sous systèmes, qui accèdent à une bibliothèque de programmes locale ou distante et une base de données distribuée. Les différents accès passent par les modèles de planification stratégique alimentés par des banques d'information locales ou via Internet [DAT-97].

La recherche d'informations nécessite un point d'accès unique à des données stockées de différentes manières, la localisation rapide et intuitive des informations (organisation hiérarchique) et l'établissement des recherches et des liens directs entre les sources. La récupération des infonnations en temps réel nous permet la suppression de l'impression et la mise à jour en un lieu unique, la prise de connaissances des documents les plus récents et la disparition des frais de distribution. La manipulation des informations passe par la transmission sous différents formats. Le partage des informations permet la facilité du partage et l'inclusion des groupes de discussions ainsi que la publication des informations internes à l'entreprise qui peut être répartie géographiquement selon quelle soit une société nationale avec des agences régionales ou soit une multinationale avec des succursale dans différents pays [LAR95 et CEL-99]

7. Conclusion

On vient de faire le point sur les outils de l'Lntranet et son influence dans la prise de décisions. On a vu que l'importance de l'automatisation de la gestion intégrée passe par l'amélioration de l'efficacité du système d'information entraînera une meilleure prise en charge des problèmes de gestion et surtout un meilleur fonctionnement des services de l'entreprise. Pour mieux maîtriser le problème de l'information de l'entreprise, il faut fractionner le système d'information de l'entreprise en plusieurs sous-systèmes faciles à mettre en oeuvre permettant des solutions maximales et rapides via l'Intranet. Deux approches des problèmes du système d'information sont souvent utilisées. Les premières sont dites ascendantes (On part des documents de gestion et on aboutit aux événements qui déclenchent le processus de traitements). Elles sont bonnes pour les novices en système d'information. Les secondes sont dites descendantes (On procède de la manière inverse). Elles sont bonnes pour les experts en système d'information. La mise en oeuvre du système d'information de l'entreprise est une affaire de tous et non d'un individu

8. References bibliographiques

[BAR-98] BARANGER P., CHEN J., HELFER J. -P., DE LA BRUSLERJE H., ORSONI J. & PERETTI J. -M., «Gestion: Les fonctions de l'Entreprise », Editeur: Vuibert, Collection: Gestion, Barcelone, 2e Edition, 1998, 508 pages.

[CEL-99] CELKO J., «SQL Avancé », Traduction de Chalmond M., Editeur Vuibert Informatique, Paris, 1999, 486 pages.

[DAT-97] DATE C. J., «Introduction aux Bases de Données », Traduction de Cuppen F., Editeur: International Thomson, Paris, 1997, 970 pages.

[DEL-99] DELEGLISE D., «Oracle et le Web: Intranet Passerelles CGI, Oracle Web Application Server Java JDBC », Editeur: Eyrolles, 2~ Edition, Paris, 1999, 224 pages.

[DER-92] DERYCK A., «Réseaux Locaux », », Revue: Technique de l'ingénieur, Collection: informatique, 1992,17 pages.

IGAR-99] GARDARIN G. & O., «Le Client Serveur », Editeur: Eyrolles, 4e Edition, Paris, 1999, 487 pages.

[GON-96] GONIK J., «Management de la Sécurité du Système d'information », Editeur: AFNOR, Paris, 1996, 212 pages.

[KHO-99a] Kholladi M. K., «Importance des systèmes d'information dans les organisations », Séminaire sur la sécurité, l'importance du Si & les solutions des Systèmes d'Informations et Internet, du OSau 07 Juin 1999 à l'hôtel Essalem de Skikda, 53 diapositives.

[KHO-99b] Kholladi M. K., «Internet & Intranet », Séminaire sur la sécurité, l'importance du SI & les solutions des Systèmes d'Informations et Internet, du OSau 07 Juin 1999 à l'hôtel Essalem de Skikda, 54 diapositives.

[KLIO-99c] Kholladi M.K., «HTML & JAVA », Séminaire sur la sécurité, l'importance du Si & les solutions des Systèmes d'Informations et Internet, du OSau 07 Juin 1999 à l'hôtel Es-Salem de Skikda, 48 diapositives.

[KI-IO-00] Kholladi M. K., « Gestion des entreprises », Cours de Techniciens supérieurs à l'IFPI. Ecole privée de formation en informatique, 2000, 64 pages.

[KHO-01a] Kholladi M. K., «Organisation », Cours d'Ingénieur d'application à l'ENSI-URESI Constantine. Entreprise publique de formation en informatique, de 1998 à2001, 90 pages.

[KHO-Olb] Kholladi M. K., «Intranet dans les Organisations », Séminaire sur les NTIC, du 8 au 9 Février 2001, à Guelma, 57 diapositives.

[KHO-02a] Kholladi M. K., «Organisation des entreprises », Cours de 4cme année et de 5ême Ingénieur à l'Université Mentouri Constantine, Faculté des Sciences de l'ingénieur, Département informatique, de 1980 à2002, 120 pages.

[KHO-02b] Kholladi M. K., «Intranet dans les entreprises », Séminaire sur les NTIC, du 10 au il Février 2002, à Mila, 60 diapositives.

[LAR-95] LARAS X., «Modèle Client Serveur », Revue Technique de l'ingénieur, Collection: Informatique, 19957,10 pages

[LAR-97] LALRAS X., «Messagerie électronique », Revue Technique de l'ingénieur, Collection: informatique, 1997,27 pages.

LMAR-971 MARTIN B., «Introduction au World Wide Web », Revue: Technique de l'Ingénieur, Collection: Informatique, 1997, 24 pages. [SAN-99] SANCY N., «Créer et Installer votre Site Web Personnel », Editeur: Osman Eyrolles Multimédia, Paris, 1999, 230 pages.

[STA-96] STANG D -J & MOON S, «Sécurité des Réseaux », Editeur: DUNOD, Paris, 1996, 652 pages [STE-00] STEYER R, «HTML4 -XIvIL », Collection: PC de Poche, Editeur: Micro Application, Paris, Janvier 2000, 640 pages.

ANALYSE ET INTERPRETATION DE LA SITUATION DE LA LECTURE PUBLIQUE EN ALGERIE DURANT LA PERIODE COLONIALE 1830 –1962

Dr. Arab ABDELHAMID
département de bibliothéconomie
Faculté des sciences humaines et sociales
Université d'Alger
E. mail: arababdelhamid @ hotmail.com

RESUME

Dans l'acception moderne du terme, la lecture publique en Algérie remonte au début de la période coloniale. Durant cent trente deux ans d'occupation, le modèle bibliologique musulman qui a marqué tout le long du moyen âge, déjà en phase de déclin à la veille de l'intervention française en Algérie, a été foncièrement compromis par une politique de déculturation de la société algérienne. Par ailleurs la bibliothèque coloniale, de par sa mission tendancieuse, a constitué un instrument de pénétration de la psychologie collective de la population algérienne tout en étant entre-temps un moyen d'instruction et d'éducation de la population européenne. La démarche suivie par l'administration coloniale a réussi à étouffer la bibliothèque musulmane sans réussir pour autant à la substituer par une bibliothèque européenne à la hauteur des bibliothèques des autres pays du monde à cette époque.

INTRODUCTION

Pour comprendre le fonctionnement des bibliothèques en Algérie durant la période coloniale, nous sommes conduit à font Pour aborder cette question, il convient d'abord de situer la politique générale suivie par la France en Algérie et passer ensuite à l'organisation du circuit bibliologique dont découle la question des bibliothèques.

1. POLITIQUE GENERALE DE LA FRANCE EN ALGERIE

Le principe fondamental sur lequel se base la politique générale de la France en Algérie est celui de la soumission totale du peuple algérien, une tendance manifestée par le général Bugeaud dès son arrivée en Algérie en 1841. Il dit, d'une manière catégorique,: « il faut que les Arabes soient soumis, que le drapeau de la France soit seul debout sur cette terre d'Afrique... La soumission, poursuit-il, n'a nullement son caractère si on ne paye pas les impôts » [(1)].

Pour Bugeaud la soumission ne pourrait être totale que si toute l'Algérie est occupée, c'est pourquoi il dit aussi: « il se trouve en France des personnes... qui croiront sincèrement faire preuve de modération en disant qu'il eût mieux valu nous borner à occuper une partie du pays. C'est la grave erreur que l'on éviterait en réfléchissant et en consultant un peu l'histoire. On verra qu'il n'est pas possible de prendre une portion d'un pays et de détrôner un souverain en partie, sans se vouer à une guerre incessante. Il est mille fois plus sûr, plus économique de prendre le tout. C'est même une nécessité absolue » [(2)].

Ainsi, tous les moyens [(3)] étaient bons pour la France pour imposer sa domination en Algérie pour faire régner sa propre culture au détriment de celle des indigènes. C'est d'ailleurs dans ce sens qu'une politique d'érosion culturelle a été

amorcée dès les premiers temps de colonisation de l'Algérie. C'est par conséquent cette orientation politique coloniale qui détermine toutes les interprétations relatives aux œuvres coloniales réalisées en Algérie qu'elles soient d'ordre politique, économique, social ou culturel. La théorie marxiste de la lutte des classes est mieux indiquée ici pour l'analyse des relations entre la classe dominante du peuple colonisateur et la classe dominée du peuple colonisé.

Dans le même ordre d'idées, nous jugeons utile de reprendre intégralement le paragraphe suivant extrait du Livre dans le monde de Robert Estivals: « ainsi, écrit-il, lors du mouvement de colonisation, la société dominante du peuple colonisateur (aristocratie et bourgeoisie nationale) se sert des classes inférieures nationales (petite bourgeoisie, agriculteurs et prolétariats) pour intervenir militairement dans d'autres pays. Elle crée, ainsi, et dans une certaine mesure, une identité nationale apparente d'intérêts. Elle se sert encore, sur place, des classes dominantes soumises auxquelles elle laisse une part de leurs privilèges anciens sous condition qu'elles assurent une administration, aussi loyale que possible, des populations colonisées. La société dominante colonisatrice joue alors sur la distinction des intérêts de classe pour maintenir sa suprématie » (4).

Comme le colonialisme est un phénomène «de nature dialectique », la lutte pour l'indépendance et la décolonisation politique, économique et culturelle, sont des passages obligatoires quelle que soit la durée; quoique sur le plan culturel, le colonialisme crée et laisse «un traumatisme profond et irrémédiable» (5) dans la plupart des cas.

2. SITUATION BIBLIOLOGIQUE DURANT LA PERIODE COLONIALE:

La discussion sur le livre et les bibliothèques d'une manière générale nous renvoie à la théorie de la communication de la classe dominante, une démarche suivie par Robert Estivals dans sa thèse sur la Bibliométrie bibliographique dans laquelle il a été conduit à passer du plan de la communication écrite à l'analyse politique. Cette approche qui convient tout à fait à notre démarche, nous mène à revenir encore une fois sur la théorie de la classe dominante «qui repose sur une application généralisée de la lutte des classes » (6).

En tant que phénomènes sociaux, le livre et la bibliothèque ont, de tout temps, constitué des moyens de soutien de l'idéologie de la classe dominante qui, par le biais de la censure contrôle la montée de l'intelligence de la classe dominée. En Algérie comme ailleurs, la politique dans le domaine du livre et des bibliothèques est étroitement liée à celle de l'enseignement, or l'enseignement tel qu'il a été pratiqué en Algérie durant la période coloniale, suscite plus d'une interrogation. S'agit-il d'un enseignement destiné à toutes les classes tant européennes qu'indigènes sans distinction aucune ou il y avait des classes favorisées au détriment des autres ? S'agit-il d'un enseignement équitable sur les plans du contenu, de la langue d'enseignement, du nombre d'écoles et d'enseignants entre les différentes classes de la société ou il était orienté dans le sens de distinction des intérêts de classes ?

D'après les statistiques recueillies dans les différentes sources que nous avons citées dans ce travail, l'instruction, tous niveaux confondus, était proportionnellement

inférieure chez les populations indigènes par rapport aux populations européennes, et ce, pour deux raisons essentielles:

1. La résistance culturelle indigène rejette l'instruction pratiquée dans les écoles françaises.
2. L'instruction des indigènes est, aux yeux du pouvoir politique colonial, un moyen limité aux besoins des services coloniaux et jamais une fin en soit; ce qui explique les précautions de la classe dominante notamment le contrôle, par le biais de l'école, de l'intelligence des indigènes, laquelle était à même de compromettre ses intérêts, voire son existence.

Le livre en Algérie durant la période coloniale est, comme il a été déjà souligné plus haut, limité surtout au secteur de l'enseignement. C'est pourquoi «le marché du livre de langue française ne fut pas considéré comme un secteur économique rentable»[7]. C'est sans doute la raison pour laquelle les importateurs ne se sont pas manifestés d'activer dans ce domaine.

Cette situation qui découle d'une politique qui n'était pas à même de développer une économie de l'édition et de distribution du livre au niveau local, a fait que cette mission fut attribuée aux entreprises métropolitaines [8] comme Hachette [9], Hatier, Nathan et Colin. Outre les entreprises métropolitaines suscitées, il y avait aussi quelques imprimeurs implantés en Algérie comme Baconnier, Carbonnel et Rodocci auxquels s'ajoute l'imprimerie el Baath spécialisée dans l'impression en caractères arabes [10]. Quant à la diffusion du livre, durant cette période, elle relevait principalement de quelques librairies éparpillées entre les trois départements [11]. Elles produisaient toutes rassemblées un chiffre de l'ordre de cent titres environ par année[12], ce qui n'était pas du tout suffisant pour une population de plus de neuf millions et demi d'habitants [13], sachant que 80 % environ de cette production est constituée de romans.

Cette situation très limitée du marché du livre en langue française, un moyen fondamental au service de la classe dominante coloniale pour l'extension de la culture française en Algérie, révèle une grande carence quant au rôle assigné au livre dans le processus de colonisation comparativement aux autres moyens notamment les moyens de répression. Au-delà de l'enseignement où le livre constitue un moyen pédagogique dont le contenu relève de l'orientation de l'idéologie de la classe dominante, les autres secteurs à caractère bibliologique ne semblaient pas être développés en Algérie durant la période coloniale. Cette absence d'une prise en charge réelle de la question du livre en Algérie est, à nos yeux, le produit d'une politique d'ensemble de la France qui a accusé un retard dans ce domaine comparativement à certains peuples dans le reste des autres pays du monde.

Si la situation du livre français était critique en Algérie durant la période coloniale, celle du livre en langue arabe était pire, une chose qui se comprend tout à fait, partant du principe que la langue arabe constituait aux yeux de la classe dominante coloniale un moyen, au même titre de celui de l'Islam, à même de déjouer la stratégie coloniale et d'endiguer le processus de déculturation de la société algérienne. C'est pourquoi à cette période, le livre en langue arabe a été soumis à un contrôle très sévère, sachant que son influence sur la lutte pour la vérité, la justice et la liberté est incontestable pour la classe dominée Aux yeux de la classe dominante coloniale, la

censure était le moyen le mieux indiqué pour ce genre de situations. En effet, les mesures prises dans ce sens ont d'abord ciblé la restriction de la diffusion des documents en langue arabe, et ce, par interdiction de tout ce qui provenait en matière de livres et de journaux des pays arabes notamment l'Egypte et la Tunisie. A cet effet, des instructions ont été données aux services des postes et de la douane «pour que toutes les publications de langue arabe qui rentraient dans la colonie, fassent l'objet d'une stricte surveillance afin de censurer toutes celles qui pourraient présenter aux yeux de l'administration un caractère hostile à la présence française et au développement de sa culture » [14].

La censure s'est ensuite dirigée vers toutes les autres institutions chargées de l'enseignement de la langue arabe (mosquées, medersas, zaouia etc.) qui sont, à leur tour, mises sous le contrôle sévère des autorités compétentes au point où plusieurs d'entre elles ont été soit carrément fermées soit complètement détournées de leurs missions initiales. Cet acharnement envers la culture algérienne a, bien entendu, provoqué une réaction plus aiguë en ce qui concerne le rejet catégorique de la culture du colonisateur. Les diverses formes de lutte contre la présence française et le développement de sa culture, se manifestaient, entre autres, par l'introduction clandestine de la littérature arabe à caractère subversif notamment en provenance d'Egypte [15], le boycott de l'école française, la lutte politique, la lutte armée, etc.

La politique coloniale en matière de bibliologie a donné lieu à la marginalisation du livre sur le plan économique et à la réduction des besoins en matière de lecture aux manuels scolaires et à la production romanesque. C'est cette orientation qui détermine, sur le plan de la quantité et de la qualité, la nature de la bibliothèque coloniale. Sous cet angle, la bibliothèque comme le livre n'ont pas été enregistrés dans l'ordre des priorités de l'administration coloniale, une chose qu'on a prouvée, statistiques en main, dans notre thèse de Doctorat d'Etat.

3. APPLICATION DE LA THEORIE DE LA BIBLIOLOGIE POLITIQUE AUX BIBLIOTHEQUES ALGERIENNES DURANT LA PERIODE COLONIALE:

La bibliologie politique [16] est une discipline de la bibliologie ayant pour but de déterminer la relation entre la communication écrite en tant que phénomène social et le pouvoir politique en tant qu'organisateur de la société. Cette discipline qui remonte au siècle des lumières [17] a été développée sur le plan scientifique par Robert Estivals qui, outre ses propres travaux, a dirigé des thèses de doctorat dans ce domaine notamment dans l'étude des processus de colonisation et de décolonisation du Tiers monde, dont notre thèse de doctorat d'Etat[18] en fait partie.

Comme il a été déjà souligné dans l'introduction méthodologique de notre thèse, pour comprendre les bibliothèques algériennes de la période coloniale et en tirer des conclusions pour ce qui est de l'état de fonctionnement de celles de la période post-coloniale qui sont en fait le produit et le prolongement de celles de la période étudiée, il convient de faire appel à la théorie des modèles de bibliologie politique dont le modèle colonial constitue pour nous le pivot de notre analyse.

L'interprétation de la situation des bibliothèques des périodes coloniale et même post-coloniale, ne saurait être possible en dehors du phénomène de colonisation. En tant que pouvoir politique dominant qui organise la vie sociale des populations

colonisées, le colonisateur «s'intéresse à tous les éléments constitutifs de la communication écrite: création et développement des besoins d'information écrite; organisation de l'enseignement de l'écriture et de la lecture; surveillance des auteurs, de leurs idées et parfois de leurs manuscrits, plus tard de leurs droits; réglementation de la reproduction et de la distribution; dépôt légal et création des bibliothèques et des dépôts d'archives » [19]. Sur le plan des bibliothèques, le régime colonial français en Algérie a assigné à ces institutions une mission tendancieuse contrairement aux objectifs fondamentaux de ces bibliothèques qui sont censées être «le reflet livresque de l'univers»[20] et un instrument de culture à même d'aider le développement des connaissances et de la compréhension de la vérité. C'est pourquoi la présence de certains livres dans ces bibliothèques constituent «un capital mort » [21] et l'absence d'autres faisaient sérieusement nuire à leur activité.

Pour la classe dominante, ces principes sont totalement inversés. Ce qui constitue dans l'esprit humanitaire un capital mort est le fondement même de l'idéologie coloniale. Quant aux livres indispensables par leur apport sur le développement de la personnalité humaine dans sa dimension universelle, leur présence a été écartée notamment dans les bibliothèques destinées aux indigènes en raison de leur caractère nuisible à la politique de la classe dominante qui, pour asservir la population colonisée, cultive le mensonge au détriment de la vérité.

C'est ce schéma directeur qui a caractérisé le développement des bibliothèques durant la période coloniale, un schéma conçu conformément à la réalité de la colonie qui se traduit par la coexistence de deux cultures diamétralement opposées dont le rôle du pouvoir politique colonial était de réduire l'écart entre ces deux cultures au profit, bien entendu, de la culture coloniale. C'est dans cet esprit qu'il convient de comprendre la différence entre les bibliothèques coloniales et les bibliothèques musulmanes.

A - BIBLIOTHEQUES MUSULMANES:

Cette catégorie de bibliothèques tire son origine du modèle du moyen âge musulman, un modèle qui a atteint son apogée sous les Abbassides et les Umyyades de l'Andalousie, a fini, avec la chute de Grenade, par céder la place Progressivement à une époque de déclin dans tous les pays du monde musulman.

Les bibliothèques musulmanes de la période coloniale sont par conséquent le prolongement du modèle musulman en phase de déclin et que ces institutions ont servi à une époque qui n'était pas du tout celle du XX° siècle où les fondements de la bibliothèque moderne ont été conçus à base d'une philosophie tout à fait différente. C'est pourquoi le rôle de ces bibliothèques a été limité en fonction de la limite des moyens, du mode d'organisation et de gestion, du nombre et type d'utilisateurs, de leurs missions, etc.

Aux yeux des autorités coloniales, le véritable danger ne provenait pas de ces bibliothèques, vu leur influence limitée, mais des institutions auxquelles elles sont rattachées en l'occurrence les mosquées, les medersas et les zaouias qui ont été d'ailleurs soumises à de rudes épreuves, car on les considérait comme des bastions de résistance, hostiles à l'existence de la France et au développement de sa culture en Algérie. Le sort des bibliothèques musulmanes était donc étroitement lié à celui des institutions de rattachement. Quand une de ces institutions est soumise à des mesures

punitives, sa bibliothèque est, par voie de conséquence, la première à en subir les conséquences.

A.1. TENTATIVE D'ELIMINATION DES BIBLIOTHEQUES MUSULMANES:

La politique fondamentale de la France en Algérie durant la période coloniale se basait sur le principe de «faire oublier à la population colonisée son histoire, sa langue, sa culture propre en substituant dans son élite, l'histoire, la langue et la culture du colonisateur » [(22)].

La mission de cette politique de déracinement culturel a été d'abord confiée à l'école où des programmes d'enseignement furent soigneusement conçus pour forger les esprits des colonisés dès leurs jeunes âges, une tendance mise en exergue par le paragraphe suivant: « Pour transformer les peuples primitifs de nos colonies, pour les rendre le plus possible dévoués à notre cause et utiles à nos entreprises..., le moyen le plus sûr c'est de prendre l'indigène dès son enfance, d'obtenir de lui qu'il nous fréquente assidûment et qu'il subisse nos habitudes intellectuelles et morales plusieurs années de suite, en un mot de lui ouvrir des écoles où son esprit se forme à nos intentions » [(23)].

Dans un deuxième stade, intervient dans cette politique la bibliothèque en tant que moyen d'assurer un complément de formation pour ainsi poursuivre l'œuvre entreprise par l'école jusqu'à un certain âge. Cette stratégie coloniale tout à fait claire sur le plan théorique, ne semblait pas être cependant facilement applicable sur le terrain, car les résultats qui en découlaient étaient très limités dont le caractère résistant de la culture indigène constituait une des raisons principales. Face au rejet de la culture européenne, le pouvoir politique colonial a été amené à lutter contre tout ce qui pouvait avoir un impact sur la consolidation et le soutien des forces morales de la population indigène. C'est dans cet esprit que le manuscrit arabe et par extension les bibliothèques musulmanes notamment les bibliothèques des mosquées, des medersas, des zaouias et celles des particuliers ont été soumises aux différentes formes de destruction [(24)].

Ces mesures ont en effet provoqué une élimination pure et simple de plusieurs bibliothèques musulmanes qui ont fini par voir leurs collections dispersées et à jamais. Le cas de la bibliothèque de l'Emir Abdelkader, les bibliothèques de la ville de Constantine et bien d'autres sont des exemples de cette tendance d'élimination. Aux yeux des autorités coloniales, cette élimination n'était pas un acte isolé ou une fin en soi, mais plutôt une phase qui précède une autre plus importante en l'occurrence la nationalisation de ce patrimoine culturel autochtone dont l'intérêt réside non seulement dans le fait de contrôler l'intelligence des indigènes mais aussi servir de fil d'Ariane pour la compréhension et par conséquent la maîtrise de la société colonisée.

A.2. NATIONALISATION DES BIBLIOTHEQUES MUSULMANES:

La nationalisation des bibliothèques musulmanes est une mesure tendancieuse ayant, à notre sens, deux objectifs essentiels:

1. détourner ces institutions de leur mission culturelle initiale et les adapter aux besoins de la cause coloniale.

2. constituer à partir des collections notamment de manuscrits recueillis dans les différents coins du territoire, des espaces de lecture purement coloniaux dont l'accès n'était pas toujours évident pour la population indigène. Le cas des premières collections de manuscrits ayant constitué les fonds de la Bibliothèque nationale est un exemple très significatif.

Comme le principe colonial était aussi de «dominer et faire durer la domination» [25] dans le temps, la nationalisation des bibliothèques musulmanes n'était en fait qu'une forme, parmi tant d'autres, qui menait à une finalité commune, celle d'isoler la population indigène de sa propre culture. Cette nationalisation a été réalisée graduellement. Quant à ses origines, elles remontent au début de la colonisation lorsque Louis Adrien Berbrugger fut nommé en tant que premier bibliothécaire à Alger par décision du 13 octobre 1835 du Maréchal Clauzel. Comme il se trouvait que la ville d'Alger a bénéficié d'un bibliothécaire sans bibliothèque et sans ressources, Berbrugger, chargé de la formation et de la conservation de ladite bibliothèque, a été conduit à suivre les expéditions militaires à la recherche des manuscrits orientaux conservés dans les bibliothèques musulmanes pour en constituer un premier fonds de la Bibliothèque nationale composé uniquement de ces manuscrits enlevés aux Arabes [26], selon les propos de Berbrugger.

Par la suite, la nationalisation a ciblé les bibliothèques de la plupart des institutions religieuses [27] notamment celles des mosquées, des zaouias et des medersas. Quant au reste des autres bibliothèques, elles ont été récupérées en rattachant les institutions dont elles dépendaient au domaine de l'Etat.

A.2.1. BIBLIOTHEQUES DES MOSQUEES:

La bibliothèque de la mosquée tire sa force de celle de la mosquée elle-même qui, aux yeux du pouvoir politique colonial, constitue un véritable danger en raison de son impact sur les forces morales de la population indigène et sa capacité de nuisance aux intérêts et à la présence de la France en Algérie.

Cette nuisance émane principalement du Coran qui constitue avec les autres livres à caractère religieux notamment les livres de la tradition, l'essentiel des collections des bibliothèques des mosquées. En tant que livre par excellence, le Coran contient plusieurs versets incitatifs à la révolte contre toutes les formes d'occupation et de domination étrangères. C'est d'ailleurs cette position religieuse qui explique toutes les formes de résistance qu'a rencontrées la France dès son arrivée et durant tout le temps de son existence en Algérie. Pour faire face à cet obstacle, la France a, bien entendu, choisi la solution de démolition et d'appropriation des mosquées, une politique menée par «des exterminateurs systématiques du culte musulman et des populations qui le professent » [28].

Contrairement aux partisans de l'extermination, certaines voix proposaient d'autres solutions comme celle de l'ingénieur géographe Rozet qui dit à ce propos: « malheureusement cela n'est pas possible à moins de s'exposer à se voir forcé de détruire les populations. Mais au moins, on devrait faire mourir ignominieusement les imams qui s'aviseraient de prêcher la révolte; et, comme le mode d'éducation intimement lié à la religion, il faudrait fermer toutes les écoles musulmanes existantes,

puisqu'on y apprend le Coran, et en ouvrir d'autres où les jeunes africains apprendraient la langue française » [29].

Une autre solution plus intelligente et plus efficace était celle de s'approcher de ces mosquées, du moins de celles qui restaient, en vue de les mieux contrôler de l'intérieur dans un but de réduire voire d'éliminer leur capacité de nuisance. En effet plusieurs mosquées ont été rattachées au domaine de l'Etat qui contrôlait parfaitement leurs activités par l'intermédiaire d'un personnel indigène «investi et salarié » [30]. Ainsi les mosquées rattachées à l'administration coloniale dont leurs bibliothèques ont été réduites au silence et leur champ d'action limité dans la sphère de l'ignorance et de l'obscurantisme.

A.2.2. BIBLIOTHEQUES DES MEDERSAS:

La medersa et la mosquée constituaient pour l'administration coloniale deux faces différentes d'une même pièce. La medersa est aussi une institution d'enseignement, une école qui a joué un rôle très important dans la diffusion de la culture arabo-islamique. Comme le mode d'éducation pratiqué dans la medersa était intimement lié à la religion, son influence sur la lutte contre les intérêts de la France n'était pas moins importante que celle de la mosquée et de la zaouia [31].

Tout comme les mosquées, les medersas ont aussi subi la politique d'extermination. «Nos expéditions militaires, disait Berbrugger, en faisant disparaître la majeure partie des livres, ont anéanti de fait la plupart des mederçah » [32]. Le peu qui restait a été adapté aux besoins des services coloniaux lorsque la France avait admis la nécessité de former en Algérie des fonctionnaires musulmans destinés à servir de courroie de transmission avec le reste de la population indigène. Pour ce faire, les autorités coloniales s'étaient inspirées des anciennes medersas du moyen âge musulman en adaptant, bien entendu, leur enseignement aux besoins de la colonisation. C'est ainsi que les medersas furent reconstituées en Algérie par décret du 30 septembre 1850 en vue de former, parmi les indigènes, des candidats aux emplois dépendant des services du culte, de la juste, de l'instruction publique et des bureaux arabes.

Faut-il le rappeler ici que l'enseignement, dispensé à quelque 140 élèves indigènes en 1862, était, comme le disait Cambon, gouverneur général de l'Algérie dans son discours au Sénat, le 18 janvier 1894: « considéré comme destiné moins à élever le niveau intellectuel de ceux qui le reçoivent qu'à leur donner une profession » [33] et surtout former « une élite musulmane à laquelle, ajouta Cambon, nous inspirions quelque chose de nos sentiments et que nous puissions nous attacher par ses intérêts»[34].

Le Gouverneur général poursuit dans le même ordre d'idées: «en effet, messieurs, il faut considérer que, jusqu'à présent, nous n'avions peut être pas assez tenu compte des choses de l'esprit en ce qui concerne les indigènes et quand on néglige l'esprit, il se venge. Ce que je vous disais du développement du maraboutisme, du développement du fanatisme, de l'ignorance et des passions religieuses dans la masse des musulmans, indique bien qu'il faut absolument commencer à créer des institutions qui soient de nature à nous assurer le bénéfice de la direction intellectuelle, morale et religieuse de nos indigènes » [35].

C'est dans cet esprit que les trois medersas algériennes ont été instituées en 1850. La première installée à Constantine, la seconde à Tlemcen et la troisième à Media, transférée par la suite à Blida en 1855 puis à Alger en 1859. Sur le plan bibliologique, il fallait attendre le plan de réorganisation de 1895, soit presque un demi-siècle après leur création, pour voir les medersas passer de l'autorité militaire et être confiées à des directeurs français arabisants et islamisants dont chacun est chargé de constituer une bibliothèque dans la medersa qu'il dirigeait.

Ces bibliothèques qui ont un caractère indigène par la nature des collections qu'elles contenaient sont, à vrai dire, un instrument de travail mis à la disposition des étudiants et des professeurs ainsi que des interprètes militaires, des officiers des affaires indigènes, des fonctionnaires s'occupant des études arabes, etc., un public directement impliqué, chacun dans son domaine, dans l'œuvre du pouvoir politique qui consistait à contrôler la direction morale, intellectuelle et religieuse des indigènes.

A.2.3. BIBLIOTHEQUES ARABES:

Comme leur nom l'indique, ces bibliothèques sont destinées aux populations indigènes. Créées depuis 1903, ces bibliothèques au nombre de quatre sont installées par l'administration coloniale dans les villes à population musulmane importante en l'occurrence Annaba, Bougie, Constantine et Tlemcen. Il n'y avait pas de bibliothèque arabe à Alger probablement à cause de l'existence dans cette ville de plusieurs autres bibliothèques (nationale, universitaire, municipale, bibliothèques de cartiers, bibliothèques d'associations, etc.).

Par sa vocation, la bibliothèque arabe était la seule, parmi les autres bibliothèques coloniales, qui s'adressait à la population indigène à part entière, du moins sur le plan théorique. Dans un premier temps, cet acte nous paraît tout à fait louable car c'est la première fois que l'administration coloniale parlait de besoins des indigènes en matière de lecture. Mais quand on découvre de quelle bibliothèque arabe il s'agit, on finit par changer d'avis.

Il est à remarquer que ces bibliothèques étaient beaucoup plus des cabinets de lecture que des bibliothèques proprement dites. A titre d'exemple la bibliothèque arabe de Bône se résume à une salle d'environ six mètres de long et quatre mètres de large. La moyenne de fréquentation était de douze lecteurs par jour pour consulter les quelque 462 volumes dont la plupart provenaient de dons. Le soutien de l'administration était quasiment absent. C'est pourquoi la section arabe des délégations financières a appelé l'attention de l'administration sur le fait que ces institutions ne donnaient pas «tous les résultats désirables » [36]. Elle a par conséquent exprimé l'avis de réunir ces bibliothèques arabes aux bibliothèques publiques françaises tout en proposant la désignation d'un lettré musulman pour faciliter l'accès aux lecteurs indigènes [37].

Cet état des bibliothèques arabes n'est pas du tout surprenant. Il est le produit d'une politique coloniale de nature à «maintenir les masses dans l'ignorance; développer modérément la formation de l'ancienne classe dominante locale de telle sorte que, ni sur le plan du nombre ni sur celui de la qualité, elle puisse sortir de son rôle subalterne. Il faudra lui inculquer la soumission à l'ordre colonial imposé » [38]. C'est dans ce sens qu'il conviendrait de situer et de comprendre la mission des bibliothèques arabes dont le lecteur était obligé «de passer par le moule scolaire » [39] à partir duquel il

est formé conformément aux idéals coloniaux et préparé pour une étape postscolaire où l'école cède la place à la bibliothèque en tant qu'instrument au service de la lutte pour la déculturation de la société indigène.

Cette tendance tout à fait claire dans l'esprit colonial, restait cependant un objectif dont la limite des moyens déployés ne permettait pas la réalisation. Le cas des bibliothèques arabes, tant sur le plan quantitatif que qualitatif, est très significatif. Après 1830, c'était le pouvoir politique colonial qui, par la force, a décidé de réorganiser la société algérienne en fonction de ses intérêts. Pour développer et appliquer ses thèses coloniales, la France s'est appuyée sur la politique d'alphabétisation limitée uniquement à ses besoins. « Il s'agit en fait de tenir les populations colonisées dans un état culturel de dépendance» [40], une pratique qui se traduit par l'imposition de la culture coloniale au détriment de la culture autochtone.

Sur le plan du livre et des bibliothèques, les autorités coloniales ont agi dans le même sens. Aucune bibliothèque, à notre connaissance, n'a été créée dans un esprit de répandre la lecture publique parmi les indigènes qui sont d'ailleurs exclus par la politique de l'enseignement. Autrement dit, toutes les bibliothèques fondées en Algérie durant la période coloniale étaient destinées aux populations européennes et quelques indigènes dont la représentativité était quasiment insignifiante [41].

Dans l'esprit de la lutte des classes, cette politique est celle de la classe dominante qui ne se limite pas à imposer son idéologie, mais elle empêche aussi l'émergence et le développement de la l'intelligence de la classe dominée. La politique de la classe dominante coloniale en Algérie, dans le domaine intellectuel, nous conduit à poser une question importante, posée autrefois par le bibliologue russe Nicolas Roubakine [42] dans son livre intitulé: « Introduction à la psychologie bibliologique », à savoir: dans quelle mesure peut-on admettre une soumission intellectuelle du lecteur à ceux qui le guident dans la lecture ? Par quels moyens un lecteur peut-il défendre sa liberté intellectuelle contre le système de lecture pratiqué habituellement et dont le but est d'organiser un esclavage intellectuel des lecteurs ?

Pour Roubakine la réponse à ces interrogations réside dans Les principes [43] de choix et de propagation des collections de livres destinées aux lecteurs d'une bibliothèque de culture générale. Dans notre cas, la situation est tout à fait différente. Car il s'agit d'un modèle colonial qui, par définition, utilise le livre et la bibliothèque non pas comme des instruments de lutte pour la vérité et la justice mais plutôt comme des instruments de lutte pour l'esclavage culturel au détriment des idéals de la personnalité humaine [44] mise en valeur «par le christianisme et l'humanisme athéiste de la fin du XVIII° siècle, ainsi que par le socialisme et le communisme dont les drapeaux rouges ont jusqu'à présent porté

cette inscription: « une personnalité humaine est sacrée et inviolable, en tout temps, dans toutes les conditions et sans aucune exception » [45]. Cette vérité élémentaire pour toute l'humanité se trouve violée en Algérie comme ailleurs par le colonialisme aux yeux duquel le seul principe valable était celui de domination et d'exploitation. Ainsi les bibliothèques algériennes de la période coloniale ont été régies par le principe de la classe dominante qui contrôlait le contenu des collections de livres mises dans ces bibliothèques ainsi que la mission et la vocation de ces dernières.

Sur le plan du contenu des collections, la plupart des livres arrivaient de la métropole sous forme d'envoi émanant des services en relation directe avec la colonie notamment ceux du ministère de la guerre et du ministère de l'instruction publique. Ce qui veut dire que le rôle des bibliothécaires consistait, en Algérie, à gérer ce que le pouvoir politique leur transmettait de la métropole. Ces envois de livres, plus ou moins réguliers, qui ont constitué les collections des différentes bibliothèques coloniales à caractère public servaient d'une part à répondre aux besoins des populations européennes en matière de lecture de délassement [46], et d'autre part à véhiculer les idéals coloniaux qui voulait faire de l'Algérie une partie intégrante de la France.

Pour réaliser cet objectif, le livre et la bibliothèque constituaient les moyens les mieux indiqués et les plus appropriés. Ainsi le livre devenait, dans ce cas précis, un instrument au service de la classe dominante par lequel cette dernière exerce un despotisme culturelle. Sur ce point précis, nous ne pouvons que répéter, en les faisant les nôtres, les paroles de Nicolas Roubakine qui écrit à ce propos: « Il est évident que, parmi les richesses livresques de l'humanité, il existe beaucoup de déchets et beaucoup d'inutilités. Ces déchets jouissent souvent d'une protection toute particulière de la part des maîtres du moment ou des individus habiles qui les exploitent dans leurs buts criminels, pour obscurcir la conscience humaine et pour la réduire à l'esclavage, en cultivant le mensonge, l'ignorance et l'obscurantisme ».

« Que les maîtres politiques et sociaux de la situation, poursuit-il, travaillent systématiquement pour produire et pour répandre une littérature tendancieuse et foncièrement mensongère, l'avenir n'est pas à eux. Non seulement l'avenir, mais le présent même ne leur appartient pas, car l'évolution de la vie oblige les hommes à distinguer la vérité des mensonges, et les forces à mettre, à la base de leur vie sociale, l'union et la charité. Voilà pourquoi les livres qui répandent la vérité représentent, en comparaison avec les livres qui sèment les mensonges, une puissance énorme. Je ne cesserai pas de répéter qu'à la base même de la biblio-psychologie doit se trouver le principe suivant: « vive le livre, instrument puissant dans la lutte pour la vérité et la justice » [47].

B. BIBLIOTHEQUES FRANÇAISES:

Les bibliothèques françaises constituent un ensemble de bibliothèques destinées principalement aux populations européennes. Ces bibliothèques sont réparties entre les bibliothèques libres contrôlées par les mouvements associatifs et les bibliothèques qui relevaient du pouvoir politique colonial.

B.1. BIBLIOTHEQUES LIBRES:

Ce type de bibliothèques qui émane des mouvements associatifs constitue des bibliothèques libres dont les ressources provenaient en dehors du budget de l'administration coloniale. Ces bibliothèques fondées par des associations, des amis de la science, des ligues d'enseignement, des instituteurs, etc., sont à vrai dire le produit d'un besoin en matière de lecture publique, lequel n'était pas satisfait par les bibliothèques relevant du pouvoir politique.

L'insuffisance quantitative et qualitative des bibliothèques de lecture publique était une carence qui incombait aux autorités compétentes coloniales dénoncée par des initiatives individuelles ou collectives qui ont œuvré à la fondation de bibliothèques par

leurs propres moyens sans aucun appui de l'administration coloniale. Ces initiatives dénotent une prise de conscience des populations quant au rôle des bibliothèques et leur intérêt en matière de lecture publique, une chose qui n'a jamais constitué la priorité du pouvoir politique, lequel ne suivait pas les aspirations même des populations européennes dans ce domaine. Pour ce qui est de la population indigène, l'initiative ne manquait pas, du moins pour la classe des lettrés qui s'est rendue compte que la meilleure des bibliothèques à l'époque était celle créée par soi même. C'est ainsi que les Amis du livre de Tlemcen ont créé leur propre bibliothèque dès 1927.

Cette tendance a marqué toute la période coloniale, une chose que l'on peut comprendre si elle concernait seulement la population indigène. Mais quand la question s'étend même aux populations européennes dont les besoins en matière de lecture n'étaient pas satisfaits, l'explication est par conséquent au delà du rapport entre colonisé et colonisateur. Il s'agit plutôt de toute une politique dans le domaine du livre et des bibliothèques qui est mise en cause non seulement au niveau de la colonie mais aussi au niveau de la politique générale de la France dans ce domaine comparativement aux pays anglo-saxons et certains pays d'Europe.

B.2. BIBLIOTHEQUES RELEVANT DE L'ADMINISTRATION COLONIALE:

Par rapport aux autres catégories de bibliothèques de la période coloniale, cette catégorie était la plus importante, du moins sur le plan quantitatif. Ces bibliothèques ont été conçues sur la base du principe de la lecture publique et selon des techniques plus ou moins modernes de la bibliothéconomie.

Ces techniques ont été introduites en Algérie par le biais de la bibliothèque coloniale en tant que phénomène social nouveau qui a non seulement prédominé durant la période coloniale, mais qui a aussi fortement marqué la période post-coloniale. Sur ce plan, le rôle de la colonisation est manifeste mais faut-il le rappeler encore une autre fois, que ce rôle était au service des populations européennes d'Algérie, lesquelles ne cessaient de revendiquer leur droit en matière de lecture publique à l'image de ce qui se passait en Europe et dans le reste des autres pays du monde. Quant à la population indigène, nous avons remarqué dans les pages précédentes, que la situation était tout à fait différente.

Aux yeux du pouvoir colonial, l'indigène n'avait pas à exprimer ou à revendiquer ses droits les plus élémentaires et encore moins ses droits en matière de lecture. Mais en cas de nécessité, c'était à l'administration de les provoquer selon les besoins de ses services. C'est la raison pour laquelle nous jugeons que la population indigène n'était pas directement concernée par cette catégorie de bibliothèques, à l'exception d'une minorité qui appartenait à l'ancienne classe dominante, constituée des alliés de la France, sur laquelle s'appuyait la politique coloniale, «en lui confiant un rôle de transmission et d'application sur l'ensemble de la société colonisée» [48].

Indépendamment des rapports entre la classe dominante et la classe dominée, ces bibliothèques en tant que produit colonial ont servi pour mener, tant bien que mal, une mission de colonisation culturelle qui a fini par imposer, par la force, la culture française en Algérie au détriment de la culture autochtone. En dehors du contexte politique, ces bibliothèques ont fortement marqué le courant de l'histoire des bibliothèques en Algérie. La création de la Bibliothèque nationale d'Alger en 1835 constitue le début d'une période de presque un siècle et demi où la bibliothèque

coloniale qui se voulait une institution moderne a fini, par la force des choses, par supplanter la bibliothèque musulmane dont la conception et la structure traditionnelles ne convenaient pas aux mutations connues dans le domaine des bibliothèques à partir de la deuxième moitié du XIX° siècle.

Jusqu'à 1962 et même après, l'Algérie a été, dans le domaine des bibliothèques, prédominée par le modèle colonial qui a connu trois phases successives:

- ✓ La phase du XIX° siècle.
- ✓ La phase de l'entre deux guerres.
- ✓ La phase postérieure à 1945.

A. PHASE DU XIX° SIECLE:

La phase du XIX° siècle est marquée par la création de la Bibliothèque nationale d'Alger en 1835. Cette création est issue de la nécessité de rassembler et de conserver, pour la première fois, les vestiges du passé concernant une colonie nouvellement conquise. En tant que première institution culturelle et doyenne des bibliothèques de l'Algérie de la conquête, la Bibliothèque nationale a été créée dans des circonstances hors du commun [49]. A l'exception de la décision de sa création, cette bibliothèque a été fondée grâce aux efforts personnels de son bibliothécaire en dehors de tout appui politique et administratif du pouvoir colonial.

Les moyens de fortune mis à la disposition du bibliothécaire, par la suite, confirment que le rôle des autorités compétentes était vraiment en deçà des besoins du fonctionnement minimum de cette bibliothèque. Plus tard, le développement de la colonie a engendré des besoins en matière d'enseignement et de lecture publique, d'où la création d'autres bibliothèques qui venaient s'ajouter à la Bibliothèque nationale notamment la Bibliothèque universitaire, les bibliothèques scolaires, les bibliothèques municipales, etc. Il est à remarquer que cette phase est caractérisée par l'initiative de fondation et de création des bibliothèques à caractère beaucoup plus «spécialisé» que général, car la notion de lecture publique n'apparaîtra que plus tard.

Sur la plan de fonctionnement, les bibliothèques à cette époque étaient beaucoup plus des dépôts de livres que des bibliothèques proprement dites, compte tenu de leurs moyens, des techniques d'organisation et de gestion, de leur statut dans la société, etc. Il fallait attendre le début du XX° siècle pour voir les premières manifestations de l'administration envers ces bibliothèques se traduire par des missions d'inspections notamment celles de 1908, 1912 et plus tard celle de 1946, qui ont toutes conclu que ces bibliothèques étaient alors dans un état embryonnaire.

B. PHASE DE L'ENTRE DEUX - GUERRES:

La principale caractéristique de cette période réside dans l'augmentation sensible du prix des livres. Ainsi un volume de l'histoire de l'art publié sous la direction d'André Michel pour un prix de 15 francs en 1914, coûtait 50 francs en 1922, soit une augmentation de 400 % environ. Par ailleurs, les livres édités à l'étrangers étaient presque inaccessibles en raison du taux de change élevé.

Les circonstances économiques de la guerre ont par conséquent mis les bibliothèques dans des conditions encore plus difficiles, ce qui a sensiblement réduit le taux de croissance de leurs collections. Sur un autre plan, l'Algérie a vu se développer, durant cette période, la notion de lecture publique. Le 26 mars 1929, le ministre de

l'instruction publique, Mario Roustan avait déposé sur le bureau du Sénat une proposition d'organiser des salles municipales dans toute la France.

En 1930, certains parlementaires soulevèrent la question des bibliothèques publiques notamment la suite que le gouvernement avait réservée aux travaux de la commission de la lecture publique créée en 1929. Ces interventions n'avaient, semble-t-il, suscité aucun résultat. Il fallait attendre l'année 1931 pour voir se tenir à Alger le Congrès International de la Lecture Publique où cette dernière avait fait l'objet pour la première fois de discussions sérieuses clôturées par une résolution votée au sujet de l'application à l'Algérie de la loi qui organise la lecture publique outre l'émission d'un certain nombre de vœux [50] permettant l'organisation des bibliothèques en Algérie.

C. PHASE POSTERIEURE A 1945:

D'après les résultats de la mission d'inspection menée en 1946 par l'inspecteur général des bibliothèques, Pierre Le Lièvre, la situation des bibliothèques en Algérie laissait encore à désirer. Il écrit par conséquent: « si un effort appréciable a été fait, et si des résultats, dont on ne saurait sous- estimer l'intérêt, ont été obtenus à Alger, nous avons pu constater la totale carence de l'administration municipale dans des grandes villes comme Oran ou Bône, et dans des villes comme Tlemcen » [51].

Indépendamment de la position de l'administration vis à vis de la politique en matière des bibliothèques en Algérie, la période postérieure à la seconde guerre mondiale a été marquée, sur le plan quantitatif, par l'extension du champ de la lecture publique qui avait connu un essor relativement important, étant donné que 90 % des bibliothèques de la période coloniale, étaient postérieures à 1949 [52]. Par ailleurs, cette période a été aussi marquée par la construction d'un bâtiment nouveau pour la Bibliothèque nationale à partir de 1954 conformément aux normes et techniques modernes de la bibliothéconomie.

En 1955, l'arrêté ministériel du 28 décembre intervient pour donner au service de la lecture publique un caractère officiel et désigné depuis, sous le nom de bibliothèque centrale de prêt du département d'Alger, rattaché à la Bibliothèque nationale avec un crédit de l'ordre de cinq millions de francs destinés à fournir des livres à quelque 186 bibliothèques. A l'aide des caisses circulantes ou bibliobus, ce chiffre a sensiblement augmenté pour atteindre celui de 327 bibliothèques en 1958.

Le service de la lecture publique qui desservait plus de 300 bibliothèques (bibliothèques municipales, de foyers ruraux, d'écoles, d'hôpitaux et de prisons, etc.), envisageait un programme ambitieux qui consistait à développer la lecture publique en doublant le nombre de localités à desservir. Cependant ce programme n'a jamais été réalisé à cause de la guerre de libération déclenchée en 1954 et qui a causé non seulement la suspension de plusieurs centres notamment ceux des régions isolées, mais qui a aussi abouti sur le plan politique à l'indépendance de l'Algérie en 1962.

CONCLUSION:

La lecture publique est un produit d'une culture démocratique, dont la révolution française a tracé les premiers sillons. Dans le domaine du livre, les principes fondamentaux de démocratisation de la lecture publique n'ont pas été toutefois appliqués en France pour diverses raisons.

Par contre, les Anglo-saxons qui ont connu la bibliothèque publique un demi-siècle après les dépôts littéraires issus de la révolution française, ont donné à la bibliothèque, d'une manière générale, une place de choix dans la société et ont fait d'elle un organisme actif auquel ils ont attribué un rôle moteur dans les programmes de développement de la société, une chose tout à fait contraire en France où les idées et les principes de la révolution de 1789 n'ont pas été suivis, dans le domaine de la lecture publique, par les mesures à même de faire de la bibliothèque ce qu'ont réussi de faire les Anglais, les Américains et même certains pays voisins de la France.

La situation critique dans laquelle se trouvaient les bibliothèques de l'Algérie de la conquête n'était qu'un prolongement d'une crise issue de l'inadéquation de la politique française en matière de bibliothéconomie d'une manière générale; ce qui a donné lieu à des bibliothèques qui, de par les difficultés dans lesquelles elles végétaient, n'existaient que par leurs noms comparativement à ce qui se passait, à la même période, dans les autres pays du monde.

ORIENTATION BIBLIOGRAPHIQUE

(1) Germain, Roger.- La Politique indigène de Bugeaud, p. 15.
(2) Ibid. P. 25.
(3) Outre les moyens de répression, la France a utilisé d'autres méthodes plus ou moins pacifiques comme les négociations avec certains notables qui lui ont servi de courroie de transmission avec le reste de la population; adoption de la politique «diviser pour régner » en se basant, entre autres, sur le mythe berbère et la diversité ethnique, etc.
(4) Estivals, Robert.- Le Livre dans le monde, p. 365.
(5) Ibid.
(6) Estivals Robert.- Schéma pour la bibliologie, p. 57.
(7) Allahoum, Rabah.- Le Livre en Algérie, p. 58.
(8) Estivals, Robert.- Le Livre en Tunisie, op. Cit., p. 59.
(9) Hachette contrôlait 80 % de la commercialisation du livre sur le marché algérien dont le roman représentait 80 % du marché. Quant au livre scientifique et littéraire, il ne représente que 5 % du marché (cf. Rais, Djamel.- L'Importation du livre en Algérie, cité par Allahoum, Rabah, op. Cit., p. 59).
(10) Ibid.
(11) Librairie «Réveil» «Cheaix» et la Maison des livres à Alger; « Fouques » et « Marchés » à Oran; « Mariani » et « Pineli » à Constantine. (Cf. Allahoum, Rabah, op. Cit. P. 60).
(12) Ibid.
(13) Le chiffre exact pour l'année 1954 est de 9 529 726, soit un livre pour 59 000 habitants.
(14) Revue el - Djeich, septembre 1980, p. 40, citée par Allahoum, op. Cit. p. 61.
(15) A titre d'exemple, al Rissala de Hessen Ezayet, al Thaqafa de Ahmed Amin, el Feth de al Rabita al Arabia. La plupart de ces périodiques présentaient un caractère hostile aux intérêts de la France.
(16) Une discipline qui «constitue aujourd'hui l'un des secteurs de la recherche bibliologique. Elle est abordée généralement dans des perspectives socio-historique et sociologique. (Cf. Estivals, Robert.- Bibliologie politique: les

systèmes politiques et la communication écrite. In: Les sciences de l'écrit..., op. Cit., p. 430).

(17) Estivals, Robert.- Bibliologie politique: les systèmes politiques et la communication écrite. In: Les Sciences de l'écrit: Encyclopédie internationale de bibliologie, p. 428.

(18) Sur ce point, R. Estivals précise: « on doit généralement, écrit-il, dater les premiers essais de théorisation de la pratique politique en ce domaine, en France, du siècle des lumières et du fameux Mémoire sur la Librairie et sur la Liberté de la presse, de Malesherbes, le directeur de la librairie au milieu du XVIII° siècle. On ajoute aussi les textes de Diderot relatifs notamment à la librairie » (ibid.).

(19) Abdelhamid, Arab.- Contribution à l'étude des institutions culturelles de l'Algérie: évolution des bibliothèques durant la période coloniale 1830 –1962.- 2 tomes, 842 p. Thèse de Doctorat d'Etat: bibliothéconomie: université d'Alger: 2000.

(20) Roubakine, Nicolas, op. Cit., p. 514.

(21) Ibid., p. 506.

(22) Estivals, Robert.- Le Livre en Tunisie: modèle socialiste et modèle libéral. In: Le Livre dans le monde, op. Cit., pp. 309 - 310.

(23) Pour plus d'informations, il convient de consulter les livres de: Taleb Ibrahimi, A.- De la décolonisation culturelle, 1962-1972.- Alger: S.N.E.D., 1973; Mazouni, A.- Culture et enseignement en Algérie et au Maghreb.- Paris: Masgrew, 1969; Hardy, G.- Une Conquête morale, l'enseignement en A.O.F.- Paris: A. Colin, 1971.

(24) Cf. Chapitre: manuscrits orientaux conservés dans les bibliothèques algériennes, pp. 456 - 496.

(25) Estivals, Robert.- Le Livre en Tunisie, op. Cit., p. 309.

(26) Cf. Revue africaine, vol. 68, 1927, p. 108.

(27) La nationalisation a également touché les bibliothèques des établissements ecclésiastiques en vertu de la loi du 9 décembre 1905 relative à la séparation des églises et l'Etat, rendue applicable en Algérie à partir de 1908.

(28) Pichon.- Alger sous la domination française, cité par Jean Vaillard, op. Cit., p. 83.

(29) Rozet.- Voyage dans la Régence d'Alger, cité par Jean Vaillard, ibid.

(30) Rinn, Louis.- Marabouts et Khouan, p. 516.

(31) Sur la plan politique les zaouias ont constitué la base arrière de toutes les révolutions du XIX° siècle contre l'occupation française et même durant la guerre de libération. C'est pourquoi la position des autorités coloniales était claire dès le début envers la plupart des zaouias.

(32) Berbrugger, L. A.- Algérie historique, pittoresque et monumentale..., p. 78.

(33) Cambon, Jules.- Le Gouvernement général de l'Algérie (1891 - 1897), p. 54.

(34) Ibid., p. 68.

(35) Ibid., p. 76.

(36) Lettre n° 3008 du gouverneur général, adressée le 14 juin 1915 au préfet d'Alger au sujet de la proposition de la section arabe des délégations financières. In: A.O.M. (Aix - en - Provence), Département d'Alger, n° 2U 18.

(37) Ibid.
(38) Estivals, Robert.- Le Livre en Tunisie, op. Cit., p. 309.
(39) Ibid., p. 311.
(40) Estivals, Robert.- Le Livre dans le monde, p. 289.
(41) Aux yeux de la France cette catégorie sert de courroie de transmission avec le reste de la population indigène.
(42) « Il n'y a pas, écrit Elena Savoca, d'autre personne de l'histoire du livre comme Roubakine dont le nom depuis la fin du XIX° et tout le XX° siècle resta toujours dans la presse russe et étrangère » (cf. Avant propos du livre de Nicolas Roubakine, p. 7). Roubakine est l'une des figures de l'intelligentsia russe qui, durant toute sa vie (1862 - 1946), a travaillé dans le domaine du livre qui représente pour lui « l'instrument le plus puissant dans la lutte pour la vérité et la justice ». A partir de ses travaux sur les phénomènes de la lecture depuis 1887, Roubakine a fondé une nouvelle discipline: la psychologie bibliologique, développée dans son livre intitulé: Introduction à la psychologie bibliologique, publié à Paris en 1922 en guise de dédicace avec gratitude à ses amis Paul Otlet et Adolphe Ferrière.
(43) Au nombre de six, ces principes dégagés par N. Roubakine sont les suivants:
Le premier principe repose sur la prédominance de la personnalité humaine. « Cela veut dire que tout livre choisi parmi les richesses livresques de l'humanité doit, avant tout, être apprécié du point de vue des intérêts et des idéals de la personnalité humaine qui pense, sent et souffre ».
Le second principe concerne la prédominance de la vie sur le livre. Lors d'un choix de livres pour une bibliothèque de culture générale, «il faut penser non pas au livre, mais à la vie réelle que ce livre reflète et exprime ».
Le troisième principe est le suivant: tout livre n'est qu'un instrument comme n'importe quel autre instrument. « ne peut être ni bon, ni utile, ni bienfaisant par lui-même, indépendamment des individus qui s'en servent dans tel ou tel cas particulier.Entre les mains de certains, le livres est un moyen d'élargir et d'approfondir la vie, de la rendre plus libre et plus lumineuse. Entre les mains d'autres, le même livre n'est qu'un moyen de lutte contre la liberté et la justice, un moyen d'oppression, d'obscurantisme et de violence servant à humilier et à écraser la personnalité humaine. Donc, on ne peut jamais affirmer qu'un livre, même considéré comme le meilleur, représente, par lui même, une valeur positive quelconque. L'Evangile ne nous fait-il pas penser aux inquisiteurs qui, eux aussi, le lisaient ? Et même la mathématique n'a-t-elle pas rendu des services à l'artillerie.
Le quatrième principe est ainsi formulé par Roubakine: « vive le livre, instrument puissant dans la lutte pour la vérité et la justice ».
Le cinquième principe: tolérance envers les différentes opinions. D'après ce principe, «il ne faut pas, en faisant un choix de livres pour une bibliothèque de culture générale, passer sous silence les opinions que, pour telles ou telles raisons, semblent inexactes, injustifiées ou antipathiques aux organisateurs de la bibliothèque».

Le sixième principe: les livres sont destinés aux lecteurs qui diffèrent sur les plans psychique et social ce qui veut dire que « l'action d'un même livre sur les lecteurs de types différents, est nécessairement différente ».

(44) L'écrivain V. Bielinski dit: « pour moi, une personnalité humaine est au-dessus de l'histoire, au-dessus de la société, au-dessus de l'humanité ».

(45) Roubakine, Nicolas, op. Cit. P. 507.

(46) De par la nature des collections des bibliothèques coloniales constituées principalement de romans, la mission scientifique de ces institutions est reléguée au second plan par rapport à la mission de déclassement.

(47) Roubakine, Nicolas, op. Cit., p. 511.

(48) Estivals, Robert.- Le livre en Tunisie, op. cit., p. 309.

(49) Cf. Chapitre: Bibliothèque nationale d'Alger, pp. 60 et ss.

(50) Cf. Chapitre: Etat de la lecture publique, pp. 588 et ss.

(51) La lecture publique en Algérie. In: Rapport d'inspection de P. Le Lièvre, op. cit., p. 47.

(52) Lebel, Germaine.- Bibliothèque nationale et lecture publique en Algérie, p. 55.

ANALYSE ET INTERPRETATION DE LA SITUATION DE LA LECTURE PUBLIQUE EN ALGERIE DURANT LA PERIODE COLONIALE 1830 –1962

Dr. Arab ABDELHAMID
département de bibliothéconomie
Faculté des sciences humaines et sociales
Université d'Alger
E. mail: arababdelhamid @ hotmail.com

RESUME

Dans l'acception moderne du terme, la lecture publique en Algérie remonte au début de la période coloniale. Durant cent trente deux ans d'occupation, le modèle bibliologique musulman qui a marqué tout le long du moyen âge, déjà en phase de déclin à la veille de l'intervention française en Algérie, a été foncièrement compromis par une politique de déculturation de la société algérienne. Par ailleurs la bibliothèque coloniale, de par sa mission tendancieuse, a constitué un instrument de pénétration de la psychologie collective de la population algérienne tout en étant entre-temps un moyen d'instruction et d'éducation de la population européenne. La démarche suivie par l'administration coloniale a réussi à étouffer la bibliothèque musulmane sans réussir pour autant à la substituer par une bibliothèque européenne à la hauteur des bibliothèques des autres pays du monde à cette époque.

INTRODUCTION

Pour comprendre le fonctionnement des bibliothèques en Algérie durant la période coloniale, nous sommes conduit à font Pour aborder cette question, il convient d'abord de situer la politique générale suivie par la France en Algérie et passer ensuite à l'organisation du circuit bibliologique dont découle la question des bibliothèques.

1. POLITIQUE GENERALE DE LA FRANCE EN ALGERIE

Le principe fondamental sur lequel se base la politique générale de la France en Algérie est celui de la soumission totale du peuple algérien, une tendance manifestée par le général Bugeaud dès son arrivée en Algérie en 1841. Il dit, d'une manière catégorique,: « il faut que les Arabes soient soumis, que le drapeau de la France soit seul debout sur cette terre d'Afrique... La soumission, poursuit-il, n'a nullement son caractère si on ne paye pas les impôts » [(1)].

Pour Bugeaud la soumission ne pourrait être totale que si toute l'Algérie est occupée, c'est pourquoi il dit aussi: « il se trouve en France des personnes... qui croiront sincèrement faire preuve de modération en disant qu'il eût mieux valu nous borner à occuper une partie du pays. C'est la grave erreur que l'on éviterait en réfléchissant et en consultant un peu l'histoire. On verra qu'il n'est pas possible de prendre une portion d'un pays et de détrôner un souverain en partie, sans se vouer à une guerre incessante. Il est mille fois plus sûr, plus économique de prendre le tout. C'est même une nécessité absolue » [(2)].

Ainsi, tous les moyens [(3)] étaient bons pour la France pour imposer sa domination en Algérie pour faire régner sa propre culture au détriment de celle des indigènes. C'est d'ailleurs dans ce sens qu'une politique d'érosion culturelle a été

amorcée dès les premiers temps de colonisation de l'Algérie. C'est par conséquent cette orientation politique coloniale qui détermine toutes les interprétations relatives aux œuvres coloniales réalisées en Algérie qu'elles soient d'ordre politique, économique, social ou culturel. La théorie marxiste de la lutte des classes est mieux indiquée ici pour l'analyse des relations entre la classe dominante du peuple colonisateur et la classe dominée du peuple colonisé.

Dans le même ordre d'idées, nous jugeons utile de reprendre intégralement le paragraphe suivant extrait du Livre dans le monde de Robert Estivals: « ainsi, écrit-il, lors du mouvement de colonisation, la société dominante du peuple colonisateur (aristocratie et bourgeoisie nationale) se sert des classes inférieures nationales (petite bourgeoisie, agriculteurs et prolétariats) pour intervenir militairement dans d'autres pays. Elle crée, ainsi, et dans une certaine mesure, une identité nationale apparente d'intérêts. Elle se sert encore, sur place, des classes dominantes soumises auxquelles elle laisse une part de leurs privilèges anciens sous condition qu'elles assurent une administration, aussi loyale que possible, des populations colonisées. La société dominante colonisatrice joue alors sur la distinction des intérêts de classe pour maintenir sa suprématie » (4).

Comme le colonialisme est un phénomène «de nature dialectique », la lutte pour l'indépendance et la décolonisation politique, économique et culturelle, sont des passages obligatoires quelle que soit la durée; quoique sur le plan culturel, le colonialisme crée et laisse «un traumatisme profond et irrémédiable» (5) dans la plupart des cas.

2. SITUATION BIBLIOLOGIQUE DURANT LA PERIODE COLONIALE:

La discussion sur le livre et les bibliothèques d'une manière générale nous renvoie à la théorie de la communication de la classe dominante, une démarche suivie par Robert Estivals dans sa thèse sur la Bibliométrie bibliographique dans laquelle il a été conduit à passer du plan de la communication écrite à l'analyse politique. Cette approche qui convient tout à fait à notre démarche, nous mène à revenir encore une fois sur la théorie de la classe dominante «qui repose sur une application généralisée de la lutte des classes » (6).

En tant que phénomènes sociaux, le livre et la bibliothèque ont, de tout temps, constitué des moyens de soutien de l'idéologie de la classe dominante qui, par le biais de la censure contrôle la montée de l'intelligence de la classe dominée. En Algérie comme ailleurs, la politique dans le domaine du livre et des bibliothèques est étroitement liée à celle de l'enseignement, or l'enseignement tel qu'il a été pratiqué en Algérie durant la période coloniale, suscite plus d'une interrogation. S'agit-il d'un enseignement destiné à toutes les classes tant européennes qu'indigènes sans distinction aucune ou il y avait des classes favorisées au détriment des autres ? S'agit-il d'un enseignement équitable sur les plans du contenu, de la langue d'enseignement, du nombre d'écoles et d'enseignants entre les différentes classes de la société ou il était orienté dans le sens de distinction des intérêts de classes ?

D'après les statistiques recueillies dans les différentes sources que nous avons citées dans ce travail, l'instruction, tous niveaux confondus, était proportionnellement

inférieure chez les populations indigènes par rapport aux populations européennes, et ce, pour deux raisons essentielles:

1. La résistance culturelle indigène rejette l'instruction pratiquée dans les écoles françaises.
2. L'instruction des indigènes est, aux yeux du pouvoir politique colonial, un moyen limité aux besoins des services coloniaux et jamais une fin en soit; ce qui explique les précautions de la classe dominante notamment le contrôle, par le biais de l'école, de l'intelligence des indigènes, laquelle était à même de compromettre ses intérêts, voire son existence.

Le livre en Algérie durant la période coloniale est, comme il a été déjà souligné plus haut, limité surtout au secteur de l'enseignement. C'est pourquoi «le marché du livre de langue française ne fut pas considéré comme un secteur économique rentable»[7]. C'est sans doute la raison pour laquelle les importateurs ne se sont pas manifestés d'activer dans ce domaine.

Cette situation qui découle d'une politique qui n'était pas à même de développer une économie de l'édition et de distribution du livre au niveau local, a fait que cette mission fut attribuée aux entreprises métropolitaines [8] comme Hachette [9], Hatier, Nathan et Colin. Outre les entreprises métropolitaines suscitées, il y avait aussi quelques imprimeurs implantés en Algérie comme Baconnier, Carbonnel et Rodocci auxquels s'ajoute l'imprimerie el Baath spécialisée dans l'impression en caractères arabes [10]. Quant à la diffusion du livre, durant cette période, elle relevait principalement de quelques librairies éparpillées entre les trois départements [11]. Elles produisaient toutes rassemblées un chiffre de l'ordre de cent titres environ par année[12], ce qui n'était pas du tout suffisant pour une population de plus de neuf millions et demi d'habitants [13], sachant que 80 % environ de cette production est constituée de romans.

Cette situation très limitée du marché du livre en langue française, un moyen fondamental au service de la classe dominante coloniale pour l'extension de la culture française en Algérie, révèle une grande carence quant au rôle assigné au livre dans le processus de colonisation comparativement aux autres moyens notamment les moyens de répression. Au-delà de l'enseignement où le livre constitue un moyen pédagogique dont le contenu relève de l'orientation de l'idéologie de la classe dominante, les autres secteurs à caractère bibliologique ne semblaient pas être développés en Algérie durant la période coloniale. Cette absence d'une prise en charge réelle de la question du livre en Algérie est, à nos yeux, le produit d'une politique d'ensemble de la France qui a accusé un retard dans ce domaine comparativement à certains peuples dans le reste des autres pays du monde.

Si la situation du livre français était critique en Algérie durant la période coloniale, celle du livre en langue arabe était pire, une chose qui se comprend tout à fait, partant du principe que la langue arabe constituait aux yeux de la classe dominante coloniale un moyen, au même titre de celui de l'Islam, à même de déjouer la stratégie coloniale et d'endiguer le processus de déculturation de la société algérienne. C'est pourquoi à cette période, le livre en langue arabe a été soumis à un contrôle très sévère, sachant que son influence sur la lutte pour la vérité, la justice et la liberté est incontestable pour la classe dominée Aux yeux de la classe dominante coloniale, la

censure était le moyen le mieux indiqué pour ce genre de situations. En effet, les mesures prises dans ce sens ont d'abord ciblé la restriction de la diffusion des documents en langue arabe, et ce, par interdiction de tout ce qui provenait en matière de livres et de journaux des pays arabes notamment l'Egypte et la Tunisie. A cet effet, des instructions ont été données aux services des postes et de la douane «pour que toutes les publications de langue arabe qui rentraient dans la colonie, fassent l'objet d'une stricte surveillance afin de censurer toutes celles qui pourraient présenter aux yeux de l'administration un caractère hostile à la présence française et au développement de sa culture » [14].

La censure s'est ensuite dirigée vers toutes les autres institutions chargées de l'enseignement de la langue arabe (mosquées, medersas, zaouia etc.) qui sont, à leur tour, mises sous le contrôle sévère des autorités compétentes au point où plusieurs d'entre elles ont été soit carrément fermées soit complètement détournées de leurs missions initiales. Cet acharnement envers la culture algérienne a, bien entendu, provoqué une réaction plus aiguë en ce qui concerne le rejet catégorique de la culture du colonisateur. Les diverses formes de lutte contre la présence française et le développement de sa culture, se manifestaient, entre autres, par l'introduction clandestine de la littérature arabe à caractère subversif notamment en provenance d'Egypte [15], le boycott de l'école française, la lutte politique, la lutte armée, etc.

La politique coloniale en matière de bibliologie a donné lieu à la marginalisation du livre sur le plan économique et à la réduction des besoins en matière de lecture aux manuels scolaires et à la production romanesque. C'est cette orientation qui détermine, sur le plan de la quantité et de la qualité, la nature de la bibliothèque coloniale. Sous cet angle, la bibliothèque comme le livre n'ont pas été enregistrés dans l'ordre des priorités de l'administration coloniale, une chose qu'on a prouvée, statistiques en main, dans notre thèse de Doctorat d'Etat.

3. APPLICATION DE LA THEORIE DE LA BIBLIOLOGIE POLITIQUE AUX BIBLIOTHEQUES ALGERIENNES DURANT LA PERIODE COLONIALE:

La bibliologie politique [16] est une discipline de la bibliologie ayant pour but de déterminer la relation entre la communication écrite en tant que phénomène social et le pouvoir politique en tant qu'organisateur de la société. Cette discipline qui remonte au siècle des lumières [17] a été développée sur le plan scientifique par Robert Estivals qui, outre ses propres travaux, a dirigé des thèses de doctorat dans ce domaine notamment dans l'étude des processus de colonisation et de décolonisation du Tiers monde, dont notre thèse de doctorat d'Etat[18] en fait partie.

Comme il a été déjà souligné dans l'introduction méthodologique de notre thèse, pour comprendre les bibliothèques algériennes de la période coloniale et en tirer des conclusions pour ce qui est de l'état de fonctionnement de celles de la période post-coloniale qui sont en fait le produit et le prolongement de celles de la période étudiée, il convient de faire appel à la théorie des modèles de bibliologie politique dont le modèle colonial constitue pour nous le pivot de notre analyse.

L'interprétation de la situation des bibliothèques des périodes coloniale et même post-coloniale, ne saurait être possible en dehors du phénomène de colonisation. En tant que pouvoir politique dominant qui organise la vie sociale des populations

colonisées, le colonisateur «s'intéresse à tous les éléments constitutifs de la communication écrite: création et développement des besoins d'information écrite; organisation de l'enseignement de l'écriture et de la lecture; surveillance des auteurs, de leurs idées et parfois de leurs manuscrits, plus tard de leurs droits; réglementation de la reproduction et de la distribution; dépôt légal et création des bibliothèques et des dépôts d'archives » [19]. Sur le plan des bibliothèques, le régime colonial français en Algérie a assigné à ces institutions une mission tendancieuse contrairement aux objectifs fondamentaux de ces bibliothèques qui sont censées être «le reflet livresque de l'univers»[20] et un instrument de culture à même d'aider le développement des connaissances et de la compréhension de la vérité. C'est pourquoi la présence de certains livres dans ces bibliothèques constituent «un capital mort » [21] et l'absence d'autres faisaient sérieusement nuire à leur activité.

Pour la classe dominante, ces principes sont totalement inversés. Ce qui constitue dans l'esprit humanitaire un capital mort est le fondement même de l'idéologie coloniale. Quant aux livres indispensables par leur apport sur le développement de la personnalité humaine dans sa dimension universelle, leur présence a été écartée notamment dans les bibliothèques destinées aux indigènes en raison de leur caractère nuisible à la politique de la classe dominante qui, pour asservir la population colonisée, cultive le mensonge au détriment de la vérité.

C'est ce schéma directeur qui a caractérisé le développement des bibliothèques durant la période coloniale, un schéma conçu conformément à la réalité de la colonie qui se traduit par la coexistence de deux cultures diamétralement opposées dont le rôle du pouvoir politique colonial était de réduire l'écart entre ces deux cultures au profit, bien entendu, de la culture coloniale. C'est dans cet esprit qu'il convient de comprendre la différence entre les bibliothèques coloniales et les bibliothèques musulmanes.

A - BIBLIOTHEQUES MUSULMANES:

Cette catégorie de bibliothèques tire son origine du modèle du moyen âge musulman, un modèle qui a atteint son apogée sous les Abbassides et les Umyyades de l'Andalousie, a fini, avec la chute de Grenade, par céder la place Progressivement à une époque de déclin dans tous les pays du monde musulman.

Les bibliothèques musulmanes de la période coloniale sont par conséquent le prolongement du modèle musulman en phase de déclin et que ces institutions ont servi à une époque qui n'était pas du tout celle du XX° siècle où les fondements de la bibliothèque moderne ont été conçus à base d'une philosophie tout à fait différente. C'est pourquoi le rôle de ces bibliothèques a été limité en fonction de la limite des moyens, du mode d'organisation et de gestion, du nombre et type d'utilisateurs, de leurs missions, etc.

Aux yeux des autorités coloniales, le véritable danger ne provenait pas de ces bibliothèques, vu leur influence limitée, mais des institutions auxquelles elles sont rattachées en l'occurrence les mosquées, les medersas et les zaouias qui ont été d'ailleurs soumises à de rudes épreuves, car on les considérait comme des bastions de résistance, hostiles à l'existence de la France et au développement de sa culture en Algérie. Le sort des bibliothèques musulmanes était donc étroitement lié à celui des institutions de rattachement. Quand une de ces institutions est soumise à des mesures

punitives, sa bibliothèque est, par voie de conséquence, la première à en subir les conséquences.

A.1. TENTATIVE D'ELIMINATION DES BIBLIOTHEQUES MUSULMANES:

La politique fondamentale de la France en Algérie durant la période coloniale se basait sur le principe de «faire oublier à la population colonisée son histoire, sa langue, sa culture propre en substituant dans son élite, l'histoire, la langue et la culture du colonisateur » [(22)].

La mission de cette politique de déracinement culturel a été d'abord confiée à l'école où des programmes d'enseignement furent soigneusement conçus pour forger les esprits des colonisés dès leurs jeunes âges, une tendance mise en exergue par le paragraphe suivant: « Pour transformer les peuples primitifs de nos colonies, pour les rendre le plus possible dévoués à notre cause et utiles à nos entreprises..., le moyen le plus sûr c'est de prendre l'indigène dès son enfance, d'obtenir de lui qu'il nous fréquente assidûment et qu'il subisse nos habitudes intellectuelles et morales plusieurs années de suite, en un mot de lui ouvrir des écoles où son esprit se forme à nos intentions » [(23)].

Dans un deuxième stade, intervient dans cette politique la bibliothèque en tant que moyen d'assurer un complément de formation pour ainsi poursuivre l'œuvre entreprise par l'école jusqu'à un certain âge. Cette stratégie coloniale tout à fait claire sur le plan théorique, ne semblait pas être cependant facilement applicable sur le terrain, car les résultats qui en découlaient étaient très limités dont le caractère résistant de la culture indigène constituait une des raisons principales. Face au rejet de la culture européenne, le pouvoir politique colonial a été amené à lutter contre tout ce qui pouvait avoir un impact sur la consolidation et le soutien des forces morales de la population indigène. C'est dans cet esprit que le manuscrit arabe et par extension les bibliothèques musulmanes notamment les bibliothèques des mosquées, des medersas, des zaouias et celles des particuliers ont été soumises aux différentes formes de destruction [(24)].

Ces mesures ont en effet provoqué une élimination pure et simple de plusieurs bibliothèques musulmanes qui ont fini par voir leurs collections dispersées et à jamais. Le cas de la bibliothèque de l'Emir Abdelkader, les bibliothèques de la ville de Constantine et bien d'autres sont des exemples de cette tendance d'élimination. Aux yeux des autorités coloniales, cette élimination n'était pas un acte isolé ou une fin en soi, mais plutôt une phase qui précède une autre plus importante en l'occurrence la nationalisation de ce patrimoine culturel autochtone dont l'intérêt réside non seulement dans le fait de contrôler l'intelligence des indigènes mais aussi servir de fil d'Ariane pour la compréhension et par conséquent la maîtrise de la société colonisée.

A.2. NATIONALISATION DES BIBLIOTHEQUES MUSULMANES:

La nationalisation des bibliothèques musulmanes est une mesure tendancieuse ayant, à notre sens, deux objectifs essentiels:

1. détourner ces institutions de leur mission culturelle initiale et les adapter aux besoins de la cause coloniale.

2. constituer à partir des collections notamment de manuscrits recueillis dans les différents coins du territoire, des espaces de lecture purement coloniaux dont l'accès n'était pas toujours évident pour la population indigène. Le cas des premières collections de manuscrits ayant constitué les fonds de la Bibliothèque nationale est un exemple très significatif.

Comme le principe colonial était aussi de «dominer et faire durer la domination» [25] dans le temps, la nationalisation des bibliothèques musulmanes n'était en fait qu'une forme, parmi tant d'autres, qui menait à une finalité commune, celle d'isoler la population indigène de sa propre culture. Cette nationalisation a été réalisée graduellement. Quant à ses origines, elles remontent au début de la colonisation lorsque Louis Adrien Berbrugger fut nommé en tant que premier bibliothécaire à Alger par décision du 13 octobre 1835 du Maréchal Clauzel. Comme il se trouvait que la ville d'Alger a bénéficié d'un bibliothécaire sans bibliothèque et sans ressources, Berbrugger, chargé de la formation et de la conservation de ladite bibliothèque, a été conduit à suivre les expéditions militaires à la recherche des manuscrits orientaux conservés dans les bibliothèques musulmanes pour en constituer un premier fonds de la Bibliothèque nationale composé uniquement de ces manuscrits enlevés aux Arabes [26], selon les propos de Berbrugger.

Par la suite, la nationalisation a ciblé les bibliothèques de la plupart des institutions religieuses [27] notamment celles des mosquées, des zaouias et des medersas. Quant au reste des autres bibliothèques, elles ont été récupérées en rattachant les institutions dont elles dépendaient au domaine de l'Etat.

A.2.1. BIBLIOTHEQUES DES MOSQUEES:

La bibliothèque de la mosquée tire sa force de celle de la mosquée elle-même qui, aux yeux du pouvoir politique colonial, constitue un véritable danger en raison de son impact sur les forces morales de la population indigène et sa capacité de nuisance aux intérêts et à la présence de la France en Algérie.

Cette nuisance émane principalement du Coran qui constitue avec les autres livres à caractère religieux notamment les livres de la tradition, l'essentiel des collections des bibliothèques des mosquées. En tant que livre par excellence, le Coran contient plusieurs versets incitatifs à la révolte contre toutes les formes d'occupation et de domination étrangères. C'est d'ailleurs cette position religieuse qui explique toutes les formes de résistance qu'a rencontrées la France dès son arrivée et durant tout le temps de son existence en Algérie. Pour faire face à cet obstacle, la France a, bien entendu, choisi la solution de démolition et d'appropriation des mosquées, une politique menée par «des exterminateurs systématiques du culte musulman et des populations qui le professent » [28].

Contrairement aux partisans de l'extermination, certaines voix proposaient d'autres solutions comme celle de l'ingénieur géographe Rozet qui dit à ce propos: « malheureusement cela n'est pas possible à moins de s'exposer à se voir forcé de détruire les populations. Mais au moins, on devrait faire mourir ignominieusement les imams qui s'aviseraient de prêcher la révolte; et, comme le mode d'éducation intimement lié à la religion, il faudrait fermer toutes les écoles musulmanes existantes,

puisqu'on y apprend le Coran, et en ouvrir d'autres où les jeunes africains apprendraient la langue française » [29].

Une autre solution plus intelligente et plus efficace était celle de s'approcher de ces mosquées, du moins de celles qui restaient, en vue de les mieux contrôler de l'intérieur dans un but de réduire voire d'éliminer leur capacité de nuisance. En effet plusieurs mosquées ont été rattachées au domaine de l'Etat qui contrôlait parfaitement leurs activités par l'intermédiaire d'un personnel indigène «investi et salarié » [30]. Ainsi les mosquées rattachées à l'administration coloniale dont leurs bibliothèques ont été réduites au silence et leur champ d'action limité dans la sphère de l'ignorance et de l'obscurantisme.

A.2.2. BIBLIOTHEQUES DES MEDERSAS:

La medersa et la mosquée constituaient pour l'administration coloniale deux faces différentes d'une même pièce. La medersa est aussi une institution d'enseignement, une école qui a joué un rôle très important dans la diffusion de la culture arabo-islamique. Comme le mode d'éducation pratiqué dans la medersa était intimement lié à la religion, son influence sur la lutte contre les intérêts de la France n'était pas moins importante que celle de la mosquée et de la zaouia [31].

Tout comme les mosquées, les medersas ont aussi subi la politique d'extermination. «Nos expéditions militaires, disait Berbrugger, en faisant disparaître la majeure partie des livres, ont anéanti de fait la plupart des mederçah » [32]. Le peu qui restait a été adapté aux besoins des services coloniaux lorsque la France avait admis la nécessité de former en Algérie des fonctionnaires musulmans destinés à servir de courroie de transmission avec le reste de la population indigène. Pour ce faire, les autorités coloniales s'étaient inspirées des anciennes medersas du moyen âge musulman en adaptant, bien entendu, leur enseignement aux besoins de la colonisation. C'est ainsi que les medersas furent reconstituées en Algérie par décret du 30 septembre 1850 en vue de former, parmi les indigènes, des candidats aux emplois dépendant des services du culte, de la juste, de l'instruction publique et des bureaux arabes.

Faut-il le rappeler ici que l'enseignement, dispensé à quelque 140 élèves indigènes en 1862, était, comme le disait Cambon, gouverneur général de l'Algérie dans son discours au Sénat, le 18 janvier 1894: « considéré comme destiné moins à élever le niveau intellectuel de ceux qui le reçoivent qu'à leur donner une profession » [33] et surtout former « une élite musulmane à laquelle, ajouta Cambon, nous inspirions quelque chose de nos sentiments et que nous puissions nous attacher par ses intérêts»[34].

Le Gouverneur général poursuit dans le même ordre d'idées: «en effet, messieurs, il faut considérer que, jusqu'à présent, nous n'avions peut être pas assez tenu compte des choses de l'esprit en ce qui concerne les indigènes et quand on néglige l'esprit, il se venge. Ce que je vous disais du développement du maraboutisme, du développement du fanatisme, de l'ignorance et des passions religieuses dans la masse des musulmans, indique bien qu'il faut absolument commencer à créer des institutions qui soient de nature à nous assurer le bénéfice de la direction intellectuelle, morale et religieuse de nos indigènes » [35].

C'est dans cet esprit que les trois medersas algériennes ont été instituées en 1850. La première installée à Constantine, la seconde à Tlemcen et la troisième à Media, transférée par la suite à Blida en 1855 puis à Alger en 1859. Sur le plan bibliologique, il fallait attendre le plan de réorganisation de 1895, soit presque un demi-siècle après leur création, pour voir les medersas passer de l'autorité militaire et être confiées à des directeurs français arabisants et islamisants dont chacun est chargé de constituer une bibliothèque dans la medersa qu'il dirigeait.

Ces bibliothèques qui ont un caractère indigène par la nature des collections qu'elles contenaient sont, à vrai dire, un instrument de travail mis à la disposition des étudiants et des professeurs ainsi que des interprètes militaires, des officiers des affaires indigènes, des fonctionnaires s'occupant des études arabes, etc., un public directement impliqué, chacun dans son domaine, dans l'œuvre du pouvoir politique qui consistait à contrôler la direction morale, intellectuelle et religieuse des indigènes.

A.2.3. BIBLIOTHEQUES ARABES:

Comme leur nom l'indique, ces bibliothèques sont destinées aux populations indigènes. Créées depuis 1903, ces bibliothèques au nombre de quatre sont installées par l'administration coloniale dans les villes à population musulmane importante en l'occurrence Annaba, Bougie, Constantine et Tlemcen. Il n'y avait pas de bibliothèque arabe à Alger probablement à cause de l'existence dans cette ville de plusieurs autres bibliothèques (nationale, universitaire, municipale, bibliothèques de cartiers, bibliothèques d'associations, etc.).

Par sa vocation, la bibliothèque arabe était la seule, parmi les autres bibliothèques coloniales, qui s'adressait à la population indigène à part entière, du moins sur le plan théorique. Dans un premier temps, cet acte nous paraît tout à fait louable car c'est la première fois que l'administration coloniale parlait de besoins des indigènes en matière de lecture. Mais quand on découvre de quelle bibliothèque arabe il s'agit, on finit par changer d'avis.

Il est à remarquer que ces bibliothèques étaient beaucoup plus des cabinets de lecture que des bibliothèques proprement dites. A titre d'exemple la bibliothèque arabe de Bône se résume à une salle d'environ six mètres de long et quatre mètres de large. La moyenne de fréquentation était de douze lecteurs par jour pour consulter les quelque 462 volumes dont la plupart provenaient de dons. Le soutien de l'administration était quasiment absent. C'est pourquoi la section arabe des délégations financières a appelé l'attention de l'administration sur le fait que ces institutions ne donnaient pas «tous les résultats désirables » [36]. Elle a par conséquent exprimé l'avis de réunir ces bibliothèques arabes aux bibliothèques publiques françaises tout en proposant la désignation d'un lettré musulman pour faciliter l'accès aux lecteurs indigènes [37].

Cet état des bibliothèques arabes n'est pas du tout surprenant. Il est le produit d'une politique coloniale de nature à «maintenir les masses dans l'ignorance; développer modérément la formation de l'ancienne classe dominante locale de telle sorte que, ni sur le plan du nombre ni sur celui de la qualité, elle puisse sortir de son rôle subalterne. Il faudra lui inculquer la soumission à l'ordre colonial imposé » [38]. C'est dans ce sens qu'il conviendrait de situer et de comprendre la mission des bibliothèques arabes dont le lecteur était obligé «de passer par le moule scolaire » [39] à partir duquel il

est formé conformément aux idéals coloniaux et préparé pour une étape postscolaire où l'école cède la place à la bibliothèque en tant qu'instrument au service de la lutte pour la déculturation de la société indigène.

Cette tendance tout à fait claire dans l'esprit colonial, restait cependant un objectif dont la limite des moyens déployés ne permettait pas la réalisation. Le cas des bibliothèques arabes, tant sur le plan quantitatif que qualitatif, est très significatif. Après 1830, c'était le pouvoir politique colonial qui, par la force, a décidé de réorganiser la société algérienne en fonction de ses intérêts. Pour développer et appliquer ses thèses coloniales, la France s'est appuyée sur la politique d'alphabétisation limitée uniquement à ses besoins. « Il s'agit en fait de tenir les populations colonisées dans un état culturel de dépendance» [40], une pratique qui se traduit par l'imposition de la culture coloniale au détriment de la culture autochtone.

Sur le plan du livre et des bibliothèques, les autorités coloniales ont agi dans le même sens. Aucune bibliothèque, à notre connaissance, n'a été créée dans un esprit de répandre la lecture publique parmi les indigènes qui sont d'ailleurs exclus par la politique de l'enseignement. Autrement dit, toutes les bibliothèques fondées en Algérie durant la période coloniale étaient destinées aux populations européennes et quelques indigènes dont la représentativité était quasiment insignifiante [41].

Dans l'esprit de la lutte des classes, cette politique est celle de la classe dominante qui ne se limite pas à imposer son idéologie, mais elle empêche aussi l'émergence et le développement de la l'intelligence de la classe dominée. La politique de la classe dominante coloniale en Algérie, dans le domaine intellectuel, nous conduit à poser une question importante, posée autrefois par le bibliologue russe Nicolas Roubakine [42] dans son livre intitulé: « Introduction à la psychologie bibliologique », à savoir: dans quelle mesure peut-on admettre une soumission intellectuelle du lecteur à ceux qui le guident dans la lecture ? Par quels moyens un lecteur peut-il défendre sa liberté intellectuelle contre le système de lecture pratiqué habituellement et dont le but est d'organiser un esclavage intellectuel des lecteurs ?

Pour Roubakine la réponse à ces interrogations réside dans Les principes [43] de choix et de propagation des collections de livres destinées aux lecteurs d'une bibliothèque de culture générale. Dans notre cas, la situation est tout à fait différente. Car il s'agit d'un modèle colonial qui, par définition, utilise le livre et la bibliothèque non pas comme des instruments de lutte pour la vérité et la justice mais plutôt comme des instruments de lutte pour l'esclavage culturel au détriment des idéals de la personnalité humaine [44] mise en valeur «par le christianisme et l'humanisme athéiste de la fin du XVIII° siècle, ainsi que par le socialisme et le communisme dont les drapeaux rouges ont jusqu'à présent porté

cette inscription: « une personnalité humaine est sacrée et inviolable, en tout temps, dans toutes les conditions et sans aucune exception » [45]. Cette vérité élémentaire pour toute l'humanité se trouve violée en Algérie comme ailleurs par le colonialisme aux yeux duquel le seul principe valable était celui de domination et d'exploitation. Ainsi les bibliothèques algériennes de la période coloniale ont été régies par le principe de la classe dominante qui contrôlait le contenu des collections de livres mises dans ces bibliothèques ainsi que la mission et la vocation de ces dernières.

Sur le plan du contenu des collections, la plupart des livres arrivaient de la métropole sous forme d'envoi émanant des services en relation directe avec la colonie notamment ceux du ministère de la guerre et du ministère de l'instruction publique. Ce qui veut dire que le rôle des bibliothécaires consistait, en Algérie, à gérer ce que le pouvoir politique leur transmettait de la métropole. Ces envois de livres, plus ou moins réguliers, qui ont constitué les collections des différentes bibliothèques coloniales à caractère public servaient d'une part à répondre aux besoins des populations européennes en matière de lecture de délassement [46], et d'autre part à véhiculer les idéals coloniaux qui voulait faire de l'Algérie une partie intégrante de la France.

Pour réaliser cet objectif, le livre et la bibliothèque constituaient les moyens les mieux indiqués et les plus appropriés. Ainsi le livre devenait, dans ce cas précis, un instrument au service de la classe dominante par lequel cette dernière exerce un despotisme culturelle. Sur ce point précis, nous ne pouvons que répéter, en les faisant les nôtres, les paroles de Nicolas Roubakine qui écrit à ce propos: « Il est évident que, parmi les richesses livresques de l'humanité, il existe beaucoup de déchets et beaucoup d'inutilités. Ces déchets jouissent souvent d'une protection toute particulière de la part des maîtres du moment ou des individus habiles qui les exploitent dans leurs buts criminels, pour obscurcir la conscience humaine et pour la réduire à l'esclavage, en cultivant le mensonge, l'ignorance et l'obscurantisme ».

« Que les maîtres politiques et sociaux de la situation, poursuit-il, travaillent systématiquement pour produire et pour répandre une littérature tendancieuse et foncièrement mensongère, l'avenir n'est pas à eux. Non seulement l'avenir, mais le présent même ne leur appartient pas, car l'évolution de la vie oblige les hommes à distinguer la vérité des mensonges, et les forces à mettre, à la base de leur vie sociale, l'union et la charité. Voilà pourquoi les livres qui répandent la vérité représentent, en comparaison avec les livres qui sèment les mensonges, une puissance énorme. Je ne cesserai pas de répéter qu'à la base même de la biblio-psychologie doit se trouver le principe suivant: « vive le livre, instrument puissant dans la lutte pour la vérité et la justice » [47].

B. BIBLIOTHEQUES FRANÇAISES:

Les bibliothèques françaises constituent un ensemble de bibliothèques destinées principalement aux populations européennes. Ces bibliothèques sont réparties entre les bibliothèques libres contrôlées par les mouvements associatifs et les bibliothèques qui relevaient du pouvoir politique colonial.

B.1. BIBLIOTHEQUES LIBRES:

Ce type de bibliothèques qui émane des mouvements associatifs constitue des bibliothèques libres dont les ressources provenaient en dehors du budget de l'administration coloniale. Ces bibliothèques fondées par des associations, des amis de la science, des ligues d'enseignement, des instituteurs, etc., sont à vrai dire le produit d'un besoin en matière de lecture publique, lequel n'était pas satisfait par les bibliothèques relevant du pouvoir politique.

L'insuffisance quantitative et qualitative des bibliothèques de lecture publique était une carence qui incombait aux autorités compétentes coloniales dénoncée par des initiatives individuelles ou collectives qui ont œuvré à la fondation de bibliothèques par

leurs propres moyens sans aucun appui de l'administration coloniale. Ces initiatives dénotent une prise de conscience des populations quant au rôle des bibliothèques et leur intérêt en matière de lecture publique, une chose qui n'a jamais constitué la priorité du pouvoir politique, lequel ne suivait pas les aspirations même des populations européennes dans ce domaine. Pour ce qui est de la population indigène, l'initiative ne manquait pas, du moins pour la classe des lettrés qui s'est rendue compte que la meilleure des bibliothèques à l'époque était celle créée par soi même. C'est ainsi que les Amis du livre de Tlemcen ont créé leur propre bibliothèque dès 1927.

Cette tendance a marqué toute la période coloniale, une chose que l'on peut comprendre si elle concernait seulement la population indigène. Mais quand la question s'étend même aux populations européennes dont les besoins en matière de lecture n'étaient pas satisfaits, l'explication est par conséquent au delà du rapport entre colonisé et colonisateur. Il s'agit plutôt de toute une politique dans le domaine du livre et des bibliothèques qui est mise en cause non seulement au niveau de la colonie mais aussi au niveau de la politique générale de la France dans ce domaine comparativement aux pays anglo-saxons et certains pays d'Europe.

B.2. BIBLIOTHEQUES RELEVANT DE L'ADMINISTRATION COLONIALE:

Par rapport aux autres catégories de bibliothèques de la période coloniale, cette catégorie était la plus importante, du moins sur le plan quantitatif. Ces bibliothèques ont été conçues sur la base du principe de la lecture publique et selon des techniques plus ou moins modernes de la bibliothéconomie.

Ces techniques ont été introduites en Algérie par le biais de la bibliothèque coloniale en tant que phénomène social nouveau qui a non seulement prédominé durant la période coloniale, mais qui a aussi fortement marqué la période post-coloniale. Sur ce plan, le rôle de la colonisation est manifeste mais faut-il le rappeler encore une autre fois, que ce rôle était au service des populations européennes d'Algérie, lesquelles ne cessaient de revendiquer leur droit en matière de lecture publique à l'image de ce qui se passait en Europe et dans le reste des autres pays du monde. Quant à la population indigène, nous avons remarqué dans les pages précédentes, que la situation était tout à fait différente.

Aux yeux du pouvoir colonial, l'indigène n'avait pas à exprimer ou à revendiquer ses droits les plus élémentaires et encore moins ses droits en matière de lecture. Mais en cas de nécessité, c'était à l'administration de les provoquer selon les besoins de ses services. C'est la raison pour laquelle nous jugeons que la population indigène n'était pas directement concernée par cette catégorie de bibliothèques, à l'exception d'une minorité qui appartenait à l'ancienne classe dominante, constituée des alliés de la France, sur laquelle s'appuyait la politique coloniale, «en lui confiant un rôle de transmission et d'application sur l'ensemble de la société colonisée» [48].

Indépendamment des rapports entre la classe dominante et la classe dominée, ces bibliothèques en tant que produit colonial ont servi pour mener, tant bien que mal, une mission de colonisation culturelle qui a fini par imposer, par la force, la culture française en Algérie au détriment de la culture autochtone. En dehors du contexte politique, ces bibliothèques ont fortement marqué le courant de l'histoire des bibliothèques en Algérie. La création de la Bibliothèque nationale d'Alger en 1835 constitue le début d'une période de presque un siècle et demi où la bibliothèque

coloniale qui se voulait une institution moderne a fini, par la force des choses, par supplanter la bibliothèque musulmane dont la conception et la structure traditionnelles ne convenaient pas aux mutations connues dans le domaine des bibliothèques à partir de la deuxième moitié du XIX° siècle.

Jusqu'à 1962 et même après, l'Algérie a été, dans le domaine des bibliothèques, prédominée par le modèle colonial qui a connu trois phases successives:

- ✓ La phase du XIX° siècle.
- ✓ La phase de l'entre deux guerres.
- ✓ La phase postérieure à 1945.

A. PHASE DU XIX° SIECLE:

La phase du XIX° siècle est marquée par la création de la Bibliothèque nationale d'Alger en 1835. Cette création est issue de la nécessité de rassembler et de conserver, pour la première fois, les vestiges du passé concernant une colonie nouvellement conquise. En tant que première institution culturelle et doyenne des bibliothèques de l'Algérie de la conquête, la Bibliothèque nationale a été créée dans des circonstances hors du commun [49]. A l'exception de la décision de sa création, cette bibliothèque a été fondée grâce aux efforts personnels de son bibliothécaire en dehors de tout appui politique et administratif du pouvoir colonial.

Les moyens de fortune mis à la disposition du bibliothécaire, par la suite, confirment que le rôle des autorités compétentes était vraiment en deçà des besoins du fonctionnement minimum de cette bibliothèque. Plus tard, le développement de la colonie a engendré des besoins en matière d'enseignement et de lecture publique, d'où la création d'autres bibliothèques qui venaient s'ajouter à la Bibliothèque nationale notamment la Bibliothèque universitaire, les bibliothèques scolaires, les bibliothèques municipales, etc. Il est à remarquer que cette phase est caractérisée par l'initiative de fondation et de création des bibliothèques à caractère beaucoup plus «spécialisé» que général, car la notion de lecture publique n'apparaîtra que plus tard.

Sur la plan de fonctionnement, les bibliothèques à cette époque étaient beaucoup plus des dépôts de livres que des bibliothèques proprement dites, compte tenu de leurs moyens, des techniques d'organisation et de gestion, de leur statut dans la société, etc. Il fallait attendre le début du XX° siècle pour voir les premières manifestations de l'administration envers ces bibliothèques se traduire par des missions d'inspections notamment celles de 1908, 1912 et plus tard celle de 1946, qui ont toutes conclu que ces bibliothèques étaient alors dans un état embryonnaire.

B. PHASE DE L'ENTRE DEUX - GUERRES:

La principale caractéristique de cette période réside dans l'augmentation sensible du prix des livres. Ainsi un volume de l'histoire de l'art publié sous la direction d'André Michel pour un prix de 15 francs en 1914, coûtait 50 francs en 1922, soit une augmentation de 400 % environ. Par ailleurs, les livres édités à l'étrangers étaient presque inaccessibles en raison du taux de change élevé.

Les circonstances économiques de la guerre ont par conséquent mis les bibliothèques dans des conditions encore plus difficiles, ce qui a sensiblement réduit le taux de croissance de leurs collections. Sur un autre plan, l'Algérie a vu se développer, durant cette période, la notion de lecture publique. Le 26 mars 1929, le ministre de

l'instruction publique, Mario Roustan avait déposé sur le bureau du Sénat une proposition d'organiser des salles municipales dans toute la France.

En 1930, certains parlementaires soulevèrent la question des bibliothèques publiques notamment la suite que le gouvernement avait réservée aux travaux de la commission de la lecture publique créée en 1929. Ces interventions n'avaient, semble-t-il, suscité aucun résultat. Il fallait attendre l'année 1931 pour voir se tenir à Alger le Congrès International de la Lecture Publique où cette dernière avait fait l'objet pour la première fois de discussions sérieuses clôturées par une résolution votée au sujet de l'application à l'Algérie de la loi qui organise la lecture publique outre l'émission d'un certain nombre de vœux [50] permettant l'organisation des bibliothèques en Algérie.

C. PHASE POSTERIEURE A 1945:

D'après les résultats de la mission d'inspection menée en 1946 par l'inspecteur général des bibliothèques, Pierre Le Lièvre, la situation des bibliothèques en Algérie laissait encore à désirer. Il écrit par conséquent: « si un effort appréciable a été fait, et si des résultats, dont on ne saurait sous- estimer l'intérêt, ont été obtenus à Alger, nous avons pu constater la totale carence de l'administration municipale dans des grandes villes comme Oran ou Bône, et dans des villes comme Tlemcen » [51].

Indépendamment de la position de l'administration vis à vis de la politique en matière des bibliothèques en Algérie, la période postérieure à la seconde guerre mondiale a été marquée, sur le plan quantitatif, par l'extension du champ de la lecture publique qui avait connu un essor relativement important, étant donné que 90 % des bibliothèques de la période coloniale, étaient postérieures à 1949 [52]. Par ailleurs, cette période a été aussi marquée par la construction d'un bâtiment nouveau pour la Bibliothèque nationale à partir de 1954 conformément aux normes et techniques modernes de la bibliothéconomie.

En 1955, l'arrêté ministériel du 28 décembre intervient pour donner au service de la lecture publique un caractère officiel et désigné depuis, sous le nom de bibliothèque centrale de prêt du département d'Alger, rattaché à la Bibliothèque nationale avec un crédit de l'ordre de cinq millions de francs destinés à fournir des livres à quelque 186 bibliothèques. A l'aide des caisses circulantes ou bibliobus, ce chiffre a sensiblement augmenté pour atteindre celui de 327 bibliothèques en 1958.

Le service de la lecture publique qui desservait plus de 300 bibliothèques (bibliothèques municipales, de foyers ruraux, d'écoles, d'hôpitaux et de prisons, etc.), envisageait un programme ambitieux qui consistait à développer la lecture publique en doublant le nombre de localités à desservir. Cependant ce programme n'a jamais été réalisé à cause de la guerre de libération déclenchée en 1954 et qui a causé non seulement la suspension de plusieurs centres notamment ceux des régions isolées, mais qui a aussi abouti sur le plan politique à l'indépendance de l'Algérie en 1962.

CONCLUSION:

La lecture publique est un produit d'une culture démocratique, dont la révolution française a tracé les premiers sillons. Dans le domaine du livre, les principes fondamentaux de démocratisation de la lecture publique n'ont pas été toutefois appliqués en France pour diverses raisons.

Par contre, les Anglo-saxons qui ont connu la bibliothèque publique un demi-siècle après les dépôts littéraires issus de la révolution française, ont donné à la bibliothèque, d'une manière générale, une place de choix dans la société et ont fait d'elle un organisme actif auquel ils ont attribué un rôle moteur dans les programmes de développement de la société, une chose tout à fait contraire en France où les idées et les principes de la révolution de 1789 n'ont pas été suivis, dans le domaine de la lecture publique, par les mesures à même de faire de la bibliothèque ce qu'ont réussi de faire les Anglais, les Américains et même certains pays voisins de la France.

La situation critique dans laquelle se trouvaient les bibliothèques de l'Algérie de la conquête n'était qu'un prolongement d'une crise issue de l'inadéquation de la politique française en matière de bibliothéconomie d'une manière générale; ce qui a donné lieu à des bibliothèques qui, de par les difficultés dans lesquelles elles végétaient, n'existaient que par leurs noms comparativement à ce qui se passait, à la même période, dans les autres pays du monde.

ORIENTATION BIBLIOGRAPHIQUE

(1) Germain, Roger.- La Politique indigène de Bugeaud, p. 15.
(2) Ibid. P. 25.
(3) Outre les moyens de répression, la France a utilisé d'autres méthodes plus ou moins pacifiques comme les négociations avec certains notables qui lui ont servi de courroie de transmission avec le reste de la population; adoption de la politique «diviser pour régner » en se basant, entre autres, sur le mythe berbère et la diversité ethnique, etc.
(4) Estivals, Robert.- Le Livre dans le monde, p. 365.
(5) Ibid.
(6) Estivals Robert.- Schéma pour la bibliologie, p. 57.
(7) Allahoum, Rabah.- Le Livre en Algérie, p. 58.
(8) Estivals, Robert.- Le Livre en Tunisie, op. Cit., p. 59.
(9) Hachette contrôlait 80 % de la commercialisation du livre sur le marché algérien dont le roman représentait 80 % du marché. Quant au livre scientifique et littéraire, il ne représente que 5 % du marché (cf. Rais, Djamel.- L'Importation du livre en Algérie, cité par Allahoum, Rabah, op. Cit., p. 59).
(10) Ibid.
(11) Librairie «Réveil» «Cheaix» et la Maison des livres à Alger; « Fouques » et « Marchés » à Oran; « Mariani » et « Pineli » à Constantine. (Cf. Allahoum, Rabah, op. Cit. P. 60).
(12) Ibid.
(13) Le chiffre exact pour l'année 1954 est de 9 529 726, soit un livre pour 59 000 habitants.
(14) Revue el - Djeich, septembre 1980, p. 40, citée par Allahoum, op. Cit. p. 61.
(15) A titre d'exemple, al Rissala de Hessen Ezayet, al Thaqafa de Ahmed Amin, el Feth de al Rabita al Arabia. La plupart de ces périodiques présentaient un caractère hostile aux intérêts de la France.
(16) Une discipline qui «constitue aujourd'hui l'un des secteurs de la recherche bibliologique. Elle est abordée généralement dans des perspectives socio-historique et sociologique. (Cf. Estivals, Robert.- Bibliologie politique: les

systèmes politiques et la communication écrite. In: Les sciences de l'écrit..., op. Cit., p. 430).

(17) Estivals, Robert.- Bibliologie politique: les systèmes politiques et la communication écrite. In: Les Sciences de l'écrit: Encyclopédie internationale de bibliologie, p. 428.

(18) Sur ce point, R. Estivals précise: « on doit généralement, écrit-il, dater les premiers essais de théorisation de la pratique politique en ce domaine, en France, du siècle des lumières et du fameux Mémoire sur la Librairie et sur la Liberté de la presse, de Malesherbes, le directeur de la librairie au milieu du XVIII° siècle. On ajoute aussi les textes de Diderot relatifs notamment à la librairie » (ibid.).

(19) Abdelhamid, Arab.- Contribution à l'étude des institutions culturelles de l'Algérie: évolution des bibliothèques durant la période coloniale 1830 –1962.- 2 tomes, 842 p. Thèse de Doctorat d'Etat: bibliothéconomie: université d'Alger: 2000.

(20) Roubakine, Nicolas, op. Cit., p. 514.

(21) Ibid., p. 506.

(22) Estivals, Robert.- Le Livre en Tunisie: modèle socialiste et modèle libéral. In: Le Livre dans le monde, op. Cit., pp. 309 - 310.

(23) Pour plus d'informations, il convient de consulter les livres de: Taleb Ibrahimi, A.- De la décolonisation culturelle, 1962-1972.- Alger: S.N.E.D., 1973; Mazouni, A.- Culture et enseignement en Algérie et au Maghreb.- Paris: Masgrew, 1969; Hardy, G.- Une Conquête morale, l'enseignement en A.O.F.- Paris: A. Colin, 1971.

(24) Cf. Chapitre: manuscrits orientaux conservés dans les bibliothèques algériennes, pp. 456 - 496.

(25) Estivals, Robert.- Le Livre en Tunisie, op. Cit., p. 309.

(26) Cf. Revue africaine, vol. 68, 1927, p. 108.

(27) La nationalisation a également touché les bibliothèques des établissements ecclésiastiques en vertu de la loi du 9 décembre 1905 relative à la séparation des églises et l'Etat, rendue applicable en Algérie à partir de 1908.

(28) Pichon.- Alger sous la domination française, cité par Jean Vaillard, op. Cit., p. 83.

(29) Rozet.- Voyage dans la Régence d'Alger, cité par Jean Vaillard, ibid.

(30) Rinn, Louis.- Marabouts et Khouan, p. 516.

(31) Sur la plan politique les zaouias ont constitué la base arrière de toutes les révolutions du XIX° siècle contre l'occupation française et même durant la guerre de libération. C'est pourquoi la position des autorités coloniales était claire dès le début envers la plupart des zaouias.

(32) Berbrugger, L. A.- Algérie historique, pittoresque et monumentale..., p. 78.

(33) Cambon, Jules.- Le Gouvernement général de l'Algérie (1891 - 1897), p. 54.

(34) Ibid., p. 68.

(35) Ibid., p. 76.

(36) Lettre n° 3008 du gouverneur général, adressée le 14 juin 1915 au préfet d'Alger au sujet de la proposition de la section arabe des délégations financières. In: A.O.M. (Aix - en - Provence), Département d'Alger, n° 2U 18.

(37) Ibid.
(38) Estivals, Robert.- Le Livre en Tunisie, op. Cit., p. 309.
(39) Ibid., p. 311.
(40) Estivals, Robert.- Le Livre dans le monde, p. 289.
(41) Aux yeux de la France cette catégorie sert de courroie de transmission avec le reste de la population indigène.
(42) « Il n'y a pas, écrit Elena Savoca, d'autre personne de l'histoire du livre comme Roubakine dont le nom depuis la fin du XIX° et tout le XX° siècle resta toujours dans la presse russe et étrangère » (cf. Avant propos du livre de Nicolas Roubakine, p. 7). Roubakine est l'une des figures de l'intelligentsia russe qui, durant toute sa vie (1862 - 1946), a travaillé dans le domaine du livre qui représente pour lui « l'instrument le plus puissant dans la lutte pour la vérité et la justice ». A partir de ses travaux sur les phénomènes de la lecture depuis 1887, Roubakine a fondé une nouvelle discipline: la psychologie bibliologique, développée dans son livre intitulé: Introduction à la psychologie bibliologique, publié à Paris en 1922 en guise de dédicace avec gratitude à ses amis Paul Otlet et Adolphe Ferrière.
(43) Au nombre de six, ces principes dégagés par N. Roubakine sont les suivants:
Le premier principe repose sur la prédominance de la personnalité humaine. « Cela veut dire que tout livre choisi parmi les richesses livresques de l'humanité doit, avant tout, être apprécié du point de vue des intérêts et des idéals de la personnalité humaine qui pense, sent et souffre ».
Le second principe concerne la prédominance de la vie sur le livre. Lors d'un choix de livres pour une bibliothèque de culture générale, «il faut penser non pas au livre, mais à la vie réelle que ce livre reflète et exprime ».
Le troisième principe est le suivant: tout livre n'est qu'un instrument comme n'importe quel autre instrument. « ne peut être ni bon, ni utile, ni bienfaisant par lui-même, indépendamment des individus qui s'en servent dans tel ou tel cas particulier.Entre les mains de certains, le livres est un moyen d'élargir et d'approfondir la vie, de la rendre plus libre et plus lumineuse. Entre les mains d'autres, le même livre n'est qu'un moyen de lutte contre la liberté et la justice, un moyen d'oppression, d'obscurantisme et de violence servant à humilier et à écraser la personnalité humaine. Donc, on ne peut jamais affirmer qu'un livre, même considéré comme le meilleur, représente, par lui même, une valeur positive quelconque. L'Evangile ne nous fait-il pas penser aux inquisiteurs qui, eux aussi, le lisaient ? Et même la mathématique n'a-t-elle pas rendu des services à l'artillerie.
Le quatrième principe est ainsi formulé par Roubakine: « vive le livre, instrument puissant dans la lutte pour la vérité et la justice ».
Le cinquième principe: tolérance envers les différentes opinions. D'après ce principe, «il ne faut pas, en faisant un choix de livres pour une bibliothèque de culture générale, passer sous silence les opinions que, pour telles ou telles raisons, semblent inexactes, injustifiées ou antipathiques aux organisateurs de la bibliothèque».

Le sixième principe: les livres sont destinés aux lecteurs qui diffèrent sur les plans psychique et social ce qui veut dire que « l'action d'un même livre sur les lecteurs de types différents, est nécessairement différente ».

(44) L'écrivain V. Bielinski dit: « pour moi, une personnalité humaine est au-dessus de l'histoire, au-dessus de la société, au-dessus de l'humanité ».

(45) Roubakine, Nicolas, op. Cit. P. 507.

(46) De par la nature des collections des bibliothèques coloniales constituées principalement de romans, la mission scientifique de ces institutions est reléguée au second plan par rapport à la mission de déclassement.

(47) Roubakine, Nicolas, op. Cit., p. 511.

(48) Estivals, Robert.- Le livre en Tunisie, op. cit., p. 309.

(49) Cf. Chapitre: Bibliothèque nationale d'Alger, pp. 60 et ss.

(50) Cf. Chapitre: Etat de la lecture publique, pp. 588 et ss.

(51) La lecture publique en Algérie. In: Rapport d'inspection de P. Le Lièvre, op. cit., p. 47.

(52) Lebel, Germaine.- Bibliothèque nationale et lecture publique en Algérie, p. 55.

LA BIBLIOTHEQUE: UN OUTIL DE RENOVATION PEDAGOGIQUE

Azzedine BOUDERBANE
Chargé de cours, Département de Bibliothéconomie
Faculté des Sciences Humaines et Sociales
Université Mentouri, Constantine

INTRODUCTION

Si on se réfère à la définition de la pédagogie selon Makarenko « la science la plus dialectique, la plus mouvante, la plus compliquée et la plus diverse... » (1), on comprend pourquoi bien que beaucoup de choses aient été dites en pédagogie, cela n'empêche pas l'apparition de nouvelles conceptions pédagogiques. De Socrate à Dewey en passant par Platon, Montaigne, Rousseau et beaucoup d'autres, de la pédagogie grecque aux techniques audio-visuelles suivies rapidement par l'enseignement programmé et ses machines ... l'univers de la pédagogie paraît sans limite. Par conséquent, n'est-il pas possible de penser que la bibliothèque, qui est déjà conçue comme un foyer de situations d'apprentissage, pourrait jouer un rôle fondamental dans la rénovation pédagogique, surtout si ses documents et ses supports d'instruction, qui sont de véritables outils de recherche, étaient complètement intégrés dans le processus d'apprentissage ?

1. LA BIBLIOTHEQUE: UN LABORATOIRE D'APPRENTISSAGE

La conception de la bibliothèque comme un laboratoire d'apprentissage complètement intégré dans les programmes d'enseignement est une approche du 20e siècle. Aux U.S.A. où cette conception a pris naissance, elle est le résultat de la détermination de ce pays de valoriser la qualité de l'enseignement après le succès spectaculaire du lancement du « Spoutnik » réalisé par l'U.R.S.S. en 1957. L'esprit de concurrence a poussé les U.S.A. à concevoir la bibliothèque comme un souffle nouveau pouvant donner un élan ambitieux aux programmes d'enseignement et renforcer le processus d'apprentissage et ce pour surpasser l'U.R.S.S. dans le domaine scientifique et technologique. (2)

D'autres facteurs engendrés par le développement des sciences de l'éducation, de la technologie, et par l'explosion de l'information sont venus également rehausser la place de la bibliothèque dans le processus d'apprentissage. Ces facteurs se résument dans:

1.1 L'INSISTANCE SUR LE FACTEUR APPRENANT

L'enseigné devient un élément essentiel dans le processus d'apprentissage. Il doit jouer un rôle très actif pour mieux apprendre d'une façon indépendante.

1.2 L'HETEROGENEITE DU NIVEAU DES APPRENANTS

Les pédagogues ont découvert qu'il y a toujours des différences d'apprentissage chez les individus et que l'enseignement doit répondre aux besoins individuels de chaque apprenant. « Vouloir communiquer, c'est tenir compte des savoirs et des compétences des interlocuteurs (3).

1.3 LE PROGRES TECHNOLOGIQUE

Les Nouvelles Technologies de l'Information avec de nouveaux types de médias et de sources d'instruction se prolifèrent dans la société engendrant un bouleversement exceptionnel sur tous les plans. Les institutions qui assurent l'enseignement doivent s'adapter à ce changement pour remplir à bien leur mission. La métamorphose que la technologie va imprimer aux bibliothèques

« se répercutera sur la manière d'enseigner et risque d'induire une métamorphose des principes mêmes de l'enseignement » (4)

1.4 L'ENRICHISSEMENT DES PROGRAMME D'ENSEIGNEMENT

La conception de nouveaux programmes d'enseignement se fait parallèlement avec le développement des fonds documentaires et des différentes sources d'instruction. La bonne utilisation de ces supports et leur richesse deviennent des éléments moteurs dans les programmes d'enseignement moderne.

1.5 LE CHANGEMENT DES METHODES D'INSTRUCTION

Les nouvelles méthodes d'instruction axées sur l'activité individuelle et sur de petits groupes nécessitent de nouveaux espaces équipés de matériel d'instruction, de documents facilement accessibles ainsi que de personnel spécialisé dont les compétences techniques, pédagogiques et scientifiques sont très demandées.

1.6 L'APPRENTISSAGE PAR LE LOISIR

Le loisir est une ressources indispensable à tout apprenant qui veut chercher, découvrir et s'épanouir. Cette ressource doit être présente dans les institutions qui assurent l'enseignement. Différents types de supports récréatifs adéquats et variés peuvent être mis à la disposition des enseignés pour qu'ils apprennent sans se lasser.

1.7 LE BESOIN EN INFORMATION

La société moderne exige de ses citoyens l'acquisition d'un large éventail d'informations. Il devient donc impératif à tout apprenant d'acquérir des aptitudes qui facilitent la recherche de l'information. « L'information doit être partie intégrante des méthodes de travail, et pour cela, les méthodes d'utilisation de l'information doivent s'enseigner »(5)

Tous ces facteurs ont rendu les cours de l'enseignement conventionnel inadéquats et ont poussé les pédagogues à adapter constamment les techniques d'apprentissage aux besoins de l'apprenant et à ceux de notre temps. L'enseignement devra donc s'adapter aux besoins nouveaux de son environnement pour pouvoir respecter le développement mental, social et même affectif de l'apprenant. Les apports de la recherche et tous ces facteurs nouveaux ont donc suscité la promotion de nouvelles actions pédagogiques. « La rénovation pédagogique ne se décrète pas, elle est la somme des innovations quasi-quotidiennes qui prennent naissance dans la classe même et qui sont le fait des pédagogues eux-mêmes. Notre rôle est de permettre cette innovation et de l'éclairer » (6). La bibliothèque peut procurer ce milieu riche en relations diverses, en animation, en communication et en apprentissage. Du fait que l'enseignement moderne

insiste beaucoup sur le rôle de l'apprenant dans son auto-instruction, sur l'importance de la motivation au contact des supports d'instruction et sur des apprentissages par la pratique, la bibliothèque devient l'outil pédagogique opportun. Cette institution documentaire peut créer un environnement provocateur et laisser l'enseigné apprendre spontanément. Elle peut créer un milieu adéquat à la découverte de soi, à la découverte de l' autonomie. L'enseignement aujourd'hui doit équiper l'apprenant de « la faculté d'adaptation. dont il a besoin dans un monde de changement et de développement rapides »(7).

2. LA BIBLIOTHEQUE: UNE VERITABLE DYNAMO

La concertation entre bibliothécaires et enseignants autour des objectifs de l'enseignement feront de cette institution avec ses supports d'instruction et ses services l'objet d'un maximum d'utilisation. Les programmes d'enseignement devraient être modelés autour de la bibliothèque sur la base des supports d'instruction qu'elle peut offrir. Elle ne doit pas rester un élément périphérique au processus d'apprentissage. Elle doit y être complètement intégrée. Si tout individu est censé être capable d'utiliser l'information, il est important de mentionner que la bibliothèque commence ce processus et est, par conséquent, le créateur des aptitudes d'utilisation de l'information. « Le monde d'aujourd'hui est déjà celui de l'information, celui de demain le sera davantage »(8). La bibliothèque devra dynamiser l'enseignant qui à son tour devra la dynamiser car son but à elle est d'animer tout l'établissement d'enseignement. Elle ne doit pas rester un espace inerte, mais une organisation vivante avec un service vital au sein de son établissement. « ... elle a cessé d'être un musée, elle est devenue une dynamo »(9). Elle est une fenêtre ouverte sur le monde des connaissances, de la pensée, de l'expérience et de l'émotion que l'on retrouve dans les livres et les autres supports d'instruction.

La bibliothèque n'a pas pour rôle d'inculquer l'information à l'apprenant, mais plutôt celui de créer autour de lui les conditions qui lui permettent d'acquérir les connaissances. La bibliothèque ne devra plus simplement soutenir, en cas de besoin, le processus d'apprentissage, mais elle doit plutôt y participer directement et intégralement.

3. LE BIBLIOTHECAIRE: UN CATALYSEUR DE L'APPRENTISSAGE

Un bibliothécaire qui ne peut pas enseigner et qui n'a pas de connaissances dans le domaine de l'enseignement ne doit pas être affecté à un établissement qui assure cette tache. Le spécialiste en documentation doit savoir beaucoup plus que les aspects techniques d'arrangement, de classement et de catalogage. Il doit connaître sa clientèle pour pouvoir venir en aide à chaque usager. Il doit participer dans la conception du programme d'enseignement au sein de l établissement, et doit aussi le comprendre. Il cherche et sélectionne le meilleur support d'instruction pour répondre à la demande de ses usagers. Pour cela, il doit connaître réellement les aptitudes intellectuelles propres à chaque utilisateurs pour leur venir en aide en cas de besoin. Le bibliothécaire est donc responsable de la qualité de l'enseignement. Avec la collaboration des enseignants, il peut aider les enseignés à mieux apprendre en procurant un environnement qui stimule et favorise l'apprentissage. Une bonne partie de cet environnement n'est autre que la mise à la disposition de l'apprenant d'une variété de ressources documentaires

indispensables à toute situation d'apprentissage. Le rôle du bibliothécaire est « d'accompagner tous les membres de la communauté éducative vers l'autonomie d'accès à tous les gisements d'information disponibles. Il voit ainsi renforcée sa position de médiateur pour participer à la construction d'une info culture »(10). Le bibliothécaire n'est donc pas un spectateur passif. Il doit servir de catalyseur à l'apprentissage.

CONCLUSION

A travers toutes ces activités, il apparaît clair que l'action de la bibliothèque est donc orientée davantage vers des objectifs d'enseignement et d'apprentissage tels que l'intégration des ressources documentaires dans les programmes d'instruction, le développement des aptitudes (« skills » pour les Anglo-saxons) de base liées à la maîtrise de l'information et à la compréhension des médias. Par conséquent, la bibliothèque prend une dimension pédagogique très importante qui aura sans aucun doute un impact sans limite sur tout le processus d'apprentissage. Elle devient ainsi « un laboratoire de connaissances et d'informations qui stimule la pensée indépendante, l'aptitude d'étudier efficacement, et le développement d'attitudes qui suscitent le désir de lire, d'apprendre et de rechercher »(11).

REFERENCES

1. DELDINE, R et DEMOULIN, R., Introduction à la psychopédagogie, Bruxelles: De Boeck, 1975
2. ENCYCLOPEDIA OF LIBRARY AND INFORMATION SCIENCE, New York: Marcel Dekker, 1968
3. FONDIN, H., L'activité documentaire: représentation et signification. BBF, 2002, 47 (4), p. 84-90
4. TREFFEL, M.M., Le nouveau paysage documentaire des CDI et la merveilleuse fécondité pédagogique de l'informatique documentaire. Inter CDI, Sept.-Oct. 1992, n. 119, p. 67-70
5. UNESCO, Former et apprendre à s'informer: pour une culture de l'information. Paris: ADBS, 1993
6. FRANCE, Education, Ministère, Colloque, 1979, Apprentissage et pratique de la lecture à l'école, Paris, Ministère de l'éducation
7. TREHAN, G. L. et MALHAN, I.V, School library management, New Delhi: Sterling Press, 1980
8. THE LIBRARY ASSOCIATION. Library resource provisions in schools: guidelines and recommendations, London: L. A., 1997
9. AUSTRALIAN SCHOOL LIBRARY ASSOCIATION, The teacher-librarian: curator or innovator?, Quatrième conférence nationale des bibliothécaires scolaires, Sidney, 13-17 Mai 1994
10. MORIZIO, C. Les technologies de l' information au CDI: une mutation documentaire et professionnelle. Les dossiers de l'ingénierie éducative. Dec. 1997, p. 9-10
11. LANIER, G. D., The transformation of school libraries into instructional materials centers, Chepel Hill: University of North Carolina, 1998

CITATION DES REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES: REDACTION DES NOTICES

Abdelhamid RIHANE
Chargé de cours, Département de Bibliothéconomie
Faculté des Sciences Humaines et Sociales
Université Mentouri, Constantine

RESUME:

La Citation des références bibliographiques est primordiale dans tout travail de recherche. Cette citation doit répondre à une technique dictée par une normalisation internationale. Dans ce travail, nous avons pensé utile de citer différentes rédactions bibliographiques se rapportant à différents documents sous leur aspect imprimé et électronique.

LA NORMALISATION.

La normalisation la plus importante est celle de l'ISO car elle englobe tous les supports documentaires. Cependant pour des raisons linguistiques, l'Algérie a adapté la norme de l'AFNOR qui est utilisée dans les bibliothèques universitaires et enseignée dans les départements de bibliothéconomie. En Europe, chaque pays suit sa propre normalisation. En France, c'est celle de l'AFNOR. En Grande Bretagne, c'est l'AACR2 (Anglo American Cataloguing Rules). A l'avenir, comme les pays Européens sont en train de s'unir et de s'organiser économiquement et politiquement, ces pays vont adopter une norme Européenne qui se substituera aux normes nationales (Matteney, 1993, 16). Ainsi tous les pays Européens auront à traiter leurs documents selon une même et seule source malgré les différences linguistiques. Ceci permettra aux systèmes informatiques de fonctionner ensembles et les échanges internationaux seront plus accessibles.

LE CATALOGAGE

Le catalogage est défini comme étant la description des caractéristiques extérieurs spécifiques d'un document. Cette description suit des règles de transcription normalisée qui permettra de constituer une notice bibliographique.

LA PRESENTATION DES REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

La Présentation des références bibliographiques se fait souvent d' une façon anarchique. Chaque chercheur propose sa méthode sans se soucier de son efficacité.

Avant de commencer une recherche bibliographique, il serait utile de nous pencher sur cette citation (Burlat, 1997): « Citer une référence est sans doute plus difficile que ne l' imagine généralement le bibliothécaire, du moins, faut-il préciser, la citer correctement. Le bibliothécaire se contente de donner au chercheur les moyens de retrouver l'information dont il a besoin: c'est ensuite au chercheur à prendre ses responsabilités, c' est à dire à citer les références...En général, le taux d' erreurs dans les références bibliographiques est assez élevé, et, pour porter un jugement de valeur, il est beaucoup trop élevé. Peut-être faut – il être moins sévère: le bibliothécaire a

tendance à porter un jugement de l'exterieur, parce qu'il n'est pas directement confronté à ce problème, sauf s'il publie ».

Le taux moyen d'erreurs varie entre 20 et 30% (Burlat, 1997). Ces erreurs sont parfois très importantes car elles portent sur le numéro du périodique, l'année ou la pagination; et bien entendu on aura du mal à retrouver notre référence.

La Référence bibliographique doit présenter des éléments précis mis dans un ordre défini et obligatoire selon le type de document. Ci après, sont présentées les références bibliographiques des différents types de documents imprimés et sous leur forme électronique.

CITATION DES REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

1. OUVRAGE

PAPIER

NOM, Prénom. Titre de l'ouvrage. Lieu de publication: éditeur, année.

Exemple: SOHIER, Danny. Le Guide de l'internaute. Paris: Ed. de l'Homme, 1996.

ELECTRONIQUE

NOM, Prénom.Titre de l'ouvrage. [support]. Lieu de publication: éditeur, date de publication [date de révision ou la date de consultation]. Disponibilité et accès.

Exemple: LE TELLIER, Paul. Internet la toute première fois. [en ligne]. Lyon: Eleis, Mars 1999 [mise à jour le 14 septembre 1999]. Disponible sur World Wide Web: < http://www.adbs.fr/viepro/adbs/sinfoint/chap.html>

L' URL (Uniform resource locator) est la localisation de cette ressource uniforme qui est le document même sur un serveur ou un ordinateur distant particulier.

2. CHAPITRE D'UN OUVRAGE

PAPIER

NOM, Prénom. Titre de l'ouvrage. Lieu de publication: éditeur, année. Titre du chapitre, pagination.

Exemple: KRAYNAK, Joe. Internet. paris: Mc Millan, 1998. Utilisation de Netcaster, p 179-187.

ELECTRONIQUE

NOM, Prénom. titre du document hôte. [support]. Lieu de publication: éditeur, date de publication [date de révision ou de consultation]. Titre du chapitre. Disponibilité et accès.

Exemple: Hardy, pierre. Recherche d'information sur INTERNET: outils et méthodes. [en ligne].Paris: ADBS, 1997 [mise à jour 13.05.97]. Mode de diffusion de l'information. Disponible sur World Wide Web: <http://www.adbs.fr/adbs/hardy/chap3.html>

3. OUVRAGES COLLECTIFS

PAPIER

Directeur de publication. Titre. Lieu de publication: éditeur, année.

Exemple: ROUHET, Michèle (Dir). Les Nouvelles technologies dans les bibliothèques. Paris: Ed. du Cercle de la librairie, 1996.

4. CONTRIBUTIONS DANS UN OUVRAGE COLLECTIF OU UN CONGRES

PAPIER

NOM, Prénom. Titre de la contribution. Titre de l'ouvrage. Responsable de l'ouvrage. Lieu de publication: éditeur, année.Pagination

Exemple 1: CHAUMIER, Jacques. De la fourniture électronique de documents à la fourniture de documents électroniques. Le Traitement électronique du document. Paris: Hermes, 2001, p 38-61.

Exemple 2: COYAC, Josiane. La Lecture assistée par ordinateur ou l'informatique au service de la lecture. Séminaire INRIA, 3 septembre *1997,* Paris: Hermes, 1997, p 38-42.

ELECTRONIQUE

NOM, Prénom. Titre de la contribution. Titre du document hôte. [support]. Lieu de publication: éditeur, date de publication [date de révision ou date de consultation]. Disponibilité et accès.

Exemple: TAYLOR, Kevin. Telerobots on the web. 26th international symposium on industrial robot, Singapore,october 1995.[en ligne]. Singapore:Technical library,1996 [19-06-97].Disponible sur World Wide Web:<http://telerobot.mech.uwa.edu.aus.html>

5. PUBLICATION EN SERIE

ELECTRONIQUE

Titre. [support].Lieu de publication: éditeur, date de publication [date de révision ou date de consultation]. Disponibilité et accès.

Exemple:Cursus.[en ligne].Montréal:EBSI,1996 [référence du 14 octobre 2000].Disponible sur World Wide Web

<http://www.fas.umontreal.ca/EBSI/cursus/index.html>

6. ARTICLE DE PERIODIQUE

PAPIER

NOM, Prénom. Titre de l'article. Titre du périodique, année, volume, numéro, pagination.

Exemple: POMART, Paul-Dominique. 1973-1993: quel évolution du métier de documentaliste ? Documentaliste-sciences de l'information, 1993, vol.30,n°3/4, p 210-212.

ELECTRONIQUE

NOM, Prénom.Titre de l'article. Titre du périodique. [support] Année, volume, numéro,[date de consultation].Disponibilité et accès.

Exemple: TEASDALE, Guy. L'Hypertexte: historique et applications en bibliothéconomie. Cursus. [en ligne] 1995,vol.1,n°1 [15-05-2001]. Disponible sur World Wide Web:

<http://www.fas.umontreal.ca/EBSI/cursus/teasdale1.html>

7. THESES

PAPIER

NOM,Prénom. Titre de la thèse. Nom de la thèse:discipline:ville de l'université de soutenance:année de soutenance.

Exemple: SAMMARI, Abdelbassat. Flambage par fluage de coques cylindriques sous pression latérale externe. Th.: Génie civil:Lyon, INSA:1995.

ELECTRONIQUE

NOM, Prénom. Titre de la thèse. [support]. Nom de la thèse: ville de l'université de soutenance: année de soutenance, [date de consultation]. Disponibilité et accès.

Exemple: CHEROUALI, Hacène. Rôle des interphases et de la rugosité dans le comportement inter facial de composites monofilamentaires à matrices fragiles.

[en ligne]. Th.: sci.: Lyon, INSA: 1998 [27-04-1998]. Disponible sur Internet: http://csidoc.insa-lyon.fr/these/1998/cherouali/index.html

BIBLIOGRAPHIE

1. ASSOCIATION FRANCAISE DE NORMALISATION (Paris). *Rédaction des références bibliographiques (Z 44-005, décembre 1997).* paris: AFNOR, 1997.
2. BURLAT, J.M. Références bibliographiques-rédaction et lecture. [en ligne]. Villeurbanne: INSA,septembre 1997 [visité le 15-09-1998]. Disponible sur Internet:< http://csidoc.insa-lyon.fr/docs/refbibli.html>
3. INTERNATIONAL STANDARD ORGANISATION (Ottawa). *Extraits de la norme ISO 690-2:Partie 2: Documents électroniques,documents complets ou partie de documents.* Ottawa: ISO, 2000.
4. MATTENET, Catherine. le passage actuel de la normalisation. *Bulletin des bibliothèques de France,* 1993, n°5, p 14-19.
5. ROUVEYRAN, Jean-Claude. *Mémoires et thèses: l'art et les méthodes.* Paris: Maisonneuve et Larose, 1989.